الإمام

القاضي عياض

مُؤلّفاً ومُحقّقاً

تأليف

الدكتور عباس أرحيلة

دار الحديث الكتانية

قال القاضي عِيَاض عن **مكانة الإمام مالك في التّأليف**: «وهو أوّلُ من ألّف فأجادَ، ورتّبَ الكُتُبَ والأبوابَ، **وضمّ الأشكالَ**، وصَنَعَ من ذلك ما اتَّخذه المؤلِّفون بعدَهُ قدوةً وإمامًا، إلى وقتنا هذا في أقطار الأرض؛ **هذا مع صعوبة الابتداء، وحَيرة الاختراع**». **(ترتيب المدارك): (١/٨٠).**

وقال عن لحظة المقابلة بين نسخ الكتاب المخطوط، والسعي إلى استخلاص الحقيقة من تضاعيفها: «**فإنَّ الفِكْرَ يَذْهَبُ، والقَلْبَ يَسْهُو، والنَّظَرَ يَزِيغُ، والقَلَمَ يَطْغَى**». **(الإلماعُ إلى معرفةِ أُصول الرِّوايةِ وتَقيِيدِ السَّماعِ)، (ص١٦٠).**

قال العلامة الحَجْوِيّ (محمّد بن الحسن ١٣٧٦هـ) عن القاضي عِيَاض: «ومن النَّاس من يعتبره رأس علماء المغرب في الإسلام، **صدَّق علمُه شهرتَه داخل المغرب وخارجه**». **(الفكر السَّامي في تاريخ الفقه الإسلاميّ): (٤/٥٩).**

قال: د. يحيى إسماعيل: «مَن يطالع مؤلفات القاضي يُدرك بيسر أنَّه كان إليه المنتهى في ضبط الكتاب، والغيرةِ على العلم، سَهْلَ الانتصاف إليه ولو من نفسه.» مقدِّمة تحقيق كتاب: **(إكمال المُعْلِم بفوائد مُسْلِم): (١/٢١).**

الإمام القاضي عياض

مؤلفًا ومحققًا

دار الحديث الكتانية

المملكة المغربية ، طنجة - شارع لبنان -إقامة يامنة- الطابق الثالث رقم ٤٧
هاتف ٠٠٢١٢٦٥٦٩٩٣١٤٧
الجمهورية اللبنانية ، بيروت - شارع برج أبي حيدر- ص.ب ٥٥٥٦-١٤ بيروت
هاتف ٠٠٩٦١-١-٨٤١٦٣٦/٠٠٩٦١-٣-٢٨٧٨١٩
e-mail. dar.alkatani@gmail.com

الكتاب : القاضي عياض مؤلفا ومحققا

المؤلف : الدكتور عبّاس أحمد أرحيلة

الطبعة : الأولى ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م

الإيداع القانوني: 2018MO0661 **ردمك:** 978-9954-698-14-3

تطلب منشوراتنا من

المغرب: دار الأمان - الرباط - زنقة المأمونية
هاتف : ٠٠٢١٢٥٣٧٢٦٣٧٨٧

الأردن : دار مسك -عمان -العبدلي
هاتف : ٠٠٩٦٢٧٩٦٠٥٤٨٠٠

تركيا : دار باب العلم: إستقلال م. مهراج س. بناء: ٥٦ عمرانية / اسطنبول
هاتف : ٩٠٥٣١٢٨٥٣٥٢٥+

القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر - ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي
هاتف : ٠٠٢٠٢٢٥٩٣٢٨٢٠

9 789954 698143

الإمام القاضي عياض

مؤلفاً ومحققاً

تأليف

الدكتور عباس أرحيلة

دار الحديث الكتانية

بسم الله الرحمن الرحيم

محتويات البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

الحمد لله الذي جعل التعارف بين البشر هو الأساس في بناء الوجود، وأنشأ الأُلْفة بينهم للتعايش من النشأة إلى اليوم الموعود؛ فبالتّآلف بين القلوب تنتظم حركة الحياة في الاجتماع البشريّ، وبالانسجام فيما بينها تسمو الأحوال في حياة النّاس وترتقي.

والصّلاة والسّلام على من أَلَّفَ بدعوته بين قلوب العباد، وكان ذلك أمرًا في الجاهلية دونه خرط القتاد؛ فقال عز وجل: ﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٣]. وكان ابتلاء من أسلم في تحمُّل أمانة الإسلام، والتّحقّق من حقيقة النفوس وما انطوت عليه من وئام، وسلام على آله وصحابته الكرام.

وبعد؛ فكما تتآلف النفوس وتسود الألفة بين القلوب؛ فإن أهل تأليف الكتب يسعون في بناء عناصرها إلى ربط كل إلْف بإلْفه، وضمّ كل صنف إلى صنفه، فتنتظم بذلك في مجالات المعارف التآليف، وتتنوّع في تاريخ الفكر البشري الكتب والتصانيف.

وممّا تميزت به شخصية القاضي عِيَاض، وتحقّقت به إمامته بين أعلام الأمة الإسلاميّة؛ أمران: نبوغُه في علم الحديث، ومنهجيتُه في وضع التّصانيف؛ فبسبب الأمر الأول تبوَّأ عِيَاض مكانة صار بها من كبار الأئمة. وبسبب الأمر الثاني شاعت تصانيفه في محافل العلم، وسارت بها الركبان، كما قيل، وبسبب الأمريْن معًا، وبتأثير منهما؛ بلغ عِيَاضٌ القمّة في مجال تحقيق الكتاب المخطوط نظرًا وتطبيقًا، كما دلَّ على ذلك ما بقي من آثاره.

وعلى كثرة ما كتب حول القاضي عِيَاض، وجدتُ أن جانب منهجيته في التأليف، وما كان له من جهود في تحقيق الكتاب المخطوط؛ لم يكن نصيبها من العناية في وزن ما يستحقّانه من العناية؛ ومن هنا سعيْتُ في هذا البحث إلى مقاربة جهود عِيَاض، في مجاليْ التأليف وتحقيق الكتاب المخطوط.

وينبغي التّنبيه هنا إلى أن المراد بلفظ تحقيق في عنوان هذا الكتاب؛ ما كان يدلُّ عليه لفظ تحقيق في القديم عندما يوصف به أحد العلماء المحقِّقين الذين يتحَرَّوْن الحقيقة، ويُدقِّقون في الكشف عنها؛ كقول الإمام النَّوَوِيُّ فيما ينبغي أن يكون عليه المصنِّف من تأهيل لذلك؛ إذ «فيه يَطَّلِعُ على حقائقِ العلمِ ودقائقِه، ويَثْبُتُ معه؛ لأنَّه يُضْطَرُّه إلى كثرة التَّفتيشِ والمُطالعةِ، والتَّحْقِيقِ والمُراجعةِ، والاطِّلاعِ على مُخْتَلِفِ كلامِ الأئمَّةِ ومُتَّفَقِهِ، وواضِحِهِ من مُشْكِلِه، وصَحِيحِهِ من ضَعِيفِهِ، وجَزْلِهِ من ركَيكِهِ، وما لا اعتراضَ عليه من غَيْرِهِ، وبه يتَّصِفُ المُحقِّقُ بِصِفَةِ المُجتهِد»(١).

---

(١) م : المجموع، شرح المهذب: النَّوَوِيُّ، يحيى بن شرف ٦٧٦هـ، ص٢٩.

ثم إنَّ لفظ (تحقيق) مصطلح حديث لم يظهر في العالم العربيّ على صفحة غلاف كتاب إلا سنة ١٩١١م، مع إخراج أحمد زكي باشا المتوفى سنة ١٩٣٤م لكتاب (الأدب الصغير) لابن المقفَّع.

ويرجع سبب اهتمامي بالقاضي عِيَاض، إلى إعجابي بكتابه **(الإلماع إلى معرفة أصول الرِّواية وتقييد السَّماع)** الذي نشرتُ عنه مقالة في مجلة عالم الكتب بعنوان: **(القاضي عِيَاض ونظراته في منهج تحقيق المخطوط)**[1]، سنة ١٩٩٥م.

أمّا جانب التَّأليف فجاء بشكل تلقائي أثناء تهيئ بحثي حول **(مقدِّمة الكتاب في التُّراث الإسلاميّ وهاجس الإبداع)**[2]؛ فوجدتُ في مقدِّمات كتبه، ما زاد فكرة الكتاب لديَّ وضوحًا.

وهكذا سعيت في هذا البحث - على بعد مسافتي من تكوين صاحبه - أن أقترب قليلا من أعماله بصورة منه مؤلِّفًا ومحقِّقًا في تاريخ التُّراث المغربيّ خاصّة، والعربيّ عامّة.

وأريد أن أثير هنا سؤالا، بقي عالقا بذهني؛ منذ أن أنهيتُ كتابي حول **(مقدِّمة الكتاب)**.

---

(١) مجلة عالم الكتب - مجلة محكمة متخصصة في الكتاب وقضاياه، ع ١- المجلد ٢٦ رجب شعبان ١٤١٥هـ/ يناير- فبراير ١٩٩٥، ص ١٩ - ٢٦.

(٢) طبعة أولى سنة (٢٠٠٣م)، طبعة ثانية مزيدة ومنَقَّحة، سنة (٢٠١٧م)، بعنوان: **هاجس الإبداع في التُّراث دراسة في مقدِّمة الكتاب الإسلاميّ.**

ما العوامل التي جعلت من مصنَّفات مُنجزاتٍ علميّةً في حظيرة الإسلام؟

لقد اتَّضح لديّ أنه لا بدّ أن تكون المنطلقات الفكريّة لتلك المصنَّفات؛ خادمةً لأهداف الأمّة الإسلاميّة، مستجيبةً لما تدعو الحاجة إليه، ساعيةً إلى تجديد رؤيتها الفكريّة لما يجري في معترك الحياة، بحيث تُثري تلك الرُّؤية المصادر المعرفيّة للأمّة، فتصبح تلك الآثار محطَّ أنظار الباحثين من طلبة العلم، وتشهد لها بعد ذلك أجيال أهل العلم بما أضافته من قيم وأفكار، وتميّزت به من جودة وإبداع، وتسمو تلك الآثار كلما كانت تستجيب لما تدعو الحاجة إليه في ظروف مرحلتها.

وتزداد مكانة أصحاب تلك المصنَّفات؛ إذا برعوا في علوم شتى، وكان لهم تميُّزهم في علوم اللغة؛ وتلك كانت مكانة مصنّفات القاضي عِيَاض، التي اعتُبرت ينابيع معرفة، ومعادن إفادة؛ كما أعرب عنها كل من تحدَّث عنه، أو تناول أعماله بالدِّراسة. فقد شهد العلماء لتصانيفه بالنَّفاسة، وأنّها سارت بها الرُّكبان، وأشهرت اسمه في الآفاق[1].

وعن بناء محتويات البحث، بعد المقدِّمة، جاء **الفصل الأول**: **(عن حقيقة عِيَاض بين شهرة حياة وضياع مصنفات)**؛ قدمت فيه نظرة عن عِيَاض في معترك عصره، وما بقي له من مؤلَّفات أضاعت الأحداث أكثرها. وما مدى ما كان من تجاوبها مع مرحلتها، والاستفادة ممّا حفلت به من

---

(١) ينظر- مثلا - : سير أعلام النُّبلاء للذهبي (٧٤٨هـ): ٢٠/٢١٤.

قضايا، وتميّزت به من مناهج، في ضوء ما بقي منها، وما لقيته من ثناء أثناء انتشارها.

وكيف مسّت الحاجة في مشروعه العلميّ إلى الضَّبط والتَّحقيق، واتَّجهت بوصلته المنهجيّة ليكون مؤلِّفًا ومحقِّقًا؛ فاتَّضحت خصائصه المنهجيّة في تآليفه.

وجعلت **الفصل الثاني**: لـ(**إحقاق الحقِّ في نُصرة المالكيّة والدِّفاع عن النُّبوَّة**)، في مجال هو أقرب إلى السِّيَر والتراجم؛ دفاعًا عن الهُوِيَّة والمذهب.

فأردت ملامسة منهجه في تأليف (**ترتيب المدارك**) وانتصاره للمذهب المالكيّ بإثبات حُجِّيَّته في الفقه الإسلاميّ؛ مع التوقُّف عند مقدِّمتيْ الكتاب والعلم فيه. وبفضل هذه الأخيرة وضع عِيَاض (**ترتيب المدارك**) في سياقه التاريخيّ المذهبيّ الحضاريّ، وأبرز سير أعلام المذهب ورواته، وما كان لهم من معارف وتآليف، وما كان للمدينة المنوّرة من فضل في ذاتها، ووجود الإمام مالك بها، وما لأهلها من ضرورة الاقتداء بعلمهم.

وفي ذات السياق، في التراجم والسير؛ تكون لي وقفة قصيرة مع كتاب **الشفا**؛ لكثرة ما كتب حولها.

وفي **الفصل الثالث** أردت به بيان كيف استطاع عِيَاض (**التحقُّق من المتن الحديثيّ بشرحه وشرح غريبه**)، من خلال كتبه: (**مشارق الأنوار**)، و(**إكمال المُعلم بفوائد مسلم**) و(**بغية الرَّائد لما تضمَّنه حديث أمِّ زرع من الفوائد**)، وما كان منهجه العام التطبيقيّ في تعامله مع المتون الحديثيّة

شرحًا وضبطًا، أما جانب علم الحديث درايةً في مقدمة كل من (**مشارق الأنوار**) و(**إكمال المعلم**)؛ فأرجأت الحديث عنهما إلى الفصل الرابع.

وفي الفصل الرابع والأخير تعرّضت لـ(**إسهام عياض في التنظير لقراءة الكتاب المخطوط**)، كما أعرب عن ذلك في مقدمة كتاب: (**مشارق الأنوار**) وكتاب: (**إكمال المُعْلِم**)، وكتاب (**التنبيهات**) وبشكل خاصّ ما ورد في كتابه (**الإلماع**)، الذي قدَّم فيه عرضًا مفصَّلا ودقيقًا لقضايا تحقيق الكتاب المخطوط.

وختمت البحث بكلمة حاولتُ أن أرصد فيها منهجه في التأليف والتحقيق؛ كما أعرب عنهما مجموع ما قدّمتُه في شأنهما.

وقد نهجت في فصول الكتاب نهجًا وصفيًّا، له خلفيته التاريخية، مع شيء من التحليل أثناء العرض لمحتويات كُتُبِ عِيَاض، برصد جانبيْ المنهج في التّأليف وحضور الضّبط والتّحقيق في قراءة المتون الحديثيَّة في أعماله.

وأدعو العليّ القدير، أن يكون شيء من توفيق الله عزَّ وجلَّ قد حالفني فيما رُمتُه، ومنه التَّوفيق والسَّداد، وعليه قصد السبيل، والحمد لله ربِّ العالمين.

* * * *

الفصل الأول عن حقيقة عِيَاض
بين شهرة حياة وضياع مصنَّفات

تمهيد:

المبحث الأول: القاضي عِيَاض في معترك عصره

المبحث الثاني: مؤلفاته: قيمتها ومحاورها، مناهجها وانتشارها

الفصل الأول

عن حقيقة عِيَاض بين شهرة حياة وضياع مصنَّفات

تمهيد:

هذه كلمة عن القاضي عِيَاض في معترك عصره وما بقي من آثاره، مع الإشارة إلى معاصرته للدّولتين المرابطيّة والموحديّة، وما تميَّزت به شخصيته من خصال ومقوِّمات، وما حظيت به من مكانة في المجتمع والعلم، وتميَّزت به من شهرة واسعة في عالم المعرفة، وما ظل لها من قيمة فكريّة نابت بها عن بلاد المغرب ثقافيًّا ومذهبيًّا وروحيًّا، وكان ذلك ماضيًا وحاضرًا. أمّا مصنَّفاته التي قاربت الثلاثين أو تجاوزتها بقليل؛ فإن المثير في سيرورتها في الزمان والمكان، وأمام قيمتها وشهرتها؛ فإن القليل منها سارت به الركبان، وكثير منها لفَّه النِّسيان، ونبا به الزَّمان والمكان، واختلف بعض أهل التَّحقيق في تحديد ما كان له من عنوان.

* * * *

المبحث الأول:
القاضي عِيَاض في معترك عصره

أولا: المغرب بين المرابطين والموحِّدين

عاش عياض في مرحلة دقيقة حافلة بالأحداث والتطوُّرات من تاريخ المغرب والأندلس؛ مرحلة شهدت الانتقال من دولة المرابطين (٤٤٥ - ٥٤١هـ) إلى دولة الموحِّدين (٥١٥ - ٦٦٨هـ)؛ كما شهدت تحوّلات فكريّة وثقافيّة طبعت القرن الهجريّ السَّادس عامّة بمقوِّمات ما تزال آثارها بارزة في مسار حضارة المغرب الحديث.

وبظهور دولة المرابطين بدأت تنقية الأجواء من أشكال الانحرافات والصِّراعات المذهبيّة، وبدأت مظاهر الوحدة تتشكّل في سياق رؤية سنِّية ذات طابع مذهبيّ مالكيّ. وبدأ الكيان المغربيّ يأخذ سماته، وتتضح هُوِيَّته وشخصيته واستقلاليّته في تاريخ التراث الإنسانيّ.

ولاحظ الباحث عبد السلام شقُّور أن الدَّولة المرابطيّة جاءت بعد مخاض طويل، وأن عيَاضًا عاصر لحظة توحيد المغرب سياسيًّا ومذهبيًّا، وأن فقهاء المالكيّة بعد أن رافقوا الزَّحف المرابطيّ منذ المنطلق في كل خطوة يخطوها؛ أصبح على رأسهم عِيَاض؛ فأقبلوا على الدَّرس والتَّدريس

بغية نشر المذهب، وتعميمه عقيدةً وتشريعًا، مع مراقبة أعمال السَّاسة؛ وكأنهم بمثابة سلطة تشريعيّة حقيقيّة[١].

ففي عهد المرابطين ساد الاستقرار، وتمَّ الاعتراف بالدولة العباسيّة بالشرق؛ فتوسَّعت الرِّحلات بين المغرب والمشرق والأندلس، وأمِن الناس»في ظلِّ المرابطين على أموالهم وأرواحهم؛ فأقبلوا على الدَّرس والتَّدريس، وكثرت الرَّحَلات العلميّة، وامتلأت المساجد بطلاب العلم (...). ولعل عيَاضًا أبرز علماء المغرب، إن لم أقل أبرزهم على الإطلاق؛ الذين كانت لهم اتِّصالات مهمّة مع أكبر علماء عصره؛ يظهر ذلك بشكل خاصّ في كثرة الإجازات التي وصلتْه من مختلف أنحاء العالم الإسلاميّ»[٢].

وذكر صاحب (**المعجب في تلخيص أخبار المغرب**) عن زمن يوسف بن تاشفين أنّه» انقطع إلى أمير المسلمين يوسف بن تاشفين من الجزيرة من أهل كل علم فُحُولُه، حتى أشبهت حضرته حضرة بني العباس في صدر دولتهم، واجتمع له ولابنه من أعيان الكتاب وفرسان البلاغة ما لم يتَّفق اجتماعُه في عصر من الأعصار [٣]».

وتكفي الإشارة إلى أسماء بعض الأعلام من شيوخ العلم ممّن عاصروا دولة المرابطين من أمثال: - أبي الوليد الباجي (سليمان بن خلف

---

(١) **القاضي عياض الأديب**: عبد السلام شقور، ص١٦.

(٢) **نفسه**، ص٣٩.

(٣) **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، ص ٢٤٣.

٤٧٤هـ) - أبي عليّ الغسّاني الجيّاني (الحسين بن محمّد ٤٩٨هـ) - أبي عليّ الصّدفي (الحسين بن أحمد ٥١٤هـ) - أبي الوليد ابن رشد الجدّ (محمّد بن أحمد ٥٢٠هـ) - أبي بكر ابن العربيّ (محمّد بن عبد الله ٥٤٣هـ).

وكان من بين هؤلاء من أخذ عنه عِيَاض مثل أبي عليّ الصَّدَفي وابن رشد الجدّ وابن العربي.

وقد أسهمت تلك الظرفية التاريخيّة الاجتماعيّة في نشاط حركة التأليف، وفي انبثاق عبقرية القاضي عِيَاض، وكان لها الأثر الفعّال في بناء شخصيته، وبلورة ثقافته وتكوينه العلميّ، وبروز منهجه في البحث والتَّأليف والتَّحقيق.

وكانت مؤلَّفات عِيَاض قائمة على ترسيخ المذهب المالكيّ والدفاع عنه، والعمل على ضبط المتون الحديثية والتدقيق في قراءتها وفهمها.

وبحلول دولة الموحِّدين، دخلت أمشاج من العقائد إلى المناخ المغربيّ، وتصدّى ابن تُومَرْت (محمّد بن عبد الله ٥٢٤هـ)[1]، الملقَّب

---

(١) جاء في كتاب (المقتبَس من كتاب الأنساب في معرفة الأصحاب) لأبي بكر بن عليّ الصنهاجي المكنَّى بالبَيْذَق (٥٥٩هـ)، بتحقيق عبد الوهّاب بنمنصور، ط. دار المنصور ١٩٧١م أن والده عبد الله، هو من كان يحمل لقب (تُومَرْت)؛ إذ شُهِر به من صغره إلى كبره، وقيل إنه لمّا وُلد عبد الله فرحت به أمُّه وقالت: (آتُومَرْت آيْنُو آيَسَّكْ آيِيُوري)،ومعناه: (يافرحتي بك يا بنيّ). وإن سُئِلَتْ عنه قال: (يَاكْ ياكْ تُومَرِت)؛ معناه صار فرحًا وسُرورًا، فغلب عليه اسم تُمَرْت، ص ٢٧.

بالمهدي لمواجهة المذهب المالكيّ، ومحاولة نسفه برميه بالتجسيد وإنكار التأويل، وإحلال القول بإمامة المهدي وعصمته والقول بالجَفْر، وفي كل هذا جَراءة على مقام نبيٍّ الإسلام محمّد بن عبد الله ﷺ. فلا غرابة أن تكون لعِيَاض عناية خاصَّة بمكانة نبيّ الإسلام في الوجود البشريّ، والدَّعوة إلى تكريمه ﷺ وإجلاله، وإلى تقدير شمائله وما على الخلق له من حقوق، لا تستقيم حياتهم بدونها.

فكتُبُ عِيَاض - التي وصلت إلينا - عبارة عن جهاد علميّ قويّ في ترسيخ السُّنَّة والمذهب المالكيّ بضبط أصول المتن الحديثيّ، وفي ذات الوقت يكون مواجهة لما جاءت به الحركة الموحّديّة من آراء ومعتقدات.

يقول المؤرخ الفرنسيّ (روبير برانشفيك: Robert Brunschvig ١٩٠١ - ١٩٩٠) إن هذه المنطقة من العالم الإسلاميّ كانت متشبِّعة بالمذهب المالكيّ، قبل أن يستولي عبد المومن بن عليّ على البلاد في منتصف القرن الثاني عشر الميلادي، وذكر»أن المذهب الموحِّديّ كان يتعارض مع المذهب السُّنِّيّ حول نقطتيْن مُهمَّتيْن، هما: الاعتقاد في عصمة الإمام المهدي ابن تُومَرْت، ورفض جميع الأعمال المتعلِّقة بالفروع، والتي ضبطها الفقهاء التَّابعون لمختلف المذاهب السُّنِّيّة؛ ومنها مذهب الإمام مالك»[١].

(١) تاريخ إفريقيا في العهد الحفصيّ من القرن ١٣ إلى نهاية القرن ١٥: روبير برانشفيك، نقله إلى العربية حمّادي الساحليّ - ط١] دار الغرب الإسلاميّ، بيروت ١٩٨٨م]: ٢/٢٩٩.

فقد زعم ابن تُومَرْت أنه المهدي المنتظر، وادّعى العصمة والعلم بالمغيّبات، وفرض على أتباعه حفظ ما كتب لهم من أمشاج المعتقدات المنحرفة.

ويبدو أن ادِّعاء ابن تومرت أنه علويٌّ حَسنيٌّ، وأنه الإمام المعصوم المهديّ؛ مِمَّا يجعل من دعوة الموحِّدين دعوةً شيعيَّةً، الغاية منها ضرب الجهاد في الغربي الإسلاميّ، بعد قضاء صلاح الدِّين على الفاطميِّين في الشرق.

ويلاحَظ أن ابن تومَّرت اختصر **موطَّأ** مالك أسماه (**محاذي الموطأ**) (منه نسخة قديمة بالجزائر وثلاث نسخ بالمغرب، وأملى كتاب الصحيح لمسلم على أصحابه أسماه أتباعه (**الإعلام بفوائد مسلم للمهدي الإمام**) منه نسخة فريدة بمكتبة ابن يوسف بمراكش برقم ٤٠٣[١]. وبموازاة ذلك تمَّ إحراق (**المدوّنة**) التي كانت هي المصدر الثاني للفقه الإسلاميّ، وسائر كتب الفروع في الفقه المالكيّ، في زمن يعقوب المنصور المتوفى سنة ٥٩٥هـ؛ بدعوى أنها تبعد الناس عن الكتاب والسُّنّة. وقد شاهد صاحب (**المعجب**) أحمالا منها تحترق[٢].

ولم يقتصر جهاد عِيَاض على الجهاد بالقلم والفكر، بل إنه تزعّم ثورة أهل سبتة في مواجهة الموحِّدين؛ وكان هذا مما أعطى لكتبه وموقفه شهرة وإشعاعًا على مدى السِّنين.

---

(١) تنظر: مقدمة تحقيق كتاب **إكمال المعلم** للقاضي عياض: ١٩/١.

(٢) **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، ص١٧٠.

وخلال تلك الظرفية التاريخيّة برز اسم المغرب، وذاع صيتُه، وانتشرَ إشعاعُه، وأنجب أعلامًا في مثل طبقة القاضي عِيَاض[1].

ثانيًـا: كلمـة عـن القاضـي عِيَـاض (٤٧٦ - ٥٤٤هـ/ ١٠٨٣ - ١١٤٩م)[2]

---

(١) **القاضي عياض سيرة موجزة**، ص ١٧.

(٢) تنظر مصادر ترجمته في: **التعريف بالقاضي عياض** لولده محمد (تحقيق: د. محمد بنشريفة). وينظر: ثبَت بالمصادر التي ترجمت له في آخر المقدمة التي كتبها محمد بن تاويت الطَّنجيّ على الجزء الأول من (ترتيب المدارك) - **مجلة الإيمان**، عدد خاص عن القاضي عياض، السنة ٨، العدد ٧٢ - ٧٣ صفر والربيع الأول ١٣٩٨هـ/ يناير فبراير ١٩٧٨م - **مجلة المناهل** المغربيّة عددا خاصًّا عن القاضي عياض (عدد ١٩، السنة السَّابعة، صفر ١٤٠١هـ/ دجنبر ١٩٨٠م) - مجلة دعوة الحق، عدد خاص عن دورة القاضي عياض بمراكش، العدد ٣ السنة ٢٢، رجب ١٤٠١هـ/ ماي ١٩٨١م - وقد ألف د. حسن الوراكلي (**ثَبَتًا ببليوجرافيًا**)، جمع فيه حصيلة ما كتب عن عياض في مختلف المصادر والمراجع، في العربية (٣٢٢) وغيرها (٣٨) - أبو الفضل عِيَاض (ثَبَت ببليوغرافيّ): أحمد متفكر - منشورات جامعة القاضي عِيَاض - ط١ [المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ٢٠٠٩م - وتنظر عناوين المصادر التي كتبت حول حوله في : **جمهرة تراجم فقهاء المالكية**: د. قاسم علي أسعد - ط١[دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م] - **القاضي عياض سيرة موجزة**: د. محمد بنشريفة، منشورات جامعة القاضي عِياض - سلسلة أعمال الذكرى الثلاثين - ١ -

عِيَاض بن موسى بن عِيَاض، السَّبتي المولد، المراكشيّ المدفن، اليَحْصُبي[١]. ارتبط اسم بلاد المغرب باسمه؛ فقيل: **لولا عياض لما ذكر المغرب**؛ وهي عبارة شاعت عند أهل المغرب، وهي وإن لم يُعرَف لها قائل؛ فإنها تجعل منه مفخرة المغرب، وتختزل مكانته العلميّة في تاريخهم، وتُشيد بمآثره عندهم. وعِيَاض أحد جذور الهُوِيَّة المغربيّة بخلفياتها الفكريّة والتاريخية؛ بما له من وزن وتأثير وحضور على صعيد تلك الهُوِيَّة والفكر في الماضي والحاضر الثقافيْن على السواء.

يلتقي نسبه مع نسب الإمام مالك إمام أهل دار الهجرة (٩٣ - ١٧٩هـ)، صاحب المذهب المالكيّ المتّبَع بالديار المغربيّة، وهو أشهر من خدموا المذهب والإفتاء والتعليم. يقول د. محمد بنشريفة: وهذا الاشتراك في النَّسب ربما كان سببًا في احتفال عياض بسيرة الإمام مالك، وتوسعه فيها وتتبع رواته[٢].

---

(١) نسبة إلى يَحْصُب بن مالك، قبيلة من حمير باليمن: **وفيات الأعيان**:٣/٤٨٥ -. ويَحْصُب هذا أصبح الجد الأعلى للإمام مالك: **القاضي عياض سيرة موجزة**، ص١٣، هامش ٢. - عِيَاض بكسر العيْن المهملة وفتح الياء المثناة من تحتها وبعد الألف ضاد معجمة: **وفيات الأعيان**: ابن خَلكان (٦٨١هـ):٣/٤٨٥ - وفي **لسان العرب**: عاض يعوضُ معناه أُعطى بدلا، والعِوَض: البدل والخلف. في **تاج العروس**: تقول عاضني الله منه عِوَضًا وعَوْضا وعِيَاضًا كَكِتَاب. وأصله عِواض قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها [مادة عوض].

(٢) **المرجع السابق**، ص١٣.

وجاء في مقدمة تحقيق كتاب: (التنبيهات المستنبطَة على الكتب المدونة المختَلَطَة)، أن عِيَاضًا يرتبط بالإمام مالك بصلتيْن: صلة القربى والنسب بالانتساب إلى قبيلة حمير من عرب اليمن، وصلة الاقتداء بمذهب إمام دار الهجرة مالك بن أنس الذي تمسّك به أهل المغرب[١].

وُلِد عِيَاض بسبتة وبها نشأ وتعلّم، في أسرة ذات مجد وصلاح ومكانة، فتربّى في بيئة حافلة بالعلم، كانت ملتقى الثّقافات، ومعبَر العلماء من المشرق إلى الأندلس أو العكس.

بعد ثلاثين سنة من عمره رحل إلى قرطبة بغية تصحيح المتون التي تلقّاها، وليتأكد من سلامة منهجه العلميّ سواء في الرِّواية أو التَّفكير. ومنها طاف بكثير من الحواضر الأندلسيّة طلبًا لسماع الحديث وتحقيق الروايات من علمائها في تلك المرحلة. وقد التقى عددًا كبيرًا من جِلَّة العلم والرِّواية من علماء الأندلس وحمل عنهم.

عاد إلى سبتة، ولم تتجاوز رحلته ثلاثة عشر شهرًا، وقد علا قدره، وذاع صيته، وأصبح إمام وقته في الحديث وعلومه، فقيه زمانه في الأصول واللغة والنَّحو والأنساب. وأصبح العَلَمَ الفذَّ في علم الحديث حفظًا وروايةً ودرايةً، العارفَ بطرقه، الحافظَ لرجاله، البصيرَ بأحوالهم.

---

(١) التَّنبيهات المستنبطَة على الكتب المدوَّنة المختَلَطَة: تحقيق: د. محمد الوثيق ود. عبد النعيم حميتي - ط١[دار ابن حزم، بيروت، ٢٠١١م].

وقد أوضح مترجموه أنه نال هذه المكانة المرموقة بفضل رحلته في طلب العلم، وسعيه الحثيث في سماع الحديث من رجاله المعروفين، حتى تحقَّق له من علوِّ الإسناد والضبط والإتقان ما لم يتحقَّق إلا للجهابذة من المحدِّثين.

ويتَّضح من رحلته أنه أراد تحقيق علوّ الإسناد والضبط والإتقان، وأن تتسع خبرته بالمتون الحديثيّة: غريبها ومشكلها ومختلفها؛ سعيًا منه لضبط ألفاظها.

ويلاحَظ أن عِيَاضًا ظل دائم الصِّلة بالعلم، لا يفارق كُتُبَه، يَقرأ ويَدَرِّس ويؤلِّف؛ وقد قال عنه ابنه في **التعريف** به: «كان كثير المطالعة، لا يُفارق كتبَه، كثير البحث على العلم، توفي وهو طالب له[1]»؛ ومن هنا قيل إن حياته كانت موزَّعة بين القضاء والإقراء والتأليف، غير أن الذي أذاع شهرته، وخلَّد ذكره هو مصنفاته التي بوَّأَتْه مكانة رفيعة بين كبار الأئمة في تاريخ الإسلام، وحسبك مؤلَّفاته التي تشهد على سعة العلم، وإتقان الحفظ، وجودة الفكر، والتبحُّر في فنون مختلفة من العلم.

ولم تعرف حياته صِدَامات إلا ما كان من موقفه من **ابن تومّرت** الذي أقام مذهبه على المهدويّة والعصمة، والعلم بالمغيبات (الجفر)؛ ممّا له مساس بالعقيدة السُّنيَّة، وكذا موقفه من كتاب **(إحياء العلوم)** للغزالي:

---

(١) **التَّعريف بالقاضي عياض لولده أبي عبد الله محمّد** تحقيق: د. محمّد بنشريفة، ص٥.

وانتقاده لقوله بالمكاشفة، وما ورد له من رأي فيه في كتاب: (**الشِّفا بتعريف حقوق المصطفى**).

وقد اعتور نهاية عِيَاض غموض، وكانت أقرب الروايات أنه بعد محاصرة الموحدين لمدينة سبتة سنة ٥٤٣هـ، حُمِل إلى مراكش، وأثناء إقامته رافق عبد المومن بن عليّ لمّا خرج لغزو دكَّالة، فمرض في الطريق، وأذن له بالعودة إلى مراكش وبها توفي سنة ٥٤٤هـ/١١٤٩م، ودفن بحي باب أيْلان (هيلانة)، وعُدّ من رجالات مراكش السبعة.

ويمكن القول إجمالا إن نشأة عِيَاض كانت في فترة يشكِّل فيها المغرب والأندلس كيانًا واحدًا تحت حكم المرابطين، وكانت فترة ازدهار واستقرار وانفتاح على الحضارة الأندلسيّة، وأنه نشأ في بيت علم ووجاهة، ولم تكن حياته زاخرة بالأحداث، إلا ما كان من موقفه السياسيّ من الموحِّدين؛ الذي كان سببًا في نقله من سبتة إلى مراكش حيث وافاه الأجل سنة ٥٤٤هـ.

ويبدو أن الوضع السياسيّ بنهاية دولة وقيام أخرى حال دون الوضوح في تحديد وفاته، ولعل ذلك حدث بسبب إنكاره لعصمة ابن تومَّرت. وقد عُثِر على قبره سنة ٧١٢هـ في دولة بني مَرِين. وخلف لنا ابنه محمد ترجمة محدَّدة المعالم، كما ترك لنا عياض فهرسةً بأسماء شيوخه بعنوان **الغُنْية**، كما سنرى. واستوعب أحمد المقري (١٠٤١هـ) ترجمته في كتابه: (**أزهار الرِّياض في أخبار عِيَاض**) في خمسة أجزاء.

وبالرغم ممّا كتب حول عِيَاض، وما أقيم حوله من ندوات؛ فإن الباحث التونسيّ د. الحسين بن محمّد شوَّاط - أحد المهتمِّين بعِيَاض - يرى أنها «لا تغني عن ضرورة تأليف كتاب معاصر يستوعب مختلف جوانب هذا العَلَم الفذّ، مع التَّحليل والنَّقد والاستدراك والتَّحقيق، ولعل هذا الكتاب يسدُّ هذه الثغرة في المكتبة الإسلاميّة بفضل الله ومنّه وكرمه»[1].

ثالثا: حول بناء شخصية عِيَاض مؤلِّفًا ومحقِّقًا

بالإشارة إلى تكوينه العلميّ يلاحظ أن عِيَاضًا نشأ في بيئة علميّة نموذجيّة لطالب العلم في سبتة آنذاك؛ وهي يومذاك دُرَّة في جبين المغرب، كما قيل، ومحطَّة عبور إلى بلاد الأندلس. بيئة هيّأت لمؤهلات صاحبنا ثراءً فكريًّا متميّزًا، ومشيخةً لكثير من طلاب العلم بحكم موقعه في محطّة عبور.

وفي ذلك الجوّ العلميّ بسبتة، قرأ أُمّهات الكتب على اختلاف موضوعاتها، وفيها «أخذ علم الحديث عن أعلامها، متنَه وغريبَه ومصطلحَه ورجالَه»[2]. ولم يغادر سبتة للاستزادة من العلم قبل أن تكتمل شخصيته العلميّة. وكان هدفه من رحلته العلميّة: التوسُّع في الرِّواية والقراءة المقيَّدة على أربابها؛ إذ يرى أن الرِّواية التي لم تثبت صحّة نسبتها؛ لا تصلح لأن تكون أساسًا في البحث والدَّرس. وهذا جوهر نظر الباحث المحقِّق، كما

---

(١) القاضي عياض عالم المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته: د. الحسين بن محمد شوَّاط - ط١[دار القلم دمشق، ١٩٩٩م]، ص ٣٠.

(٢) ترتيب المدارك:١/ط.

سيتضح من النظر في أعماله.

ولمعرفة طبيعة تكوينه العلميّ، ومدى التفاعل الثقافيّ بين المشرق والمغرب في كيانه الفكريّ، وما كانت عليه الثقافة الأندلسيّة المغربيّة في زمانه؛ يكفي أن ينظر القارئ في كتاب **الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض**[١]؛ ليجد رصدًا حافلا بتكوين عياض الفكريّ والثقافيّ من خلال حديثه عن شيوخه. وقد بلغ عددهم نحو المائة؛ ليري ما أخذه من طرق السَّماع، وما قرأه من كتب. ففي كتاب **(الغنية)** تتجلَّى اهتماماته المختلفة؛ كما يتضح من عنايته في بدايته بالطلب بعلوم التنزيل وعلوم الحديث، واهتمامه بكتب غريب القرآن والحديث.

ويكفي النظر في لائحتي المصادر لكتابيْه: **(ترتيب المدارك)** و**(مشارق الأنوار)**؛ لمعرفة كمِّية المصادر التي وقف عليها أثناء تكوينه العلميّ.

ففي بلده قرأ القرآن بالقراءات السَّبع، وقرأ في مجال اللغة العربية وفقهها: **(أدب الكاتب)** لابن قتيبة (٢٧٦هـ)، وكتاب **(الكامل)** للمبرد (٢٨٦هـ)، و**(فصيح ثعلب)** (٢٩١هـ)، وكتاب **(الأمالي)** لأبي علي القالي (٣٥٦هـ).

---

(١) تحقيق: ماهر زهير جرار - ط١[بيروت، دار الغرب الإسلاميّ، ١٩٨٢م].
وحقق الكتاب قبله: د. محمد بن عبد الكريم: دراسة وتحقيق - ط١[الدار العربيّة للكتاب، ليبيا - تونس ١٩٧٨م - وستكون لنا وقفة مع الكتاب ضمن الحديث عن مؤلفاته.

ودرس قواعد العربية في: كتاب (**الجمل**) لأبي القاسم الزَّجَّاجيّ (٣٤٠هـ)، و(**الواضح**) لأبي بكر الزُّبيديّ (٣٧٩هـ)، و(**الكافي**) لأبي جعفر ابن النَّحَّاس (٣٣٨هـ)، و(**المقتضَب**) للمبرِّد (٢٨٦هـ)، و(**الإيضاح**) لأبي عليّ الفارسيّ (٣٧٧هـ)...

وفي مجال الحديث - قرأ كما في (**الغنية**) - : الموطَّأ، صحيح البخاري، صحيح مسلم، سنن النَّسائي، غريب الحديث للخطَّابي، علوم الحديث للحاكم، كتاب الضُّعفاء والمتروكين للنَّسائي، ومشكل الحديث لابن فُورَك...

وقد ذكر أبو القاسم بن بَشْكُوال (٥٧٨هـ) في كتابه (**الصِّلَة**) أن عِيَاضًا: «جمع من الحديث كثيرًا، وكان له عناية كبيرة به والاهتمام بجمعه وتقييده. وهو من أهل التفنّن في العلم والذكاء واليقظة والفهم»(١).

وذكر ابن خَلِّكان (٦٨١هـ) أنه «كان إمام وقته في الحديث وعلومه والنَّحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم»(٢).

وذكر ابن تاويت الطنجيّ (تـ١٩٧٤م) أن عِياضًا قرأ أصول الفقه وأصول الدِّين على المذهب الأشعريّ وعلم الكلام والجدل والمناظرة؛ كما يُستشفُّ من آثاره ومصادره. ولاحظ الباحث أن مصادر ترجمة عِيَاض

---

(١) **كتاب الصِّلة** (من الغرباء): ٢/٩٤.

(٢) **وفيات الأعيان**:٣/٤٨٣.

اتَّفقت على وصفه بالذكاء والفهم، والحذق، والفطنة والتيقظ، والحرص على طلب العلم[١].

يقول ابن تاويت الطّنجيّ:

«ومناقشته العميقة لآراء المعتزلة والفرق الاعتقاديّة الإسلاميّة على اختلاف مذاهبها، والفلاسفة والصوفية والخوارج؛ تُطلع الدَّارس لعِيَاض على معرفته الواسعة بالمذاهب الاعتقاديّة وآراء أصحابها»[٢].

وأثبت ابن تاويت أنَّ العهد المرابطيّ لم يكن خاليًا من علم الكلام والجدل والمناظر، كما يزعم المؤرِّخون ومنهم ابن خلدون.

وعن منهجه النَّقديّ لاحظ الباحث أن عِيَاضًا بنى جهازه النَّقديّ على أمرين هما الأصلان اللذان تُبنى عليهما الغاية من الرِّحلة في طلب العلم:

الأمر الأول: «التأكُّد من سلامة المنهج النقليّ وكماله، ويتطلب ذلك تصحيح المتون المرويَّة، والبحث عن أصولها، ووصل أسانيدها بأصحابها، والبحث عن أعلى هذه الأسانيد وأقومها وأصحِّها»[٣]؛ حتى تصلح تلك المتون لأن تُتَّخَذ أصولا للبحث والدِّراسة. وهذا جوهر عمله في تحقيق المتون الحديثيَّة وما يتعلَّق بها، كما سنرى.

---

(١) مقدمة، **ترتيب المدارك**:١/هـ. ذكر د. محمّد بنشريفة أن علال الفاسي كان هو من استقدمه من تركيا، ويبدو أنه عاد إليها في ظروف غامضة.

(٢) **المصدر نفسه**: ١/ح.

(٣) **نفسه**: ١/يا.

الأمر الثاني: «تصحيح منهج التفكير، وإقامة أسسه على قواعد ثابتة». وكانت عنايته بلقاء الشيوخ أن يرصد عن كثب مناهجهم في التفكير، ويرقب كيف يتناولون المسائل بالدَّرس وبالبحث، يقارن بين منهاجهم ويفاضل[١]. وهذا جوهر ما يتطلَّع إليه منهج البحث العلميّ.

أمّا عن خصال عِيَاض التي دلَّت على تمكُّنه من جميل الصفات؛ فقد ألمَّ بها د. الحسين بن محمّد شوَّاط في عرضه لسيرته؛ مستخلصًا إيّاها ممّا دلّت عليه آثاره، ومما تناقلته كتب التراجم عن عياض من أقوال وأحكام، وممّا ورد بشكل خاص في كتاب: (**التَّعريف بالقاضي عِيَاض**) لابنه، وقد أوردها الباحث التونسيّ الكبير -الذي كان له اهتمام خاصّ بالقاضي عياض[٢]

---

(١) نفسه: [١/يب].

(٢) د. الحسين بن محمّد شوّاط، رئيس الرابطة التونسيّة للعلماء والدعاة - من مواليد ١٩٥٨م - من أعماله حول عياض:
منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض، دار ابن عفان، بالخبر ١٤١٣هـ - **مقدمة إكمال المُعْلم**، دراسة وتحقيق، دار ابن عفان، بالخبر ١٤١٤هـ - **كتاب الإيمان من إكمال المُعْلم**، تحقيق، دار الوطن بالرياض ١٤١٨هـ (في مجلديْن) - كتاب **القاضي عياض عالم المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته**: ط١[دار القلم دمشق، ١٩٩٩م]. وهو كتاب في **سيرة القاضي عياض**. ومن مقالاته: **صحيح مسلم لدى المغاربة** (ثلاث مقالات، مجلة منار السبيل) - **صناعة التأليف في إكمال المعلم**، منار السبيل. - ومن أعمال د. محمّد بنشريفة حول عياض: - تحقيقه للجزء الخامس من **ترتيب المدارك**، وتحقيقه لكتاب: **التعريف بالقاضي عياض** لابنه محمّد - وكتابه: **سيرة موجز عن القاضي عياض**.

- كالآتي: ١ - الموسوعيّة المعرفيّة - ٢ - الفطنة وقوَّة الحفظ والفهم - ٣ - سرعة القراءة والاستيعاب - ٤ - العقلية النقديّة - ٥ - المداومة على النظر في كتب العلم مطالعةً وتدريسًا - ٦ - محبّة العلم وأهله ومساعدة طلابه - ٧ - الفصاحة وجودة التّأليف - ٨ - الدِّفاع عن العقيدة والقوّة في الحق - ٩ - الربَّانية وكثرة التعبد - ١٠ - الزُّهد في الدُّنيا - ١١ - الكرم والجود وقضاء الحوائج والإنفاق في سبيل الله - ١٢ - التَّواضع والسَّماحة وحسن العشرة - ١٣ - إيناس في المجلس ومرح الشخصية[1].

* * * *

---

(١) القاضي عياض عالم المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته: د. الحسين بن محمد شوّاط، ص ٢٤٨ - ٢٦٩. وقال د. شوّاط في كتابه هذا متحدِّثا عن نيله لشهادة الدكتوراه حول كتاب إكمال المُعلم للقاضي عياض: شرفني الله بتحقيق جزء من كتاب (إكمال المُعْلم بفوائد صحيح مسلم) في إطار إعداد أطروحة العالمية (الدكتوراه)، حيث اطّلعت على جميع ما تمكنتُ من الحصول عليه من تراثه مطبوعًا ومخطوطًا، ص١١ - وذكر أنه طبع من الكتاب المقدمة وكتاب الإيمان في ثلاث مجلدات، ووزع باقيه على مجموعة من طلاب قسم الكتاب والسنة بجامعة أمِّ القرى بمكة المكرّمة في إطار إعدادهم لرسائل الدكتوراه.

المبحث الثاني: مؤلفاته:
قيمتها ومحاورها، مناهجها وانتشارها

أولا: عن مؤلفاته ومدى فاعليتها وأنواعها

١ - تجاوبها مع مرحلتها وزمن تأليفها

تأتي آثار عِيَاض لترسيخ كيان إسلاميّ في هذا المجال الجغرافيّ من غرب العالم الإسلاميّ في النِّصف الأول من القرن الهجريّ السادس، وتنقية الأجواء من العقائد التي تسرّبت إلى شمال إفريقيا منذ بداية عهدها بدخول الإسلام، وما كان للتيّارات الخارجيّة والشيعيّة، وما كان للعبيديِّين والفاطميِّين بإفريقيا ومصر في القرن الرَّابع، وما كان للتَّيار المرابطيّ في القرن الخامس من دور حاسم في اقتلاع ما أشاعته حركة **برغواطة** من انحرافات عقَديَّة في أجواء المغرب، وما كان لكل ذلك من آثار على الغرب الإسلاميّ عامة، ومن ضمنه بلاد الأندلس.

وسنرى لاحقا كيف تأثّرت بما شهدته المرحلة من اضطرابات.

وقد كانت للباحثين اجتهادات في تتبُّع مراحل تأليف كتبه، ومحاولات تحديد أزمنة ذلك.

من ذلك ما قدمه محقِّقا كتاب: (**التَّنبيهات**) في محاولة منهما في ترتب مؤلفاته زمنيًّا، مع الإشارة إلى ظروف تأليفها عامة بالاستناد إلى مقدِّماتها في أغلب الأحيان.

ونجد أن د. شوَّاط جعل زمن التأليف في الفترة بين إعفائه من قضاء غرناطة ببلاد الأندلس سنة ٥٣٢، وإعادته إلى القضاء سنة ٥٣٩هـ، فقد وجد الباحث أن عيَاضًا يذكر في مقدمة كتاب (**الإكمال**) أن محنة القضاء أثقلت كاهله، ومنعته من تحقيق رغبة تلاميذه؛ حين قال:«إلى أن منَّ الله تعالى بإحسانه بحلِّ تلك القلادة وزوالها، وفَرَّغَ البالَ من عُهودِها الفادحة وأشغالها، فتوجّه الأمر وانقطع العذر، وانبعثت همَّة العبد الفقير بمعونة مولاه وتوفيقه إلى الإجابة، راغبةً لمولاها جل اسمه في المعونة وتوخي الإصابة»[1].

٢ - تأثُّر كتب عياض باضطرابات المرحلة

واضح، في ضوء ما تمّت الإشارة إليه، أنه كان ممّا تسبَّب في ضياع كثير من كتب عِيَاض، وافتقاد نسخ كثير منها في بلاد المغرب، وما وقع من تأخير نسبيّ في تحقيقها ونشرها والعناية بها في العصر الحديث؛ ما عرفته مرحلته التاريخيّة من اضطرابات وقلاقل، وما عرفته نهايته من غموض.

وقد لاحظ عبد السلام شقور أن كتُبَ عِيَاض أصابها ما أصاب حياته من اضطراب وقلق؛ ممّا أوقع الاختلاف في تحديدها، وفي أسماء بعضها.

---

(١) **إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم**، تحقيق: د. يحيى إسماعيل:١/٧٣.

وأهم ما بقي من كتبه التي عرفت طريقها إلى التَّحقيق والنشر:

١ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك.

٢ - مشارق الأنوار على صحاح الآثار.

٣ - إكمال المُعْلِم بفوائد صحيح مسلم.

٤ - التَّنبيهات المستنبطَة على الكتب المدونة المختَلَطَة.

٥ - الإلماع إلى معرفة أصول الرِّواية وتقييد السَّماع.

٦ - الشفا بتعريف حقوق المصطفى.

٧ - بغية الرَّائد لما في حديث أمِّ زرع من الفوائد.

٨ - كتاب الغُنية.

٩ - الإعلام بحدود قواعد الإسلام(١).

أما كتبه المفقودة؛ فمما أورده كثير من الباحثين:

-الأجوبة المحبَّرة عن المسائل المتخيرة - أخبار القرطبيّين - أجوبة القرطبيِّين - جامع التَّاريخ - جمهرة رواة مالك- كتاب اختصار شرف المصطفى -كتاب العقيد - مطامح الأفهام في شرح الأحكام - المقاصد الحسان فيما يلزم الإنسان - مسألة الأهل المشترط بينهم التزاور

---

(١) **مذاهب الحكام في نوازل الأحكام**، تركه عياض في بطائق فجمعه ولده، وطبعته دار الغرب الإسلامي، ببيروت مرتيْن، وترجم إلى اللغة الإسبانية.

- نظم البرهان على صحّة جزم الأذان - نوازل الحضانة - غريب الشهاب - غنية الكاتب وبغية الطالب في الصدور والترسيل- سؤالات وترسيل - سرُّ السَّراة في آداب القضاة - السّيف المسلول على من سبَّ أصحاب الرّسول.

٣ - محاولات في تتبُّع مصنَّفاته وتعدادها ومحاورها

سيلاحظ القارئ أن عناوين عِيَاض تدلّ على استبحاره في العلوم، كما قيل. وقد وجد د. شوَّاط أثناء كتابة سيرة عِياض أن الترجمة له وردت في كتب تراجم الحفّاظ والمفسرين والفقهاء، والأدباء والنُّحاة والقضاة والشعراء، وفي كتب التاريخ العامّ وتواريخ البلدان[١].

وكان أكثر الباحثين عناية بتتبع مصنَّفاته في القديم: ابنه محمد في كتابه: **(التعريف بالقاضي عِيَاض)** بوالده، وهي عنده تسعة عشر كتابًا.

وكان خير من ألمّ بتفاصيل عنها أحمد المقَّري الذي اختار للحديث عنها في الجزء الرابع من كتابه: **(أزهار الرِّياض في أخبار القاضي عِيَاض)**، العنوان الآتي: **(روضة النِّسرين في تآليفه العديمة النَّظير والقرين)**، وقد ذكر فيه ما كمل من تآليفه، وما لم يكمَّل، وما تركه مبيَّضًا من مؤلَّفاته[٢].

أمّا خير من عرض لها في الحديث؛ فيشار أولا إلى ابن تاويت الطنجيّ (تـ١٩٧٤م) في مقدِّمته لتحقيق الجزء الأول من **(ترتيب**

---

(١) **القاضي عياض عالم المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته**: د. الحسين بن محمد شوَّاط، ص٢٨.

(٢) **أزهار الرياض في أخبار القاضي عِيَاض**: ٤/٢٧١.

المدارك)، وقد جمعها من مصادر مختلفة، وبلغت عند اثنيْن وثلاثين كتابًا[١].

ويشار **ثانيا** إلى مجهود عبد السلام شقور في تتبُّعه لكل ما يتعلَّق بكتب القاضي عِياض في المصادر والمظان، وقدم إفادات متنوّعة عنها، ولاحظ في ضوء ذلك أن باب التاريخ والتراجم أوسع باب طرقه عياض، وأن تآليفه لم تكن ترفًا فكريًّا؛ «ولكنها ثمرة وضع ثقافيّ شهده المغرب في ظلِّ المرابطين بكل إشكالاته؛ فقد كان المغرب أيام المرابطين نهاية صراع عنيف على جميع المستويات، وقد أسفر هذا الصِّراع عن ميلاد ما يمكن تسميته بمقوِّمات الشخصية الثقافيّة للمغرب؛ فقد تحدّدت معالم هذه الشخصية، وأصبح للمغرب اتجاهه المذهبيّ والثقافيّ على العموم. **وكُتُب عياض تُبلوِر هذه الشخصية الثقافيّة**»[٢].

ويشار **ثالثا** إلى محاولة د. شوَّاط لتصنيف كتب عِيَاض بحسب موضوعاتها، على الشكل الآتي:

القسم الأول: مصنَّفات في الحديث وعلومه، ووجدها **أربعة أنواع:**

أولا: الشُّروح الحديثيَّة: إكْمَال المُعْلِم بفوائد صحيح مسلم - بغية الرَّائد لما تضمَّنه حديث أمِّ زرع من الفوائد - **ثانيا: كتب مصطلح الحديث:** الإلماع إلى معرفة أصول الرِّواية وتقييد السَّماع - مقدِّمة إكمال المعلم - **ثالثا: كتب السِّيرة:** اختصار كتاب شرف المصطفى ﷺ - كتاب

---

(١) القاضي عياض الأديب، ص١١١.

(٢) نفسه، ص ١١٨ - ١١٩.

الشِّفا بتعريف حقوق المصطفى - **رابعا: كتب شرح غريب الحديث:** مشارق الأنوار على صِحاح الآثار - غريب الشِّهاب - **خامسا: كتب التَّراجم والرِّجال:** أخبار القرطبيّين - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك - الغُنية (فهرست شيوخه).

القسم الثاني: مصنَّفاته في علم الفقه: (أجوبة القرطبيّين - الأجوبة المحبّرة عن المسائل المتخيّرة - الإعلام بحدود قواعد الإسلام - التَّنبيهات المستنبطة على الكتب المدوَّنة والمختلطة - مسألة الأهل المشترط بينهم التزاور - المقاصد الحسان فيما يلزم الإنسان - نظم البرهان على صحة جزم الإنسان).

القسم الثالث: مصنَّفاته في القضاء والسياسة الشرعيّة: (أجوبته فيما نزل في أيام قضائه من نوازل الأحكام - سرّ السَّراة في أدب القضاة - مطامح الأفهام في شرح الأحكام).

القسم الرابع: مصنّفاته في العقيدة:(السّيف المسلول على من سبّ أصحاب الرسول ﷺ - كتاب العقيدة).

القسم الخامس: مصنّفاته في اللغة والأدب: (سؤالات وترسيل - غنية الكاتب وبغية الطالب في الصدر والترسيل - كتاب خطبة).

القسم السادس: مصنفاته في التاريخ: (تاريخ المرابطين - الجامع في التَّاريخ - الفنون الستَّة في أخبار سبتة)[١].

---

(١) ينظر: **القاضي عياض عالم المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته:** د. الحسين بن محمد شوّاط، ص ٢٠٩ - ٢٣٣.

وأرجع الباحث عبد السلام شقور محاور ما وصلنا من كتبه إلى ثلاثة: التراجم والفقه والحديث. ولاحظ أن كتبه تصوِّر أصدق تصوير: الاتجاه الفقهيّ والاتجاه الكلاميّ والاتجاه الصوفيّ، وأنه كان يقف منها موقفًا وسطًا (١).

ولاحظ الباحث أن مؤلفات عياض تنصبّ على تحقيق هدفيْن اثنيْن:

أولهما: توثيق النُّصوص نظريًّا وتطبيقيًّا في مجالي الحديث والفقه، ويظهر هذا جليًّا في **(المشارق)** و**(الإلماع)** و**(التَّنبيهات)**. وهدف عِيَاض من ذلك وضع نصوص محقّقة في الحديث وفي الفقه أمام بصر الفقيه؛ وقد قدّم بعمله خدمة جليلة لكل من أراد البحث في الحديث و**المدوّنة**، كما سنرى.

وثانيهما: الدِّفاع على المذهب المالكيّ؛ إذ أراد عِيَاض ترسيخ جذور المذهب المالكيّ في المغرب. وبجهوده عرف المذهب دورًا جديدًا(٢).

٤ - ثناء العلماء على كتبه

وممّا يثير الانتباه لدى كل متتبع لما قيل عن مصنفات عِيَاض، ما لقيته كتبه من عناية ومتابعة، ومن ثناء وإعجاب وتقدير في القديم والحديث.

---

(١) **القاضي عياض الأديب**، ص ١١٩.

(٢) نفسه، ص ١١٩.

قال ابن خَلِّكان (٦٨١هـ): «وصنّف التصانيف المفيدة»[١]. وبعد أن قدَّم نماذج منها وأثنى عليها، قال: «وبالجملة فكلُّ تواليفه بديعة»[٢].

وعدَّه لسان الدين ابن الخطيب (محمد بن عبد الله ٧٧٦هـ) إمامًا مجتهدًا، قائلا: «وهذا أمر لا يتمُّ إلا بسعة الدِّراية والدَّرس، وكثرة السَّماع والفطنة، وإتقان جمهرة من العلوم النقليّة والعقليّة»[٣].

وقال د. محمّد بنشريفة: «فإنه أغنى المكتبة المغربيّة بتآليف كلُّها روائع، وقد انتشرت في المغرب والمشرق في حياته وبعد حياته، وذلك بواسطة تلاميذه»[٤].

وقال محقِّق كتاب (الغُنية): «ألَّف تواليفَ حسانًا بذَّت ما سبقها بدقَّة ضبطها وصحَّة أسانيدها ومناقشة لمتونها مناقشة؛ إن دلَّت على شيء فإنها تدلُّ على فطنته، وعمق غوصه على المعاني، والتَّرابطات المنطقيّة، وعلمه بدقائق اللغة العربية ومفرداتها وتركيبها. ويظهر هذا مما حمله من كتب علماء اللغة في الأندلس، وما رواه عن جلة شيوخ المشرق من كتب غريب اللغة وشاذِّها، وروايته للشعر العربيّ القديم»[٥].

---

(١) وفيات الأعيان: ٤٨٣/٣.

(٢) نفسه.

(٣) الإحاطة في أخبار غرناطة: ٢٢٢/٤.

(٤) سيرة موجزة، ص٣٤.

(٥) مقدمة تحقيق كتاب الغنية، ص١٢.

وسنرى أثناء الحديث عن كتبه ما كان لها من انتشار، تجاوز عصره إلى زماننا هذا، وكيف أنها ظلّت منهلا للأجيال، توضع عليها شروح وتلخيصات، وتحظى بالإعجاب والإطراء. ولا أعرف مؤلِّفًا نالت كتبه من التنويه شعرًا مثل ما نالته كتب القاضي عياض. فماذا عن منهجيته في تأليفها؟

ثانيا: عن مميِّزات عياض في منهجيّة تآليفه

١ - بوصلة عِيَاض المنهجيّة

يراد بالمنهج في العادة الطريقة العلميَّة المنظِّمة لدراسة أي موضوع.

وبوصلة عِيَاض في المنهج الوحيُ الإلهي بشقيه: القرآن الكريم والسنة النبويّة. وهي بوصلة تقود إلى الموضوعيَّة العلميّة التي لا حيادة دونها في الثَّقافة الإسلاميّة؛ إذ لا تختلف الحيادية عن معتقد المسلم ومشاعره الإيمانيّة؛ لارتباطها بذات الباحث. وقد ظلّت منهجية البحث العلميّ في الغرب تزعم أنها لا تتمُّ بتدخُّل الذات؛ كأنها لا تملك ذاتا إيمانيّة. فأشاعت عند كثير من باحثينا أن المعالجة في البحث ينبغي أن تتمَّ دون تدخُّل من الذَّات في تنظيم مشكلات البحث.

وتلك بوصلة لا تعني الجمود على فحوى النصوص، ولكن مقتضاها إطالة النظر في المسألة الواحدة، وتقليبها على وجوهها، مع إبداء ملاحظات واعية والنفاذ إلى أسرارها بحاسّة نقديّة، مع الموضوعيّة النابعة من طبيعتها، والتجرّد عن الأهواء المُضلَّة عنها.

وإطالة النظر تعني استقصاءً منظَّمًا ودقيقًا بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة. ومنهج عِيَاض العام التحقُّق من المعلومات وتحقيقها، كما سيتضح من الحديث عن كتبه.

كما أن إطالة النظر تقتضي الاسترشاد بالتفكير والبحث عن الدليل، ووضوح الحجة التي تهدي إلى المعرفة؛ وكل هذا يساعد على وضع هندسة لبناء الكتاب؛ هندسة تتناسب مع مواد المعرفة المحدّدة لموضوعه.

وأرجع المستشرق الألمانيّ (فرانتز روزنتال: ١٩١٤ - ٢٠٠٣م) تميُّزَ البحث في العالم الغربيّ إلى أن العلماء الغربيّين لم يكن لديهم سوى عدد محدود من الأفكار، وأدّى بهم فقرهم الفكريّ هذا إلى وضع نظام صارم للبحث العلميّ؛ إذ لم يبق لديهم سوى تشريح تلك الأفكار القليلة، ثم إعادة تشريحها فإعادتها مرَّة بعد أخرى.»وهذه الطَّريقة التي اتَّبعها الغرب أسفرت عن خلق ألوان من طرق العرض الأدبيّ»[1].

٢ - حاجة مشروعه العلميّ إلى الضَّبط والتَّحقيق

يكاد مجمل ما بقي بأيدينا من أعمال عِيَاض يدخل في مجال الحديث، ويقدِّم صورة تطبيقيّة نقديّة لعلم مصطلح الحديث؛ يوزن بموجبه أحوال الرُّواة وحقيقة ما يروون؛ كما سيتضح أثناء الحديث عن منهجه في التَّأليف وتعامله مع لغة المتون ورجالاتها في الفصول المتبقّية من هذا البحث.

---

(١) **مناهج العلماء المسلمين في البحث العلميّ**: فرانتز روزنتال، ترجمة: د. أنيس فريحة ط١[دار الثقافة، بيروت، ١٩٨٠م]، ص ١٢.

وعادة ما يظهر منهجه في التَّأليف في مقدِّمات كتبه، من حرص على تصميمها، وتحديد منهجه في بنائها، وتحديد مصادره المعتمدة فيها، مع نقدها في بعض الأحيان، كما سنجد في مقدمة **ترتيب المدارك** مثلا.

ولعلّ ارتباط جهوده العلميّة بالحديث النبويّ الشريف روايةً ودرايةً؛ كانت الحاجة في مرحلته تدعو إلى ذلك؛ ومن هنا ارتبطت المادّة العلمية التي هو بصددها بموضوع البحث؛ فانطبع منهجه بطابع الرِّواية، وكثرة النُّقول في كثير من الأحيان، كما في **ترتيب المدارك**؛ مما يجعلنا نفتقد في بعض الأحيان شخصية الباحث.

وهذا لا ينفي عن عياض أنه كان يجمع ما بين الرِّواية والدِّراية، وأنه لم يفقد الحاسّة النقديّة لما يتناوله من أقوال؛ فلا عجب أن تتأثر طبيعة المادّة العلمية الحديثيّة في منهجه بهذا المنحى، كما أن المرحلة التاريخيّة بدأت تعرف بعض التَّراجع في مجالات الإبداع، وأن الحروب الصليبيّة أصبحت قائمة منذ سنة ٤٩٤ هـ.

وتبرز شخصية عِيَاض في العادة أثناء حديثه عن منهج الكتاب الذي يكون بصدده، وأثناء نقده لمصادره، كما يتَّضح ذلك بوضوح في دفاعه عن المذهب المالكيّ، ويتضح ذلك أكثر أثناء حديثه عن الإعداد العلميّ قبل التّأليف، ومنهجه في بنائها، وحديثه إعجابه بها في مقدِّماتها.

وعموما يمكن القول مع محقِّقيْ كتاب **(التنبيهات)** في مقدمتهما إن عياضًا»قد استطاع بعلمه أن ينتزع الشهادة من علماء المشرق والمغرب

برسوخ قدمه في العلم بفنونه المختلفة، فهو كما قيل: شجرة نبتت بالمغرب وفاح شذاها بالمشرق، وهو معتمد الكثير من العلماء شرقا وغربًا»[١].

٣ - د. شوّاط وخصائص عِيَاض المنهجيّة

وقد وُصِفَتْ كتبُه بحسن التأليف وجودة التصنيف، وقد تعرض د. الحسين بن محمّد شوَّاط لجملة من الخصائص المنهجيّة في التأليف؛ أي بعض الجوانب المتعلقة بصناعة التأليف عند عِيَاض، باختصار شديد، في النقاط الآتية:

١ - الحرص على الإخلاص وتحرِّي الصواب (استحضار نيّة التقرّب إلى الله، مع الحرص على إتقان العمل) - ٢ - تصدير كتبه بخطب منهجيّة، يبيّن فيها سبب التأليف، وطريقته في ترتيب الكتاب - ٣ - ذكر أسانيده إلى المصنَّفات التي كثر اعتماده عليها، واستفادته منها - ٤ - وضع يد القارئ على المواضع المختلفة لأطراف المبحث الواحد، وذلك عن طريق الإحالات - ٥ - إرشاد القارئ إلى مواضع بسط بعض المباحث المهمَّة في مصادره الأخرى - ٦ - الأمانة العلميّة، بحيث يعنى كثيرًا بتوثيق نقوله، وعزو المادّة العلميّة إلى مصادرها - ٧ - الاعتراف بالفضل وإسناده إلى أهله من المصنِّفين والمحقِّقين - ٨ - النَّقد والتَّمحيص والتَّحقيق وعدم التّقليد - ٩ - إيراد مباحثاته الشفويه مع شيوخه، ومناقشاته معهم في المسائل المشكلة؛ مما يضفي على كتبه حيوية خاصّة - ١٠ - الموضوعية وتحرِّي الحقّ، يتعقَّب المخطئ بالتَّصويب

(١) مقدمة تحقيق كتاب: التنبيهات المستنبطَة على الكتب المدوَّنة المختلَطَة، ص٦.

والتَّصحيح، ويذكر للمحسن إحسانه وينبّه على إتقانه - ١١ - التوقّف عند الأحاديث والمسائل المشكلة، والإجابة عن الإشكالات بدقَّة وتحقيق وبراعة - ١٢ - التيقُّظ التامّ أثناء التأليف، ويظهر ذلك أثناء اكتشافه للسَّقَط والتَّصحيف والاختلال والتَّعارض - ١٣ - بذل الفائدة لأدنى ملابسة، واغتنام الفرص لذكر معلومات مهمّة - ١٤ - البسط والتَّحرير للقضايا الخلافيّة، مع الاختيار والترجيح بالأدلة - ١٥ - البحث والتنقيب عمّا يُشْكل في بطون الكتب - ١٦ - استشعاره أن التَّأليف مسؤولية وأمانة أداؤها شرعًا على الوجه الأكمل - ١٧ - عدم التَّعصُّب المذهبيّ، وحسن الأدب مع المخالفين - ١٨ - طول النَّفس والصبر والمداومة على إتقان مباحثه في كتبه بالأسلوب نفسه، وبالمستوى نفسه من الإتقان[١].

وممّا أكّده الباحث أن طريقة عياض في التَّصنيف تدل على قوة استحضار، وحفظ لمتون السنة،» وأن النَّقد والتَّمحيص والتَّحقيق وإعمال الذهن وعدم النَّقل دون فهم؛ سمة بارزة في جميع مصنَّفات عِيَاض، حيث إنا نجده يُعمل حدّة ذهنه وثاقب فكره في فهم النُّصوص ونقد النُّقول، وعدم التقيُّد بتقليد ما يجده في الكتب[٢]».

وسنرى بعض هذه الجوانب المنهجيَّة في تآليفه عند التعرّض لها بالقراءة.

---

(١) القاضي عياض عالم المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته: د. الحسين بن محمد شوَّاط، ص ١٧٠ - ١٧٢.

(٢) نفسه، ص ٢٥١ - ٢٥٢.

وكفي بكتب عياض شهرةً ومكانةً أنها ظلَّت قيد التَّداول والدَّرس والشَّرح، خلال تاريخ الإسلام العلميّ والثقافيّ، وما يزال كثير منها حاضرًا في مجالات الدّرس والبحث إلى يومنا هذا؛ بل يتطلّع كثير من الباحثين إلى العثور على بعض كتبه المخطوطة، ويدعو آخرون إلى ضرورة إعادة تحقيق كتبه.

وسأتوقّف في خاتمة هذا الفصل عند نموذج في التأليف أثار انتباهي بفرادة طريقته في التأليف، والكيفيّة التي وضعه عِيَاض بها، مع صغر حجمه إلى أبعد الحدود. والكتاب هو: **(الإعلام بحدود قواعد الإسلام)**.

جاء في مقدمته باقتضاب شديد، عن سبب تأليفه وعن موضوعه، ومنهجه فيه؛ قول عياض:

«فإنك سألتني في جمع فصول سهلة المأخذ، قريبة المرام، مفسِّرة حدود قواعد الإسلام»، ص٢٩.

فقد أوجز عياض عرضَ أركان الإسلام وقواعد الدِّين في هذا الكتيِّب الشديد الإيجاز، الشديد الوضوح، البعيد عن أي تفصيل أو إثارة خلاف، وحصره في التعريف بالقواعد الخمسة: الشهادتان، الصلاة، الصيام، الزكاة، الحج.

والكتيِّب يكشف رسوخ عياض في علم الحديث، وينبِّه - في تقديري - إلى أهمّيّة علم أهل الحديث في بناء الشَّريعة، وما الغاية من دراسة علم الحديث.

ففي شرحه للقاعدة الأولى في الإسلام - مثلا -؛ يقول عن الشهادتيْن: «ولا بدَّ فيها من اعتقاد القلب ونطقٍ باللسان. وتفاصيلها أربعون عقيدة: عشر يُعتقد وجوبُها، وعشر يُعتقد استحالتُها، وعشر يتحقَّق وجودُها، وعشر متيَقَّن وُرودها»(١).

وجعل القاعدة الثانية - الصَّلاة - على ستة أقسام: فرض على الأعيان، فرض على الكفاية. وسنَّة وهي عشر صلوات، وفضيلة وهي عشر أيضا. وتطوُّع: ويختص بالأسباب منها عشر، وممنوع وهي عشر أيضا. والصَّلوات الخمس تجِبُ بعشر شروط. وهي مشتملة على خمسة أحكام، وفرائضها عشرون، وسننها عشرون أيضا، وفضائلها ومستحبَّاتها عشرون أيضا، ومكروهات الصَّلاة عشرون أيضا، ومفسدات الصَّلاة عشرون أيضا.

ولاحظ محقِّق الكتاب أنه لخَّص هنا قواعد الإسلام، «بما أنزله الله في القرآن، وصحَّ عنده من الأخبار، فأوجز فيه جمًّا من الكتب والأسفار، وصاغها بطريقة لم يسبقه إليها الجهابذة الأعلام، وتتكسّر دون الأقلام، فأصاب وأجاد، وما خاب سعيه على المراد» [ص١٣ - ١٤].

ولاحظ شقُّور أنه تمَّ له ذلك بفضل امرين اثنين: أولهما: التمكُّن التامّ من المادة، وثانيهما: امتلاك أداة التعبير امتلاكا تامًّا. وقال ويخيل إلي أن

---

(١) حققه وعلق عليه: محمد صدِّيق المنشاوي السُّوهاجيّ، راجعه وقدم له: محمد عبد الرحمن عبد المنعم - دار الفضيلة، القاهرة.

ابن عاشر قد وضعه أمام عينيه عندما كان ينظم منظومته الشهيرة؛ فالشبه كبير بين عمله وعمل عياض؛ كلاهما تحرى الاختصار والتبسيط[1].

ومن شرّاح هذا الكتيِّب:

القبّاب: أبو العبّاس أحمد بن قاسم (٧٧٨هـ)، والحطّاب: أبو عبد الله محمّد بن محمّد (٩٥٤هـ).

وتمَّ تحقيقه: باعتباره من المختصرات في المذهب المالكيّ، ومما يحتاج إليه صغار المتعلّمين، ولطرافته في التأليف.

وقد حقَّقه أول مرة العلامة ابن تاويت الطنجيّ سنة ١٩٦٥م.

ومن التحقيقات التي ظهرت له:

- حققه وعلق عليه: محمد صدِّيق المنشاوي السوهاجي، راجعه وقدم له: محمد عبد الرحمن عبد المنعم - دار الفضيلة، القاهرة.

- حقّقه: أحمد حسن جابر، ضمن مجلة الأزهر، رجب في شهر ذي الحجة ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

- حقّقه: محمّد عبد العزيز الخالدي، طبعة دار الكتب العلميّة، ٢٠٠٧م.

- طبع بعناية: بسام عبد الوهاب الجالي، دار ابن حزم، ٢٠١٠م.

---

(١) **القاضي عياض الأديب**، ص ١٢٧ - ١٢٨.

من الرسائل الجامعية حول عياض: - **القاضي عياض الأديب**: عبد السلام شَقُّور (الأدب المغربيّ في ظل المرابطين، رسائل جامعيّة ١ - ط١[دار الفكر المغربيّ، الرباط، ١٩٨٣م] - **القاضي عياض وجهوده في علم الحديث**: البشير علي حمد الترابيّ: دكتوراه في جامعة القاهرة - **منهجية فقه الحديث عند القاضي عِيَاض في إكمال المعلم بفوائد مسلم**: - د. الحسين بن محمد شوّاط - **القاضي عِيَاض وجهوده اللغويّة**، أطروحة تقدم بها: د. أحمد قاسم كسار، كلية اللغة العربيّة، الجامعة الإسلاميّة بغداد، نوقشت سنة ٢٠٠٥م.

ويكفي أن يقال في الأخير؛ إنه ممّا لوحظ أنه تمَّت تكنيته بأبي الفضل تنبيهًا إلى سمو المكانة وعلو الكعب في العلم والديانة.

أما من أراد أن يعرف ما كُتب عن القاضي عياض؛ فلينظر: **الثَّبت** البيبليوغرافيّ؛ الذي جمع فيه الباحث د. حسن لوراكلي حصيلة ما كتب عن عِيَاض في مختلف والمصادر والمراجع، في العربية بين مقال وكتاب، إما بطريقة إجمالية أو تفصيليّة في نحو ٤٨١ مرجع.

* * * *

الفصل الثاني

إحقاق الحقّ في نُصرة المالكيّة والدِّفاع عن النُّبوَّة

تمهيد:

المبحث الأول:

(ترتيب المدارك) أو المالكية بحُجِّيَّتها في موكب التَّراجم والسِّير

المبحث الثاني:

كتاب الشِّفا بتعريف حقوق المصطفى

الفصل الثاني

إحقاق الحقّ في نُصرة المالكيَّة والدِّفاع عن النُّبوَّة

تمهيد:

من أهمّ ما اهتمَّ به القاضي عِيَاض؛ جانب السِّيَر، وما يُعرف بتاريخ الرجال؛ من ذلك رصدُه لتكوينه الفكري والثقافيّ في كتابه (الغنية) **فهرست شيوخه**؛ الذي تمت الإشارة إليه في الفصل الأول من هذا البحث، وسأكتفي في هذا الفصل بالوقوف عند منهجه في تأليف كتابه: (**ترتيب المدارك**)، دفاعًا عن المذهب المالكيّ وحُجِّيَّته، وتعريفًا بإمامه ورجاله، وفضل أهل المدينة في التشريع الإسلاميّ، وفي ذات السِّياق يأتي الحديث عن كتاب (**الشِّفا**) دفاعًا عن مكانة الرَّسول ﷺ من خلال كتاب (**الشِّفا**)، مع التركيز على منهجية تأليفه.

* * * *

المبحث الأول: (ترتيب المدارك) أو المالكيّة بحُجِّيَّتها في موكب التَّراجم والسِّير

تمهيد:

يُعَدُّ كتاب (ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك)[1]، أكبر موسوعة تناولت ترجمة رجال المذهب المالكيّ ورواة كتاب (الموطّأ) وعلمائه، وقد استهلَّ القاضي عِياض كتابه، بعد المقدِّمة، ببيان فضل علم أهل المدينة، ودافع عن نظرية المالكيّة في الأخذ بعمل أهلها؛ باعتباره من أصول التشريع عندهم. وحاول الإمام ترجيح مذهبه على سائر المذاهب، ثم شرع في التَّرجمة للإمام مالك وأصحابه وتلاميذه؛ معتمدًا في ذلك على نظام الطَّبقات دون اعتبار للترتيب الألفبائي؛ حيث أورد بعد ترجمة الإمام مالك ترجمة لأصحابه،

---

(١) تحقيقه الأول: تعاقب عليه كل من: محمد بن تاويت الطنجيّ، عبد القادر الصحراوي، محمد بنشريفة، سعيد أحمد أعراب. - وزارة الأوقاف، المطبعة الملكية، ١٣٨٤ - ١٤٠٣هـ - وظهرت طبعة ثانية بتحقيق: د. أحمد بكير محمود - دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٨٧هـ - وصدرت طبعة عن دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٨م، بعناية محمد سالم هاشم، تابعة لنشرة أحمد بكير في كل شيء.

فأتباعهم طبقةً طبقةً حتى وصل إلى شيوخه الذين عاصرهم وتلقَّى على أيديهم.

ويحتوي الكتاب على أكثر من ألف وخمسمائة ترجمة، وبه معارف متنوِّعة، في التَّاريخ والعقيدة والأصول والأدب والتَّصوُّف والزهد...

والتزم في طبقاته التَّوزيع الجغرافيّ لمن ترجم لهم، وخصَّص لكل بلد عنوانًا أدرج تحته علماءه من المالكية؛ فجعل للمدينة ومصر والشام والعراق عناوين خاصة بها، مع التزامه بنظام الطَّبقات.

ويلاحظ أن مقدِّمة **(ترتيب المدارك)** جمعت بين **مقدِّمة الكتاب** وبين **مقدمةِّ العلم**، أو ما يمكن اعتباره مداخلَ وتمهيداتٍ؛ لوضع الكتاب في إطاره العلميّ الصحيح، ومقاصده التي أرادها له صاحبه.

أولا: مع مقدِّمة الكتاب

١ - ديباجة الكتاب

مما تميّزت به ديباجة كتاب **(ترتيب المدارك)**، أن عِياضًا؛ أسهب بعد **البسملة والحمدلة**، في التوسُّع في الحديث عن مكانة رسول الله ﷺ أثناء الصلاة عليه؛ كما هو مقرّر في مكوِّنات ديباجة الكتاب الإسلاميّ.

وورد في **حمدلة** ديباجة الكتاب، مَا فيه تلميح إلى خلاصة التجربة البشريّة على الأرض، بقوله:

«الحمد لله الذي أسبغ على عباده بفضله نِعَمًا لا تُحصَى، وقدَّر على ما شاء بعدْله أن يُطاع ويُعصَى، وعيَّن بين أهل الجنة والنار بقضيتيْ القضاء، وميَّز في ظهر آدم بين طائفتيْ السعادة والشَّقاء» [٢/١].

وحين أراد الصَّلاة على النبيّ ﷺ، في ديباجة الكتاب؛ أولى عناية خاصة لشخصه الكريم؛ باعتباره النبيّ الخاتم الذي كان الحلقة الأخيرة في سلسلة النبوات والرسالات؛ فقال:

«ثم تمَّمَ الله على المؤمنين فضلَه، وختَمَ أنبياءَه ورسلَه، بأرجحِهم ميزانًا، وأرفعِهم مكانًا، وأكرمِهم أخلاقًا، وأطيبهم أعراقًا، وأطولهم في الفضائل باعًا، وأكثرهم أُمَّةً وأَتباعًا، أبي القاسم، سيد ولد آدم، ﷺ، كما شرَّف وكرَّم» [١/٣].

وأشار إلى جهاده، عليه السَّلام، في نشر الدَّعوة، وحَمْلِ النَّاس على الاستقامة على منهج الله، عزَّ وجلَّ، لِمَا يُسعدهم في الحال والمآل، وبذلك أدّى الرَّسول ﷺ رسالته، فقال عِيَاض:

«فجاهدَ في الله حقَّ جهاده، وزايلَ الجلائلَ الصَّعبةَ في إرشاد عباده، حتى أقاموا على سواء محجَّته، وأخذَهم طوعًا وكرهًا ببالغ حُجَّته، وساقهم في السلاسل إلى جنَّته، ودخلوا في دين الله أفواجًا بدعوته، فأنجز الله به وَعْدَه، وعبد تعالى وحدَه» [١/٣].

وجهاد الرَّسول الكريم ﷺ؛ في نشر الرِّسالة وإقامة الأمَّة على سواء السبيل؛ هيَّأ أتباعه، والمؤمنين بدعوته؛ أن يصبحوا خير أُمَّة أُخرجتْ للناس؛ تقتدِي بسنَّتِه؛ فيُقتدَى بها في حركة الوجود من بعده.

فعن مكانة هذه الأمَّة في الأرض، يقول عِيَاض:

«وخصَّه بخير أمة أُخرجتْ للناس، وآزروه في إقامة شرعه في حياته، وخَلَفُوه في حِياطته وحمايته بعد وفاته؛ نصَّ في غير موطن على تفضيلهم، وأمر بالاقتداء بهم، وتوعَّد على اتِّباع غير سبيلهم» [٣/١].

وفي معترك اتِّباع أُمَّته لسنَّته، كان لا بدَّ من وجود من يخلُفُهم في مسار هذه الدَّعوة، والدِّفاع عنها؛ فكان دور **علماء هذه الأمّة** في الانتصار لهذا الدِّين، والدّعوة إليه، والدِّفاع عنه في وجه أعدائه والمحاربين له؛ فتمثَّلتْ فيها قِيَم الإسلام، وأصبحوا هُداةً أعلامًا للدُّنيا والدِّين، فقال:

«ثم خَلَفَهم في كلِّ قرن بأَتْبَاع صِدْقٍ وعَدْلٍ، وأخلافِ هُدى وفضل، وأكنافِ[1] معرفة وعِلْم، ومعادنِ خير وحِلْم. اختار منهم أئمَّةَ المسلمين، ونصب منهم أعلامًا للدُّنيا والدِّين»[١/٥].

ولجسامة المهمّة، والعناء في النهوض بها، وتحمُّل أعبائها؛ حدَّد عِيَاض منهج القائمين بهذه الأمَّة، وكيفيّتهم في صيانة هذا الدِّين، وأسلوب تبليغه وترسيخه والدِّفاع عنه في معترك الوجود البشريّ. وقدّم عِيَاض التصوّر المنهجيّ في الدفاع عن الدِّين لأولئك العلماء؛ **مستبطنًا وملمِّحًا لمنهجه هو أيضًا**. فقال عن دور العلماء في مهمَّة الدِّفاع أنهم:

---

(١) مفرد كِنْف، والكِنْفُ وعاء، كما في (لسان العرب) تصغيره: كُنَيْف، والمراد هنا: أوعية علم.

«بيِّنوا للناس ما نُزِّلَ إليهم، وشرَحوا لهم ما أَشْكَل عليهم، وانقادوا لما ثبَت من السُّنن لديهم، واعتبروا باستنباطهم، وصحيح اجتهادهم، حكمَ ما لم يُنَصَّ على عينه، وقاسُوا - بما فهموا من الشَّرع - حكمَه في غيره».

فدورهم في فهم الدِّين يبدأ من البيان والشَّرح لما أَشْكَل على الناس، والانقياد لما ثبت وتقرَّر في الدِّين، إلى أن يصلوا عن طريق القياس والاستنباط إلى مرحلة الاجتهاد. ومهما بلغت قدرتهم في الاستنباط، وعَلَتْ درجتهم في الاجتهاد؛ فلا قيمة لذلك إنْ جاءت وليدة الزَّيغ عن الحقِّ، والاحتكام إلى الضَّلال، والتنطُّع فيه، والإعجاب بمن أَلْحَدَ في دينه، واتَّبع هواه، وانخدع بكل ناعق، واقتفى أثر كل مارق؛ فاشترط عِيَاض على حَمَلَةِ العلم بهذا الدين أن يلتزموا جادّة الصَّواب، وأن يحتكموا إلى منهج الله عزَّ وجلَ، وقال:

«ولم يَزيغوا عن سَنَن التَّحقيق، ولا أخذوا ببُنيّات[1] الطريق، ولا حكّموا الآراء المُضِلَّة في الدّين، ولا انهملوا انهمال الملحدين، وتنطَّعوا تنطُّعَ المعتدين، بل تَبِعوا آثارَ من مضى قَبْلَهم، واقتفَوا في التمسُّك بأصول الشَّريعة سُبُلَهم، ولم يضرهم خِلالُ من خالَفَهم من الفِرَق، ولا شَغَبُ من لجَّ في هواه وغرِق، فالموفَّقُ من اقتفى آثارَهم، وغاير شرود من شرَد وأتباعَهم، وعَلِمَ أنَّ الحقَّ مع هذا النّمط الذي هدى الله واقتُدِيَ بهُداه، ولم يُعرِّج على ناعق نعَقَ، وان اختدع العقول بلهجة صداه.

---

(١) بُنَيَّات الطريق: ما يتشعّب من جادّتها، وهي هنا الترّهات.

جعلنا اللهُ ممن اتَّبع فعَلِمَ، واقتفى ما مرَّ عليه السَّواد الأعظم» [١/٥].

والإشارة هنا إلى مظاهر الزَّيغ والإلحاد التي كانت سائدة قبل ظهور المرابطين، واستمرار بعض ذلك في عهدهم[١]، وزاد استفحالها بظهور دعوة ابن تومَّرت المتوفى سنة ٥٢٤هـ.

٢ - عن دواعي تأليف الكتاب

وعن دواعي تأليف الكتاب، نجد عِيَاضًا بعد إنهاء الديباجة بـالبعدية، يشير إلى تكرار رغبات أصحابه من أهل العلم في إخراج الكتاب؛ أي «لإمضاء ما كانت النيَّة اعتقدتْهُ، وتَبييض ما غدت الهمَّة قد سوَّدتْهُ» [١/٦]. فكان السَّبب المباشر في إخراج الكتاب، ما تناهى إلى أصحابه من إعداده وإنجازه وقرب ظهوره.

ولا شكّ أن دواعي المرحلة كانت تدعو إلى ذلك؛ ممّا أصبح ظاهرًا من تخاذل ملوك الطوائف أمام المدِّ المسيحيّ في شمال الأندلس، وبداية المدّ الموحِّديّ في بلاد المغرب.

---

(١) يشار هنا إلى حركتين منحرفتين لبرابرة مصمودة: الأولى في منطقة تامسنا، وقد استمرت من القرن الهجريّ الثاني إلى الخامس، وظهر فيهم صالح بن طريف الذي ادَّعى أنه نزل عليه قرآن من ثمانين سورة، والثانية: ظهرت في غمارة من مصامدة الشمال قرب جبال الريف، وظهر فيهم حاميم بن أبي خلف؛ الذي وضع لهم قرآنا، وكانت وفاته في الثلث الأول من القرن الهجريّ الرابع، وسار على تقليده عاصم بن جميل.

٣ - موضوع الكتاب ومحاوره

موضوع الكتاب ينمّ عنه عنوانه؛ فهو كتاب - كما يقول - «حاوٍ لأسماء أعيان المالكية وأعلامهم، وتبيين طبقاتهم وأزمانهم، وجَمْعِ عيون فضائلهم وآثارهم، وضَمِّ نَشْرِ فنون سِيَرِهم وأخبارهم)» [٦/١]. فهو كتاب في تراجم أعلام المالكية، من زمن مالك (١٧٩هـ) إلى زمن عِيَاض (٥٤٤هـ)، يحتوي على خمسمائة ترجمة وما تستدعيه طبيعة التراجم؛ ممّا هو مقرّر في طبيعتها ورسم عناصرها.

ومحاور الكتاب ثلاثة؛

أولها: سيرة الإمام مالك ومذهبُه وحُجِّيتُه.

وثانيها: تسمية الرُّواة عنه.

وثالثها: طبقات أعلام المذهب إلى زمان عِيَاض.

ولكل محور مراجعه:

فالأول فيمن ألَّف حول الإمام، وأشهرهم: أبو محمد الحسن بن إسماعيل الضَّرَّاب (٣٦٢هـ)، له كتاب في **(الرُّواة عن مالك)**. والقاضي أبو عبد الله التُّسْتَريّ (محمد بن أحمد ٤٥٣هـ) وضع في مناقبه نحو عشرين جزءًا.

والمحور الثاني حول الرُّواة عن مالك، ذكر عِيَاض أن له تأليفًا مستقلا في الموضوع ينطوي على أكثر من ألف وثلاثمائة ترجمة تقصّاها من مصادرها.

وفـي المحـور الثالـث قـال عـن مصـادره عـن طبقـات أعـلام المـذهب: «استصـفيناها مـن كبـار تصـانيف المحـدِّثين، وأمَّهـات تواليـف المؤرِّخين» [١/٢٨].

٤ - الأعمال السَّابقة في الموضوع مع مكانة الكتاب وقيمته

أ - عن الأعمال السَّابقة في الموضوع

أشار إلى ما بلغه منها، مع سعيه إلى الإحاطة بمجملها، واتَّضح له - تحت تأثير هاجس الإبداع في التأليف - أنَّ كلّ الكتب السَّابقة في الموضوع «ما شفَتْ غليلًا، ولا تضمنَّتْ من الكثير إلَّا قليلًا» [١/٥].

ولم يستثنِ من ذلك إلَّا ما كان من محمد بن عبد الله بـن أبـي دُلَيْم القرطبـيّ (٣٣٨هـ) - راويـة ابـن وضّـاح -؛ الـذي وإن اتَّسـع اتِّسـاعاً حسنًا، بالحديث عن المصريِّين والأندلسيِّين، من أتباع رواة مالك؛ إلَّا أنه اقتصر على ذكر طبقاتهم، دون شيء من أخبارهم، وبيان أحوالهم، ولم يذكر أحدًا من الحِجازيِّين والمشرقيِّين، على جلالة مكانهم، وكثرة أعلامهم.

ب - عن مكانة الكتاب وقيمته في نفس صاحبه

عن أهمية الكتاب وفائدته وقيمة مصادره، يقول: «تشـمَلُ منفعتُه، وتجمُلُ معرفتُه، وتُستغرَب فوائدُه، وتُستعذَب مصادرُه ومواردُه».

ولم يُخفِ عِيَاضٌ - شأن أغلب المؤلفين في مقدِّمات كتبهم - إعجابه بكتابه؛ فهو يـراه كتابًا لـم يُسبق إلى معالجة موضوعه بالصورة

التي أتى بها فيه؛ «إذ هو فنٌّ لم يَتقدم فيه تأليفٌ جامعٌ، ولا اختصَّ به تصنيفٌ رائعٌ»[٦/١]. فتأليفه جامعٌ رائعٌ.

وسنجده يقول ثانية؛ مُعربًا عن هاجس الإبداع في نفسه: «وأبرزتُه تأليفًا مفردًا في مضمونه، بالغًا فيما قُصِر عليه من أنواع هذا العلم وفنونه» [٨/١].

وبعد الإعراب عن إعجابه بأهمِّيَّة كتابه، والسَّبق إلى التأليف في مجاله؛ يرى عِيَاض أن قيمته تتمثّل في تلبيته لرغبة الباحث في تراجم أعلام المالكيّة؛ فإليه يفتقر المجتهد والمقلِّد، والفقيه والمتفقِّه على السواء؛ فالكتاب «يوصل الطالب إلى الغرض، ويَقِفُ بالراغب على البُغية، مع شدَّة حاجة المجتهد والمقلِّد إليه، وضرورة الفقيه والمتفقِّه إلى ما ينطوي عليه» [٦/١]. فالحاجة العلميّة في زمانه تدعو إلى تأليفه.

وما يُبرِّر إعجابه بكتابه هذا أنه أصبح الكتاب المعتمد في الفقه المالكيّ في زمانه، ولقيمة الكتاب استمرَّ التَّعويل عليه عند أغلب من جاء بعده.

٥ - ارتباط الباحث بموضوعه والإعداد العلميّ له

وعن صلته العلميّة بموضوعه، وما أعدّ له من عدَّة، على سبيل البحث والتقصّي والاستقراء، وما تهيّأ له من مصادر، عايشها بمطالعات متواترة، وتقييد فوائد شاردة:

«**قال القاضي**: ولم أزل، منذ سمَتْ همَّتي لمعرفة هذا الفنّ، وتحرَّكت نيَّتي للاطلاع عليه، أستقرئ سبلَ مسالكه، وأفحَصُ عن وجوه مداركه، وأقيِّد أثناء مطالعتي شواردَه، وأجوِّد - مدَّة بحثي - جرائدَه، إلى أن اجتمع لي من ذلك، بعد طول المباحثة الشديدة، والعناية التامّة، والمطالعة المتواترة، ما وجدتُه بُغيةً وغُنْيةً، وبُسِطَ لي في تحريره أملًا ونيَّةً» [١/٧].

ولم يجد أثناء تهيِيئه للبحث في الفضاء العلميّ آنذاك؛ ممَّن يُلجأُ إليه في موضوعه، وممَّن له اطِّلاع واسع ودقيق في حقيقة أمره، بل لم يجد في جيله إلَّا من يترقَّب ظهور هذا الفنّ في كتابه؛ متعطِّشًا إلى تمامه وكماله؛ محرِّضا على إخراجه مبَوَّبًا منظمًا - وكأنَّ العيون تتطلع إلى فارس حلبة هذا الفن - وهكذا يقول:

«ولم ألق أحدًا ممن يُعتنَى بقوله، ويُلتفَتُ إلى حسن رأيه، ممن وقف على نُبَذٍ من أمره، وانتهى إليه نبأٌ من ذكرِه؛ إلَّا قَلِقًا إلى تمامه، شديدَ التعطُّش إلى كماله، محرِّضًا على صرف العناية إلى تحريره وتهذيبه، راغبًا في تقريب الفائدة بنظمه وتبويبه» [١/٧].

ومع ميل النَّفس إلى المماطلة والتَّسويف، وشواغل الحياة التي تصرف عن تنفيذ المشروع؛ انبثقَ العزمُ على إنجاز المطلوب؛ فاستخار اللهَ على وضع التَّوطئة للكتاب؛ وهو ما أسماه: **مقدمات تَمَسُّ الحاجة إليها** - وبدأت مراجعة ما استودعه من إفادات في أوراقه، وما تحفظه ذاكرته من معلومات، وبدأت عملية التَّرتيب والتَّصنيف، ومعاناة التَّدوين والتَّبويب؛

إلى أن أحسَّ أنه أبرز عمله تأليفًا مفْردًا في بابه، لا يحاذيه تأليف في مجاله، وقال:

«والنفس تُمطِلُ بذلك وتسوِّفُ، وتَوَالي القواطعِ والشواغلِ يَصرِفُ عن ذلك ويَصدِفُ، إلى أن انبعثتْ الآن عَزْمة مصمِّمة للتفرُّغ لتأليفه، وترتيب مُضمَّنه وتصنيفه.

فاستخرتُ الله تعالى على ذلك، واستعنتُه، جلَّ اسمُه، **لتوطئة** هذه المسالك، وجمعت قراطيسي فنفضتُها عمَّا استودعتُها، وطالعتُ تآليفي فوقفتُ على خفيِّ **أسرارها**، واستثْبَتُّ محفوظاتي فأنجدتني بشوارد أذكارها، **فنظمتُ منثورَها**، **وفصَّلْتُ شُذُورها**، ورتبتُ أعجازَها وصدورَها، وأبرزتُه تأليفًا مفردًا في مضمونه، بالغًا فيما قُصِر عليه من أنواع هذا العلم وفنونِه» [١/٧ - ٨].

وأقوال عِيَاض هذه ترسم المعالم المنهجيّة لتأليف الكتاب بصورة تجعلنا نتابع معاناته في التعامل والتفاعل مع المعرفة قبل إخراجها في عمل علميّ.

٦ - دعاء الختم والتوجّه إلى القارئ

في دعاء الختم في نهاية مقدِّمة كتابه، دعا عِيَاض ألا يجعل حظَّه من الكتاب «مجرَّد التَّعب والسَّهر والنَّصَب، وأن يُحْسِن فيه النيّة، ويُكْمِل بعفوه عن زللنا المِنَّة».

ويتوجّه إلى قارئ كتابه، فيدعوه ألا ينتقد أمرًا قبل أن يتحقَّق منه، وأن يُوضِّح ما وجده مُبهمًا، ويتقبّل عذرَه فيما وقع فيه من زلل خفيّ أو ظاهر؛ إذ الغالب على المرء التقصير، وهذه عبارته - شأن ما يحدث في لحظة التواضع؛ التي تأتي عادة في دعاء الختم -:

«وجديرٌ لمطالِعه أن يحسن الظنّ، وأن لا يبادر إلى الطَّعن، حتى يُجيل النظر، ويحقِّق ما أنكر؛ فإنْ تيقَّنَ بَعْدُ زلَّةً أصلَحَها، أو وَجد مُبهمةً أوضحَها، وأن يشكر ما كفيناه في جمعه من شُغْل الخاطر، والفراغ للبحث والطلب المتواتر، ويعذُر فيما عساه يعثر عليه من زلل خفيّ أو ظاهر؛ فالغالب على المرء التَّقصير، والأمر الذي ارتكبتُه خطير، ويُغْتَفَرُ القليل للكثير، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد البشير النذير، وعلى آله وسلّم» [٣١/١].

وواضح من أقوال عياض هذه ما تتميّز به مقدِّمته هذه، وما يكشف به لنا عن إعداده لصنعة التأليف، وعن علاقته المباشرة بمنهجية البحث لديه؛ ممَّا يقدّم صورة واضحة المعالم عن منهجيته في تأليف كتبه، ويؤكِّد لنا رسوخ مكوِّنات المقدِّمة في التراث الإسلاميّ.

ثانيا: مع مقدمة العلم (= مقدِّمات تَمَسُّ الحاجةُ إليها)

تمهيد:

أحسَّ عِيَاض بضرورة تقديم مدخل نظريّ علميّ- أو ما اصطُلح عليه قديمًا، باسم **مقدمة العلم**(١) – وما أطلق عليه عياض مصطلح **توطئة**، وما

---

(١) ينظر كتابي: **مقدمة الكتاب في التُّراث الإسلاميّ وهاجس الإبداع**.

اعتبره (**مقدِّمات تمسُّ الحاجةُ إليها**)؛ لوضع موضوع الكتاب في إطاره العلميّ الشموليّ، وجَعْلِ قارئه على بيِّنة ممّا تدعو الحاجة المعرفيّة إليه؛ حتى يدرك المنطلقات في تحديد معالم هذا المشروع العلميّ؛ الذي يريد أن يستوعب تراجم أعلام المذهب المالكيّ في وجوده الفعليّ وسياقه التاريخيّ.

من هنا رأى عِيَاض التَّعريف بصاحب المذهب **أولا**، وتحديد مجال انبثاق مذهبه وتكوُّنه ورسوخه بمدينة الرسول ﷺ، **ثانيا**، ثمّ بفضل ذلك الانبثاق التاريخيّ؛ تقرّر لدى صاحب المذهب وجوب الحجّة بإجماع أهلها، **ثالثا**.

وأعرب عن إحساسه بضرورة هذا المدخل التاريخيّ، قبل تتبُّع أعلام المذهب المالكيّ؛ ومن هنا نجده قد استوفى في الرُّبع الأول من الكتاب ترجمة الإمام مالك. واعتبر ما جاء في هذا المدخل عبارة عن «**مقدمات تمسُّ الحاجة إليها**»؛ فقال في مقدِّمة (**ترتيب المدارك**):

«واقتضى النظر بين يَدَيْ الغرض تقديم مقدمات **تَمَسُّ الحاجة إليها**، وتتمُّ الفائدة بالوقوف عليها، تشتمل على أبواب في ذكر **المدينة** وفضلها وتقديم علمائها وعِلْمها، **وبوجوب الحجَّة بإجماع أهلها**، وترجيح مذهب مالك بن أنس إمامها، وتقصَّيتُ هذه الأبواب تقصِّيًا يَشفي الغليل، وأنعمتُها نظرًا يقف بالمنصف على سواء السبيل، **ثم قفَّيتُه باقتداء الأئمة به**» [١/٨].

١ - مع الإمام مالك ومذهبه

كان من مقتضيات تلك **المقدِّمات التي تَمَسُّ الحاجة إليها**؛ التعريف بإمام المذهب وترجيح ما ذهب إليه، وتحديد فضائل المدينة التي انبثق منها المذهب، وتقديم علمائها وبيان عمل أهلها، والاحتجاج بهذا العمل على إجماعهم، ورصف كل هذه المقدِّمات في أبواب.

وممّا تجدر الإشارة إليه هنا، أن عِيَاضًا قدّم ترجمة نموذجيّة لما ينبغي أن تكون عليه التَّرجمة الفرديَّة للعالم في القديم؛ حين يتمّ استيعاب عناصرها من النّشأة إلى ما تخلّفه من أصداء بعد مماته.

فما هي الجوانب - من حياة الإمام - التي أعرب عن ملامحها في مقدِّمته العلميّة ؟

قال إنه قدّم في **توطئته** العلميّة حول صاحب **(الموطَّأ)**: «سائر ما يُحتاج إليه، من معرفة تاريخه ونسبه، ويُتطلَّع إليه من مجاري أحواله، في معاشرته وأدبه» [١/٨]. وقفَّى كل ذلك بثناء العلماء عليه، ونشر فضائله.

ومع الرَّغبة في استيعاب لهذا الجوانب؛ أراد عِيَاض اختصار ما ورد عن كلّ ذلك في أعمال السَّابقين، فاستوعب «باختصار فنونِها والاقتصارِ على عيونها، ما طالت به تواليفُ جمَّةٌ، وشُحِنت به مجلداتٌ عِدَّة؛ إذ أَلَّفَ في فضائل مالك ومناقبه وأخباره جماعةٌ من الأئمة، والسلف والخلف من فِرق هذه الأمَّة» [١/٨].

وهنا استعرض القاضي عِيَاض أسماء المؤلِّفين الذين تناولوا حياة الإمام مالك قبله، وكان عدَدُهم نحو أربعة وثلاثين، وهم من أزمنة وأمكنة مختلفة، وقال في نهاية ذلك الاستعراض:

«وأكثرُ تعويلي فعَلَى كتابيْ التُّسْتَريّ والضَّرَّاب، وتتَّبعتُ من غيرهما ما فيه زيادة فائدة، أو نادرة لم تقع فيهما، وحذفتُ كثيرًا مما أطالوا به من كلامه في التفسير والجوامع والرِّجال؛ إذ ليس من الغرض وله مظانٌّ أُخَر هنّ أليقُ به» [١/١١ - ١٢].

فقد وجد عِيَاض أن ممَّن ألَّف في ذلك وأطال القاضي أبا عبد الله التُّسْتَري المالكيّ (٤٥٣هـ)، وله في ذلك ثلاثة مجلدات، ومثل ذلك لأبي محمد الحسن بن اسماعيل الضَّرَّاب. وواضح أهمية تحديد الأعمال السَّابقة في الموضوع، والعمل على نقدها، واستصفاء الأجدر منها؛ ممّا يُعدُّ إضافة ببابه.

٢ - رواة المذهب المالكيّ

بعد استيعاب ما كُتب حول حياة عياض، أتى بأسماء رواة المذهب المالكيّ وحَمَلَةِ فقهه، والتَّعريف بهم، فقال:

«ثم أثبتُّ بعد ذلك جريدة في أسماء مشاهير الرُّواة عن مالك، وحمَلَة الفقه والعلم عنه، مختصَّة بالتعريف بهم، مُعرَّاةً من تواريخهم وأخبارهم؛ إذ قد اتَّسعنا في أخبار الفقهاء منهم بعد هذا».

وذكر عِيَاض أنه ألَّف كتابًا خصَّ به جمهرة رواة مالك؛ استوعب فيه من كانت له رواية أو مجالسة أو سؤال إليه، وقد ضمَّن كتابَه أزيد من ألف وثلاثمائة راوٍ تقصَّاها من الكتب المؤلَّفة في ذلك؛ ووجد من بلغ الألف منهم، ومنهم من قصَّر دونها.

فتتبَّعَ عِيَاض باستيعاب ما كتب في الموضوع من المشارقة - من أمثال أبي الحسن الدّارقُطنيّ (٣٨٥هـ)، والخطيب البغداديّ (٤٦٣هـ)... - والأندلسيِّين؛ قائلا: «اقتصرنا في هذه الورقات على ذكر أَلْفِ اسم ممن عُرِف اسمُه، وصحّت روايتُه، وشُهرتْ صحبتُه، ورأينا أن لا نُخليَ هذا الدِّيوان من هذا القدر لتتمَّ به فوائدُه، وتكمُل في فنِّه معارفُه (...).

وأضفت إليه ما شذَّ عنها ونَدَر، فيما طالعتُه من كتب أهل الحديث وغيرهم».

وهنا حدّد منهجه في ضوء غرضه من التَّأليف بتتبُّع طبقات المذهب؛ منذ ظهور أول فئة من فقهاء المذهب من أصحاب مالك خاصّة، إلى زمنه ممن أدركهم من شيوخه، وتحقَّقت فيهم ما اشترطه في اعتمادهم والنَّقل عنهم؛ فقال:

«فابتدأنا بذكر الفقهاء من أصحابه خاصة، ثم بأتباعهم طبقةً طبقةً وأخلافهم أُمَّةً بعد أُمَّةٍ، إلى شيوخنا الذين أدركناهم، وأئمَّةِ زمننا الذين عاصرناهم؛ ممن شُهرتْ إمامتُه، وعُرِفتْ معرفتُه، أو ظهرت تواليفُه، ونُقلتْ أقوالُه، وامتُثلت فتاويه آراؤه، على حسب تقدّم أزمانهم، وتعاقب أوقاتهم» [١/١٤].

٣ - عنايته بالتَّصحيف والتَّحريف في أسماء الرُّواة

وكـان منهجـه فـي تصـنيف فقهـاء المـذهب ؛ أن يحـدِّد أسـماءهم ، وألقابهم وأنسابهم ، وأن يُقيِّد مهملها حتى لا يقع فيها تصحيف ، وحتى يـأمن قارئهـا مـن التحريـف ؛ «فقـد قـال أبـو اسحاق إبـراهيم بـن عبـد الله النَّجِيرَميُّ[1]: أُولَى الأشياء بالضبط أسماءُ النـاس ، وقـال علـي بـن المـديني [٢٤٣هـ]: أشدُّ التَّصحيفِ التَّصحيفُ في أسماء الرِّجال» .

وكـان فـي منهجـه فـي اختيـار هـؤلاء الأعـلام ، يشـترطه فـي الشُّـهرة الإمامة ، وظهور المؤلفات ، وأن تنقل أقواله وتمتثـل فتاويـه ؛ فاختيـاره لمـن «شُـهرت إمامتـه ، وعُرفـت معرفتـه ، أو ظهـرتْ تواليفُـه ، ونُقلـتْ أقوالُـه ، وامتثلت فتاويه وآراؤه ، على حسب تقـدم أزمـانهم وتعاقـب أوقـاتهم» ، كمـا سبقت الإشارة .

وهذه العناية بالتَّصحيف والتَّحريف في ضبط أسماء الأعـلام ، تضـع القاضي عِيَاض في عمق قضـية تحقيـق الكتـاب المخطـوط . وممّـا قالـه فـي ضبط أسماء الأعلام: «وكثيرًا ما شاهدتُ وسمعتُ في بعضها من التَّصحيف الشَّنيع ما يقبُح ذكرُه ، ويَشْهَدُ على الجاهل بها نقصُه» [١/١٥] .

---

(١) إبراهيم بن عبد الله النَّجِيرَميّ ، نسبته إلى نَجيرم محلة بالصرة ، أديب تولى الكتابة لكافور الإخشيديّ (٣٥٧هـ) ، تنظر مقدمة تحقيق محب الدين الخطيب كتابه: **أَيمان العرب في الجاهلية** (مركز ودود للمخطوط) ، وما ورد فيها من تعريف به . وينظر: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** للسيوطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم:١/٤١٤ - ٤١٥ .

وقال أيضا إنَّ تمييز المشتبِه من أسماء الأعلام «لا يقف عليه إلا النِّحرير، ولا يعرفه إلا الفَطِنُ بهذا الباب البصير» [١٥/١].

ومن الأمثلة التي ساقها في هذا:

«وقد قال ابن جريج: طلبتُ اسمَ جنْدَع بن ضَمْرَةَ ثمانيَ سنين حتَّى عرفتُه (...) وكذلك أحمد بن المعذَّل؛ كثيرٌ من يقولُه بدال مهملة، وصوابه معجمه» [١٥/١][١].

«وقد بعث سحنون في محمد بن رزين، وقد بلغه أن يروي عن عبد الله بن نافع فقال له: أأنتَ سمعتَ من ابن نافع؟

فقال: أصلحك الله إنما هو الزُّبيريُّ، وليس بالصائغ.

فقال له: فلمَ دلّستَ؟

ثم قال سحنون: **ماذا يخرج بعدي من العقارب؟**» [١٦/١].

والأمثلة التي ساقها عِيَاض في هذا المجال تدلُّ على خبرته الواسعة بما حدث من التَّصحيف والتّحريف في أسماء الأعلام في كتب الحديث عامة، وما وقع من التَّساهل في ضبطها في زمانه.

---

(١) صحابيّ، اختلف العلماء في اسمه، فقيل: جندب بن ضمرة، جندع بن ضمرة، ضمرة بن العيص...

٤ - قضية الطَّبقات وأهمِّيَّتُها في تمييز الحديث المتَّصل عن المنفصل

وممّا يدخل في منهج التَّوثيق والتَّحقيق، ما لقضية الطبقات من أهمية في تمييز الحديث المتصل عن المنفصل، وممّا قاله بعد تلك الأمثلة والشَّواهد على التَّصحيف والتَّحريف:

«ثم ذكرنا من مولدهم، ووفاتهم، وذكر مشايخهم ورواتهم، وتصنيف أزمانهم وطبقاتهم؛ ما انتهى إلينا علمُه، وصحَّ عندنا نقلُه؛ لتُعْرَف بذلك أوقاتُهم، وتَستبينَ في التَّقدُّم والتأخُّر درجاتُهم، ويتميَّز بذلك المتَّصل من المنقطع من روايتهم.

وكثيرًا ما يخلط الفقهاء هذا الباب، وربما حَكَوْا الرِّواية وأسندوها عن المتقدِّم عن المتأخِّر؛ إذا اشتبهتْ عليهم طبقاتُهم ولم تتميَّز لهم أوقاتُهم» [١/١٨].

وأتى القاضي عِيَاض بأمثلة تدلُّ على أثر الجهل بضبط التواريخ، وما يكون لها من آثار في تحديد الطَّبقات، والخلط بين الأعلام ومراحلهم التاريخيّة، وما وقع لكثير من أوهام لكثير من أهل الحديث.

ومن الأمثلة على ذلك قال إن الخطيب البغداديّ ذكر «على تقدُّمِه وحفظه، عبد الملك بن حبيب في الرُّواة عن مالك، وأدخل له حديثًا من المعنعن عنه، وهو غلطٌ عظيمٌ، لاسيما من مثله! وعبد الملك بن حبيب إنما رَحَلَ سنة ثمان ومائتين بعد موت مالك بنحو ثلاثين سنة، على ما تراه في أخباره إن شاء الله تعالى!» [١/١٩][١].

(١) لما عمَد الرُّواة إلى الكذب؛ لجأ علماء الجرح والتّعديل إلى التّاريخ. قال =

ولاحظ الباحث البشير عليّ حمَد الترابي أن عِيَاضًا في منهجه في ترجمة العلم بين طريقة المترجِمِين وطريقة المحدِّثين في علم الرجال؛ فباعتبار التَّرجمة يجمع الأخبار وما عرفته من أحداث، وما كان له من مناقب، وباعتبار التحديث نراه يَعَدِّل ويُجَرِّح، ويُضَعِّف ويُوثِّق[1].

٥ - مراتبهم في العلم والرّواية وثناء الأجلَّاء عليهم

وبعد حديثه عن ضرورة التَّدقيق في ترتيب الطبقات، وضبط تواريخ الرُّواة؛ ذكر من فضائلهم ومناقبهم، وما أثنى به الأجلَّاء عليهم، وشهدوا لهم بالعدالة، ونالوا منهم التّزكية؛ ووضعوا «مراتبهم في العلم والرِّواية ومن تكلَّم فيه منهم على قلَّتهم، وأُعِدَّ منهم في أولي التقدُّم والإمامة، مع ما يَحتاج إليه الناظر المجتهد فيمن يُعتَدُّ بخلافه وإجماعه، ويُضطَّرُّ إليه المتفقِّه والمقلِّد في معرفة من يَدين بإمامته وأتباعه.

ودحضنا الدَّلَس عن قوم منهم تحامَلَ المتعصِّبون عليهم، أو تجمَّل أهل الرَّيب بإضافتهم إليهم. وقد صحَّ عنهم وعُرِفَ خلاف ذلك؛ بما سنجلبه إن شاء الله تعالى» [١/٢٠].

وذهب القاضي عِيَاض إلى أن رجالات المذهب المالكيّ ما خالطهم هوىً شأن بقيةِ المذاهب الأخرى، ولا شقَّ صفوفَهم افتراقٌ، أو شاع فيهم

= سفيان الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب؛ استعملنا لهم التّاريخ»: **الكامل في ضعفاء الرِّجال**:١/١٦٩ - وقال حفص بن غيّاث: «إذا اتهمتم الشيخ؛ فحاسبوه بالسِّنين»: **الكفاية للخطيب**، ص ١٢٠.

(١) **القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث رواية ودراية**، ص ٤١٦.

كذبٌ؛ فهو يرى أن الله تعالى «نزّه (...) أهل هذا المذهب عمَّا خالط من الهوى سواهم من أهل المذاهب، وعصَمَهم من علَّة الافتراق والتَّدابر؛ فليس في أئمَّتهم بحمد الله من صحَّت عنه بِدْعَة، ولا من اتَّفق أهل التزكية على تركه لكذبٍ أو جُرْحَةٍ» [٢٠/١].

وإذا كان أبو خيثمة زهير بن حرب (٢٣٤هـ) تكلَّم في بعض أعلامهم؛ «فما ضرّهم ذلك، فقد خرّج عنهم إمامُ المعدِّلِين صاحبُ الصَّحيح محمد بن إسماعيل البخاريّ؛ إذ لم ينسُبهم إلى كذبٍ ولا رِيبةٍ» [٢٠/١].

وبعد أن يورد أقوالا جانبَها الصَّوابُ في بعض المالكيّة؛ يقدّم عِيَاض إلى قارئه ما يتميّزون به عن سواهم، فيقول:

«وأنت أيُّها المنصف، متى اعتبرتَهم مع غيرهم وجدتَهم؛ أصحَّ يقينًا، وأمتنَ دينًا، وأكثر أتباعًا، وأزكى صحابة واتِّباعًا؛ حتى إنَّ سيئاتِهم حسناتُ سواهم، وما يَنتقِدُ بعضهم على بعض لا يَلتفِتُ إليه من عداهم.

ولهذا قال سحنون رحمه الله: المدنيُّ إذا لم يكن هكذا. يريد في الدِّين - وشدَّ يده - لمْ يَسْوَ شيئًا، أو كما قال.

وفي كتاب الحَكَمِ المستنصر إلى الفقيه أبي إبراهيم، وكان الحَكَمُ ممن طالع الكتب، ونقَّر عن أخبار الرجال تنقيرًا لم يبلغ فيه شأوَه كثيرٌ من أهل العلم، فقال في كتابه: وكل من زاغ عن مذهب مالك؛ فإنه ممن رِينَ على قلبه، وزُيِّن له سوء عمله» [٢١/١].

وممّا تميز به مذهب مالك عن بقية المذاهب ؛ أنه سلِم من آفات الانحرافات المذهبيّة ؛ إذ خالط تلك المذاهب ما ظهر من أهواء منحرفة ؛ ومن هنا قال عِيَاض بلسان الخبير بأخبار الفقهاء، العارف بتوجّهاتهم وعقائدهم:

«وقد نظرنا طويلًا في أخبار الفقهاء، وقرأنا ما صُنِّفَ من أخبارهم إلى يومنا هذا ؛ فلم نرَ مذهبًا من المذاهب غيرَه أسلمَ منه ؛ فإنَّ فيهم الجَهميَّةَ والرَّافضةَ والخوارجَ والمرجئةَ والشِّيعةَ ؛ إلا مذهبَ مالك رحمه الله تعالى ؛ فإنّا ما سمعنا أنّ أحدًا ممن تقلَّد مذهبَه قال بشيء من هذه البِدَع ؛ فالاستمساك به نجاةٌ إن شاء الله تعالى» [١/٢٢].

٦ - حكايات من سِيَرهم ونوادرهم ومِحَنِهم

ووجد عِيَاض أن المتتبِّع لرجالات المذهب، يحتاج إلى أخبارهم، وما وقع لهم من حكايات وأحدث، ورقائقِ أقوال لهم ؛ لأهمّيّة الحكايات عن العلماء وما قد يكون حدث لهم من مواقف ومِحَن وابتلاءات ؛ مبيّنًا قيمة ذلك في معرفة سِيَر العلماء.

قال عِيَاض: «ثم جمعنا من أخبارهم وقصصهم، وفِقَرٍ من سِيَرِ حُكَّامهم وقضاتهم، ونوادرَ من فتاوى فقهائهم وأئمتهم ؛ ما يَحتاج الحكّام إليه، ولا غِنىً بالعلماء عنه، وأثبتنا من حِكَمِ حكمائهم، ورقائق وُعّاظهم، ومناهجِ صلحائهم وزهّادهم ؛ ما تُرجى بركتُه، ولا تخيب - إن شاء الله تعالى - مَنفعتُه.

وقد قال سفيان بن عُينية رحمه الله تعالى: عند ذكر الصالحين، تَتَنَزَّلُ الرحمة.

وقال أبو حنيفة: الحكايات عن العلماء ومحاسنهم أحبُّ إليَّ من كثير من الفقه؛ لأنها آداب القوم.

وقال بعض المشايخ: الحكايات جُنْدٌ من جنود الله يثبِّتُ بها قلوبَ أوليائه. قال وشاهِدُهُ قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنَ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ [هود: ١٢٠].

وذَكَرْنَا من مِحَن مُمْتَحَنِيهم وبلايا مبتَليهم ما فيه مَسْلاةٌ للممتحَنين، وأدلَّةٌ على ثبات قَدَمِهم في الصالحين (...).

وإنما يُبتلَى المرءُ على قدر إيمانه؛ فإن كان إيمانُه شديدًا كان البلاء عليه أشدَّ، حتى إنَّ العبد يمشي على الأرض ما عليه خطيئة. وقال ﷺ: «إذا أحبَّ الله عبدًا ابتلاه ليسمع تَضَرَّعَه» [١/٢٣].

وكان له في الآن نفسه عناية بنوادر ظرفائهم ومُلَحِ آدابهم ومُلَحِ شعرائهم؛ لِما قد يكون لذلك من أثر في تسلية النفوس وتنشيطها.

وذكر بعد هذا المواطن التي انتشر فيها المذهب، وأسماء الرِّجال الذين حملوا المذهب المالكيّ إليها، ووجوده إلى زمان عِيَاض في تلك البلدان من أرض الشَّام والعراق وبلاد فارس، بقزوين ونيسابور، وما خالطه من مذاهب أخرى.

ولاحظ أن أرض مصر كانت أوّل أرض انتشر بها مذهب مالك بعد المدينة، إلى أن قَدِمَ على أهلها الشافعيُّ. ومع ذلك ظلَّ مذهب مالك ظاهرًا بها غالبًا عليها إلى زمان عِيَاض.

أما إفريقيا وما وراءها من الغرب، فقد فشا فيها المذهب، وغلب في أيام سحنون (٢٤٠هـ) فاستقرّ في أصحابه. وبعد فتنة العُبيديّين، وما نال المالكيّة من مِحَن؛ صار المذهب المالكيُّ لا يُعرَفُ غيرُه في بلاد المغرب.

أما الأندلس فكان رأيها منذ فتحت على رأي الأوزاعيّ، ثم انتشر فيها المذهب المالكيّ في زمن مالك رضي الله عنه. فالتزم به النّاس وصار القضاء والفتيا إليه. قال عِيَاض: «وعلى ذلك مضى أمر الأندلس إلى وقتنا هذا» [١/٢٧].

ثم تتبَّع الطَّبقات كما عرفتها المدينة، ومن والاها من جزيرة العرب، فأهل المشرق ومصر والمغرب وختم بأهل الأندلس.

٧ - ما ينتحله أعلام المذهب من معارف وما لهم من تآليف

وفي ترجمته لأعلام المذهب، يذكر ما يَنتحله كلُّ واحد منهم من المعارف، وما أضيف من الخصال إليه، ويقول: «ونبَّهْنا على الغالب من أنواع العلوم عليه، وسمَّيْنا من تواليف مؤلفيهم، وإملاءات مصنفيهم ما لا غنى عنه، وما يُنبِّه المتفقِّه على الاقتباس منه.

ولم نألُ فيما جمعنا من ذلك؛ تحريرًا للاختصار لفنونه، وتحرِّيًا للاقتصار على فصوصه وعيونه، وحذفًا للطرق والأسانيد، وضمًّا للتفاريق

والأباديد، واستصفيناه من كبار تصانيف المحدِّثين، وأمَّهات تآليف المؤرخين» [١/٢٨].

وأتى بعد هذا على أمَّهات المصادر في علم الحديث؛ مما يثير الانتباه ويشير إلى ثقافة عِيَاض واطِّلاعه الواسع عليها وعلى كتب التاريخ، وما وقع له من كتب وأوراق وتعاليق وقف عليها بخطوط أصحابها، وزاد قائلا: «إلى ما تلقَّفناه من أفواه الرجال، والتقطناه بفرط الاعتناء والاهتبال» [١/٣٠].

ونرى عِيَاضًا من خلال هذه الأقوال، يكشف لنا عن عمق منهجيته في التأليف.

٨ - جانب التَّحقيق في كتابه تقريب المدارك

العناية الخاصّة في ترجمته للأعلام بتحديد الأسماء والألقاب والأنساب، بشكلها وتقييد مهملها؛ حتى لا يقع فيها تصحيف، وحتى يأمن قارئها من التحريف؛ فقد قال العلماء أولى الأشياء بالضبط أسماء الرجال؛ لأنها لا يدخلها القياس، وليس يدلُّ عليها ما قبلها وما بعدها. وهذه العناية بالتَّصحيف والتَّحريف في ضبط أسماء الأعلام، تضع القاضي عِيَاض في عمق قضية تحقيق الكتاب المخطوط؛ إذ تمييز المشتبِه من أسماء الأعلام «لا يقف عليه إلا النِّحرير، ولا يعرفه إلا الفطن بهذا الباب البصير»، كما رأيناه يقول.

ويظهر منهجه في التحقيق أثناء تعامله مع مراجعه، ونقده لها في مقدِّمة كتابه أثناء الاقتباس، ويستدرك أحيانا عليها، وهو يناقش أحيانا أهل الجرح والتعديل[١].

ونجده يناقش أهل الجرح والتَّعديل في جرح من تبيَّنت له عدالته؛ كاستدراكه على الشيخ أبي إسحاق الشِّيرازي الذي جعل أبا يحيى الوقار ممن سمع من مالك، وعدَّه في طبقة أصحابه، وليس يذكر هذا ممن جمع رواة مالك، وإنما عدُّوه في رواية أصحابه وهو الصحيح [١/١٨].

كما رأيناه يستدرك على الخطيب البغداديّ: الذي أدخل عبد الملك بن حبيب في الرُّواة عن مالك (...) وهو غلط عظيم لا سيما من مثله! وعبد الملك بن حبيب (...) إنما ولد بعد موت مالك بسنتين! [١/١٨].

وعن منهجه العام في ترتيب المدارك يلاحظ أنه راعى التسلسل الزماني، تبعًا لمنهج أهل الحديث، وأنه أضاف التقسيم الجغرافيّ بحسب علماء المذهب المالكيّ في العالم الإسلاميّ، فساق في البداية فقهاء المدينة، ثم أتى ببقيَّة فقهاء البلدان الإسلاميّة[٢].

---

(١) ينظر: **القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث رواية ودراية**: أ. د. البشير عليّ حمد الترابي، ص٤٢٦.

(٢) **القاضي عياض الأديب**، ص١٢٢.

ثالثا: فضل المدينة المنوّرة وضرورة الاقتداء بأهلها

تمهيد:

الحديث عن المذهب المالكيّ وصاحبه ورجالاته؛ اقتضى من القاضي عِيَاض أن يأتي بعدة أبواب يتناول فيها بالحديث الوسط النّبويّ الذي نشأ فيه المذهب المالكيّ؛ وما كان للمدينة من فضل في تاريخ السنّة النَّبويّة، والتَّشريع لمجمل قضاياها، وما تقرّر من ترجيح لعِلْمِها وضرورة الاقتداء به، بل وجوب الرجوع إلى عمل أهلها والالتزام بحجّيته.

١ - من الآثار في فضل المدينة ودعاء النبيّ ﷺ عليها.

من الآثار التي أوردها عِيَاض في فضل المدينة المنوّرة، ما دعا به النبيّ ﷺ على المدينة؛ بما يُسعد أهلها ويشرِّفهم؛ كقوله عنها - كما في صحيح البخاريّ عن أبي هريرة - : (تَنفي النّاسَ كما يَنفي الكيرُ خبَثَ الحديد).

وقال الإمام مالك عنها: «المدينة محفوفةٌ بالشُّهداء (...)، وهي دار الهجرة والسّنّة (...)، واختارها الله له بعد وفاته، فجعل بها قبرَه، وبها روضةٌ من رياض الجنّة، ومنبر رسول الله ﷺ، وليس ذلك لشيء من البلاد غيرها» [١/٣٣ - ٣٤].

٢ - في اختصاص المدينة بفضل العلم وترجيحه على علم غيرهم

عن اختصاص المدينة بفضل العلم والإيمان والسُّنَّة والقرآن، قال رسول الله ﷺ عن أهلها في العلم: (إن الدّين ليَأْرِزُ إلى المدينة)، كما في صحيح البخاريّ، ومسند أحمد، عن أبي هريرة، [١/٣٧][(١)].

وعن ترجيح علم أهلها على علم غيرهم واقتداء السّلف به؛ أنَّ علمهم هو السُّنَّة الثّابتة والمقرَّرة.

«قال زيد بن ثابت إذا رأيتَ أهل المدينة على شيء؛ فاعلمْ أنّه السّنّة».

ولما طلب كل من ابن الزبير وعبد الملك بن مروان من عبد الله بن عمر بن الخطاب المشورة؛ «كتب إليهما: إن كنتُما تريدان المشورة، فعليكما بدار الهجرة والسّنّة» [١/٣٩].

«وقال الشافعيّ: أما أصول أهل المدينة فليس فيها حيلة من صحَّتها» [١/٤٠].

وفي رسالة مالك إلى الليث بن سعد (١٧٥هـ) دعوة إلى اتِّباع أهل المدينة، والاقتداء بهم؛ لموقعهم من تطبيق السُّنَّة أخذًا من صاحبها، زمن نزول الوحي: «إذ كانوا أتبعَ الناس له من أمّته؛ ممّن وليَ الأمر من بعده، فما نزل بهم من ما علموا أنفذوه، وما لم يكن لهم فيه علم؛ سألوا عنه، ثم أخذوا بأقوى ما وجدوا في ذلك في اجتهادهم وحداثة عهدهم» [١/٤٢].

---

(١) يأرِزُ أي يلجأ.

وردّ الليث قائلا: «ولا أحدَ أشدُّ تفضيلا منِّي لعلم أهل المدينة الذين مَضَوْا، ولا آخَذَ بفُتْيَاهم منّي» [١/٤٤].

ونظرًا لمكانتهم من معايشة السُّنَّة النَّبويّة الشَّريفة، ومتابعات تطبيقاتها في حياتهم العمليّة؛ تقرّر عند السَّلف والعلماء وجوب الرُّجوع إلى عمل أهل المدينة، واعتبروه حجَّة وإن خالف الأثر: يريدون أنَّ ما أُجمِع عليه العملُ من أهل المدينة؛ يكون أقوى من الحديث.

وفي باب بيان الحُجَّة بإجماع أهل المدينة فيما هو، وتحقيق مذهب مالك رحمه الله في ذلك؛ يكشف عِيَاض عمّا ظهر من مراجعات لما تقرّر من إجماع أهل المدينة، كما لاحظه عن جميع أرباب المذاهب من الفقهاء والمتكلِّمين وأصحاب الأثر، بلغ عند بعضهم حدّ الطعن والتشنيع.

وللردّ على هؤلاء، وإحقاق الحقِّ فيما غاب عنهم؛ جعل إجماع أهل المدينة على ضربيْن: «ضربٍ من طريق النَّقل والحكاية؛ الذي تأثُره الكافّة عن الكافّة، وعملت به عملا لا يخفى، ونقله الجمهور عن الجمهور عن زمن النبيّ ﷺ، وهذا الضرب منقسم على أربعة أنواع:

أولها: إمّا نَقْلُ شرعَ من النبيّ ﷺ، من قول أو فعل (...)؛ فَنَقْلُهم لهذه الأمور من قوله وفعله (...) ممّا عُلِم ضرورةً من أحواله وسيره (...).

أو نَقْلُ إقراره عليه الصَّلاة والسَّلام لِما شاهده منهم، ولم يُنقل عنه إنكارُه (...)؛ فهذا النَّوع من إجماعهم في هذه الوجوه حُجَّة يلزم

المصير إليه، ويترك ما خالفه من خبر واحد أو قياس؛ فإن هذا النَّقل محقَّقٌ مَعلومُه موجِبٌ للعلم القطعيّ، فلا يُترك لما توجبه غلبة الظُّنون» [١/٤٨ - ٤٩].

ومن حديثه عن النَّوع الثاني الذي هو **إجماعهم على عمل عن طريق الاجتهاد والاستدلال**، وذكر اختلاف المالكيِّين في ذلك، إلى ما أتى في باب في ترجيح مذهب مالك والحُجَّة في وجوب تقليده وتقديمه على غيره من الأئمة؛ اتَّضحت طاقةُ عِيَاض في استيعابه لقضايا المذهب المالكيّ، وما لقيه المذهب من خلافات داخليَّة، ومن اعتراضات من بقية المذاهب، ومن المتكلِّمين والأصوليِّين عامة، مع محاولا إقناع خصومه برؤيته الفقهيّة، ووجوب تقليده وتقديمه على غيره من المذاهب [١/٥٩ - ١١٧].

واتّضح البعد الأصوليّ في منهج عِيَاض بطريقته في إثبات إجماع أهل المدينة، وبراعته في الاحتجاج والتّرجيح وتقديم الأدلّة على ذلك، ووضع كلّ ذلك في سياقه التَّاريخيّ.

٣ - حياة الإمام مالك

قدّم القاضي عِيَاض من خلال ترجمته لمالك بن أنس نموذجًا للترجمة الفردية في أرقى صورها، فلا أظنُّ أنه كُتِبَ عن الإمام مالك ما كتبه عياض بهذا الشمول والإحاطة؛ فيما يزيد على ثلاثين مبحثًا؛ من الحمل به إلى مولده، مع متابعة دقيقة لحياته إلى موته فالحديث عن تركته، وما قيل فيه من الشعر في حياته وبعد مماته.

تناول في البداية ما كان من الحمل به، وأشار باقتضاب إلى مولده ومدَّة حياته ووقت وفاته باقتضاب، ثم تحدث عن صفته وخلقه، وعن ملبسه وطيبه وحليته ومسكنه ومطعمه ومشربه، وما يتعلّق في عقله وسمته وحسن معاشرته وغير شيء من شمائله. ولتتَّضح دقته المنهجية في تتبع عناصر ترجمة الإمام مالك؛ يمكن عرض ذلك على الشكل الآتي - في الجزء الأول بتحقيق: ابن تاويت الطنجي (تـ ١٩٧٤م) -:

- باب مولد مالك رحمه الله تعالى والحمل به [١١٧ - ١٢٠] باب في صفته وخلقه [١٢٠ -١٢٢] - باب في ملبسه وطيبه وحليته ومسكنه ومطعمه ومشربه [١٢٢ - ١٢٧] - باب في عقله وسَمْته وحسن معاشرته وغير شيء من شمائله [١٢٧ - ١٣٠] - باب في بداية طلبه، وسيرته في ذلك، وصبره عليه وتحرِّيه فيمن يأخذ عنه [١٣٠ - ١٣٩] - باب في ابتداء ظهوره في العلم، وقعوده للفتوى والتعليم وحاجة النّاس إليه [١٣٩ - ١٤٧] - باب شهادة السَّلف الصَّالح وأهل العلم له بالإمامة في العلم بالكتاب والسُّنَّة والتقدُّم في العلم والصدق في الرِّواية، وتفضيلهم له وثنائهم عليه [١٤٨ - ١٦٢] بقية شهادتهم له بالصِّدق والثَّبات في الأثر والقول في مراسليه، وتوثيقه من روى عنه، رضي الله عنه [١٦٢ - ١٧٧] باب تحرِّيه في العلم والفتيا والحديث وورعه فيه وإنصافه [١٧٧ - ١٩٢].

وفي الجزء الثاني بتحقيق عبد القادر الصَّحراوي:

باب صفة مجلس مالك للعلم، ونشره له، وصيانته إياه، وتوقيره لحديث النبيّ ﷺ [٢/١٣ - ٣٢] - باب ذكر ما رزقه مالك في العلم من

نباهة القدر والهيبة والجد [٣٣/٢ - ٣٧] - باب اتِّباع السُّنن وكراهيته المحدثات، وبعض ما روي عنه في عقائد أهل السُّنَّة والكلام في أهل الأهواء [[٣٨/٢ - ٤٩] - باب في ذكر عبادة مالك وورعه وخوفه وعزلته وإجابة دعائه [٥٠/٢ - ٥٧[باب شدَّة مالك في إقامة حدود الله [٥٨/٢ - ٥٩] باب في حكمه ووصاياه وآدابه [٦٠/٢ - ٦٩] باب في ذكر الموطَّأ وتأليف مالك إياه [٦٢/٢ - /٦١ - ٧٦] - باب ذكر ما قيل في الموطأ من شعر [٧٧/٢ - ٧٩] - باب اعتناء النّاس بكتاب الموطأ وتهممهم به [٨٠/٢ - ٨٥] - باب ذكر من روى الموطأ من الجِلَّة والأئمة والمشاهير والثِّقات عن مالك رحمه، وروي عن أكثرهم في المشرق والمغرب [٨٦/٢ - ٨٩] - باب في ذكر تواليف مالك غير الموطأ [٩٠/٢ - ٩٤] - باب أخبار مالك مع الملوك، ووعظه إياهم، وحسن مقامه عند الولاة، وزيارته لهم، وأخذه منهم جوائزهم [٩٥/٢ - ١١٢] - باب من أخبار مالك رحمه الله عنه مع العلماء ومناظرته معهم [١١٣/٢ - ١٢٩] باب ذكر محنته رحمه الله [١٣٠/٢ - ١٣٦] - باب في فراسته وزكنه رحمه الله [١٣٧/٢ - ١٣٨] - باب نوادر وملح من أخبار مالك رحمه الله [١٣٩/٢ - ١٤٥] - باب ذكر موت مالك رحمه الله واحتضاره، ومرائي دلَّت على فضله عند الله [١٤٦/٢ - ١٥١] - باب في رؤيا أهل العلم الدالة على علمه وإمامته ١٥٢/٢ - ١٥٩] باب في تركة مالك رحمه الله [١٦٠/٢ - ١٦٠] - باب ما قيل في مالك من الشِّعر في حياته وبعد مماته ١٦١/٢ - ١٦٩] - باب في مشاهير الرُّواة عن مالك من شيوخه وأقرانه ممن مات قبله بمدة أو تقاربت موتتاهما [١٧٠/٢].

٤ - كلمة عن كتاب (الموطَّأ) وكتاب (ترتيب المدارك)

أ - ذكر عِيَاض ما قيل في **موطّأ** الإمام مالك من الشِّعر، مع اعتناء النَّاس به، ومن رواه من جِلَّة العلماء عن مالك. ويتَّضح مما يلي أنه كان يُريد من وراء تأليفه لكتابه **الموطّأ** وجه الله عزَّ وجلَّ.

وذكر أنه عندما كتب مالك رضي الله عنه **الموطأ** كتب بعض علماء المدينة مُوَطَّيَات، فقيل لمالك قد شركك فيه الناس وعملوا أمثاله، فقال: ايتوني بها، فنظر فيه ثم نبذَه، وقال: **لتَعْلَمُنَّ ما أريد به وجه الله تعالى**.

قال مطرِّف، قال لي مالك: ما يقول النَّاس في موطئي، فقلتُ: الناس رجلان: محب مُطْرٍ، وحاسد مفترٍ. فقال: إن مدَّ الله بك العمر، **سترى ما يُراد به الله** [٢/٧٦].

وقد خطر في ظني أن موقف الإمام مالك من غايته من التأليف، يقارب ما قدّم به الإمام البخاري **صحيحه**؛ إذ أراد به كذلك وجه الله تعالى؛ بجعله حديث (إنما الأعمال بالنِّيَّات) **مقدِّمة لصحيحه**.

وممَّا يُشار إليه كذلك؛ قول الإمام مالك، إنَّه لا يُطلب من العلم إلا ما يُنتفع به.

وممّا جاء في **ترتيب المدارك**:

«روى ابن عبد الحكم: سئل مالك عن طلب العلم، أفريضةٌ هو؟ قال: لا. ولا يطلب ما لا يُنْتَفَعُ به، ولا يطلب الأغاليط والألغاز والإكثار» [٢/٧٦].

وعن نُسَخ كتاب (**الموطأ**)، قال عياض: «والذي اشتهر من نُسَخ الموطأ، مما رأيته، أو وقفت عليه، أو كان في رواية شيوخنا رحمهم الله، أو نقل منه أصحاب اختلاف الموطّيات، نحو عشرين نُسْخَة، وذكر بعضهم أنها ثلاثون نسخة» ٢/٨٩].

لاشك أن النُّسَخ حينما تتعدّد للكتاب المخطوط الواحد، وتتنوَّع أصولها وأمكنتها وأزمنتها؛ تتكامل فيما بينها في مقاربة حقيقة ذلك الكتاب المخطوط، وبفضل تعدُّد النسخ وتنوّعها وحصول التكامل بينها؛ تتحقق الرؤية الشموليّة لما يمكن أن يطلق عليه مصطلح **تحقيق**، ويُعتدّ آنذاك بهذا المصطلح في مجال إخراج النصوص القديمة وضبطها، والقدرة على فهمها والتعليق عليها.

ب - وعن ترتيب المدارك

يُعدُّ **ترتيب المدارك** أروع ما كتب في الدفاع عن مذهب الإمام مالك. «وأوسع معلمة في تراجم أعلام المذهب»[١]. وكانت ترجمته لمالك «أجمع وأشمل وأصحّ ما كتب عن الإمام مالك وإلى الطبقة التي أدركها عياض»[٢]. وقيل إن كل من ترجم لمالك كانوا عيالّاً عليه.

وعن أثر الكتاب في اللاحقين ممن نسجوا على منواله تكفي الإشارة إلى كتابين:

---

(١) القاضي عِيَاض سيرة موجزة، ص ٣٤ - ٣٥.

(٢) القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث رواية ودراية، ص ٤١٥.

أولهما: **الدِّيباج المُذْهَب لمعرفة أعيان علماء المَذْهَب** لابن فرحون (محمّد بن عليّ ٧٩٩هـ) اختصارًا وتذييلًا.

وثانيهما: **شجرة النُّور الزكيّة في تراجم المالكيّة**: القاضي محمد بن مخلوف (١٣٦٠هـ).

وعن **تحقيق كتاب ترتيب المدارك**: تعاقب عليه كل من: **محمد بن تاويت الطَّنجيّ** (ج١)، عبد القادر الصَّحراويّ (ج٢ - ٣ - ٤)، **محمد بنشريفة** (ج٥)، سعيد أحمد أعراب (ج ٦ - ٧ - ٨) - وزارة الأوقاف، المطبعة الملكيّة، ١٣٨٤ - ١٤٠٣هـ - وظهرت طبعة ثانية بتحقيق: د. أحمد بكير محمود - دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٨٧هـ [٤ أجزاء] - وصدرت طبعة عن دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٨م، بعناية محمد سالم هاشم، تابعة لنشرة أحمد بكير في كل شيء.

* * * *

المبحث الثاني:
كتاب الشِّفا بتعريف حقوق المصطفى[(١)]

١ - موضوع الكتاب وتاريخ تأليفه

ما يُعرب عنه العنوان أنه يقدّم ما يَشفي الغليل في موضوع التعريف بحقوق الرَّسول ﷺ؛ على عادة ما تجري به عناوين الكتب من إعجاب بالكتاب والإحاطة بموضوعه في بابه. وهاجس الإبداع عند عِياض في استعمال لفظ شفاء لإقناع كل من لا يعرف مكانة رسول الله ﷺ، ولا يُقدِّرها حقّ قدرها؛ فيقول إنه عُني في كتابه «بتعريف قدره الجسيم، وخُلُقه العظيم، وبيان خصائصه التي لم تجتمع قبلُ في مخلوق» [ص٤٨].

فموضوع الكتاب بيان ما يجب في حقِّه ﷺ في ضوء مكانته الجليلة وشمائله العظيمة. ومن هنا عدَّه عليّ محمد البجاوي في مقدِّمة تحقيقه للكتاب: «دُرَّة كتب الشمائل وغرَّتُها، وواسطة عقد كتب السيرة النَّبويَّة [ص٦].

(١) المعتمد هنا، تحقيق: علي محمد البجاوي - ط١[دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٩٨٤م] - حقق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلق عليه: عبده علي كوشك - ط١[سلسلة دراسات السِّيرة النَّبويَّة، حكمة دبي، ٢٠١٣م/١٤٣٤هـ].

والكتاب لا يقف عند حدود السِّيرة، بل يكشف أيضا عن جوانب من ثقافته الحديثيّة والقرآنيّة واللغويّة. وتتمثَّل فيه الاتجاهات الثلاثة التي كان يقف منها عياض موقفًا وسطًا؛ وهي الاتجاه الفقهيّ والاتجاه الكلاميّ والاتجاه الصوفيّ، ويرى عبد السَّلام شَقُّور أن كتاب (الشِّفا) يصور كل الاتِّجاهات الثلاثة[1].

وعن تاريخ تأليف الكتاب، ذكر عياض في تضاعيف الشِّفا أنه ألَّفه سنة اثنتين وعشرين وخمسمائة هجريّة؛ وهو يتكلم عن إعجاز القرآن؛ فيقول: «وسائر معجزات الأنبياء انقضت بانقضاء أوقاتها، فلم يبق إلاَّ خبرها، والقرآن العزيز الباهرةُ آياتُه، الظَّاهرةُ معجزاتُه، على ما كان عليه اليوم مدة خمس مائة عام وخمس وثلاثين سنة لأول نزوله إلى وقتنا هذا، حجّتُه قاهرةٌ، ومُعارضتُه ممتنعة»[ص٣٣٩].

٢ - سبب التأليف والغاية منه

عن سبب التأليف المباشر يقول لمن كرّر عليه السؤال في وضعِ «مجموع يتضمَّن التَّعريف بقدر المصطفى عليه الصَّلاة والسّلام، وما يجب له من توقير وإكرام، وما حكم من لم يوفِّ واجب عظيم ذلك القدر، أو قصّر في حقِّ منصبه الجليل قلامة ظفر، وأن أجمع لك ما لأسلافنا وأئمتنا في ذلك من مقال، وأبيّنه بتنزيل بصور وأمثال» [ص٤٧].

فالغاية من التأليف تحديد ما يجب في حق الرَّسول ﷺ من الإجلال وواجب التوقير والاحترام؛ ليزداد إيمان المؤمنين به إيمانًا مع إيمانهم،

---

(١) القاضي عياض الأديب، ص١١٩.

وتأكيدًا لمحبَّتهم له، كما أنه ليس من غاية تأليف الكتاب إثبات حقيقة النبوّة بالدّفاع عنها في وجه من أنكرها؛ فقال:

«حسب المتأمِّل أن يحقِّق أن كتابنا هذا، لم نجمعه لمنكر لنبوَّة نبيِّنا ﷺ، ولا لطاعن في معجزاته، فنحتاج إلى نصب البراهين عليها، وتحصين حوزتها (...)؛ بل ألَّفناه لأهل ملَّته، الملبِّين لدعوته، المصدِّقين لنبوَّته، ليكون تأكيدًا لمحبَّتهم له، ومَنْمَاة لأعمالهم، وليزدادوا إيمانًا مع إيمانهم» [ص ٥][1].

٣ - معاناة التَّأليف مع الانشغال بظروف خاصّة

يقول عِيَاض: «فاعلم - رحمك الله - أنك حمّلتني من ذلك أمْرًا إمْرًا، وأرهقتني فيما ندبتني إليه عُسرًا، وأرقيتني بما كلَّفتني به مرتقىً صعبًا، ملأ قلبي رعبًا؛ فإنَّ الكلام في ذلك يستدعي تأصيل أصول، وتحرير فصول، **والكشف عن غوامض ودقائق من علم الحقائق** (...)[2]. وهاهنا مهامِهُ فِيحٌ تَحَارُ فيها القَطا، وتقصر بها الخُطا (...)؛ إن لم تهتد بعَلَم علْم ونظر سديد (...)، إن لم تعتمد على توفيق من الله وتأييد» [ص٤٧].

ومع **انشغال المؤلف بظروفه الخاصَّة**، فقد اختلس ما أتى به، كما يقول «على استعجال، لما المرء بصدده من شغل البدن والبال، بما طُوِّقه

---

(١) يقول محقِّقا كتاب: **التنبيهات**: يكاد قارئ مقدِّمة الكتاب يلمس أن المؤلف كتبه ردًّا على ظهور المهدي الموحِّديّ مدَّعي العصمة، ص٤٩.

(٢) مثل هذه العبارة في كتاب (الشفا) هو ما جعل بعضهم يربط عياض بالتصوف، ويجعله أحد السبعة بمدينة مراكش.

الإنسانُ من مقاليد المحنة التي ابتلي بها، فكادت تشغل عن كل فرْض ونفْل» [ص٤٨].

وكان من **دواعي تأليف** كتاب **(الشِّفا)** مواجهة التيّار الموحِّديّ الذي تطاول على مقام النُّبوَّة؛ إذ ادَّعي أصحابه عصمة المهدي في شخص ابن تومَّرت؛ وإذ لا عصمة لغير الأنبياء. ومن هنا كان أهمّ ما في الكتاب القسم الثالث، وفيه جنَّد الوحي بشقيْه الكتاب والسُّنَّة للكشف عن حقوق المصطفى، وجنَّد معرفته بأسلوب المناظرة وثقافته الأشعريَّة وخبرته بالجدل. وتاريخ تأليف الكتاب سنة ٥٢٢ هـ؛ يؤكد أن الصِّراع بلغ أوجه، إذ بعد ذلك بسنتيْن يموت ابن تومَّرت سنة ٥٢٤هـ، ويبدأ العداء للمذهب المالكي، ومحاولة تشويهه وإظهار تناقضاته. فالكتاب، كما لاحظ كثير من الباحثين، محاولة لردِّ الاعتبار للنبوَّة، بعد حدوث تطاول عليها، من لدن مدَّعي العصمة والمهدوية.

٤ - عن إعجابه بكتابه وهاجس الإبداع لديه

يُستشَفُّ إعجابه بكتابه من العنوان؛ إذ هو شفاء لما تدعو الحاجة إليه في موضوع حقوق المصطفى، ﷺ عامة، وهو الشفاء لصدور المؤمنين، كما يقول، خاصّة. ويُعرب عن **هاجس الإبداع** لديه في نهاية المقدِّمة بقوله عن كتابه: «ويلوح في غُرَّة الإيمان لمعةً منيرةً، وفي تاج التراجم دُرَّةً خطيرةً، تُزيح كل لَبْس، وتوضح كل تخمين وحَدْس، ويشفي صدور قلوب مؤمنين، ويصدع بالحق ويعرض عن الجاهلين»، [ص٥٢].

وفي سياق إعجابه بكتابه، يعتبر ما قدّمه نكتًا **مُسْفِرَةً، ومسائل علميّة دقيقة** [ص٦].

٥ - عن موضوع الكاتب ومنهجه

لاحظ عبد السلام شَقُّور أنَّ قضية العصمة كانت أهم قضية في موضوع (**الشفا**)، وقد شغلت حيِّزًا كبيرًا في الكتاب.»ولإثبات العصمة كان على عِيَاض أن يردَّ أدلَّة كثيرة عن طريق تأويلها أو توهينها، وهكذا فقد اصطبغ أسلوب الكتاب بالطّابع الجدلي الحادّ عبر صفحات عديدة، وقد أعانت عِيَاضًا معرفتُه الدَّقيقة بالقرآن والحديث والعربية على تحقيق ما رمى إليه، فاستطاع أن يردّ أكثر من عشرين دليلا تمسك بها الذين جوَّزوا الخطأ عليه ﷺ قبل البعثة»[1].

وعن منهجه في الكتاب يقول بإعجاب في نهاية الكتاب:» وقد سَفِرْتُ فيه عن نُكَت تُسْتَغْرَبُ وتُسْتَبْدَعُ، وكرعت في مشارب من التَّحقيق لم يُورَدْ لها - قبل - في أكثر التصانيف مَشْرَع، وأودعتُه غير ما فُصِّل وددتُ لو وجدتُ من بسط - قبلي - الكلام فيها «[٢/٣١٢].

٦ - تصميم الكتاب وتبويبه

يلاحظ أنه قسَّم الكتاب أربعة أقسام، على تفاوت في حجمها وعقد لكل موضوع بابًا داخلها، وقال - وتصميم بناء الكتاب يشغل باله - : «ولما نويتُ تقريبَه، ودرَّجتُ تبويبَه، ومهّدتُ تأصيلَه، وخلّصتُ تفصيله،

---

(١) **القاضي عياض الأديب**، ص ١٢٤.

وانتحيت حصره وتحصيله ترجمته بـ (**الشِّفاء بتعريف حقوق المصطفى**)» [ص٤٩].

وتجدر الإشارة هنا إلى إنه في تسميته لعنوان الكتاب اختار لفظ ترجمة بدل عنوان. قال: «**ترجمته بـ (الشفاء بتعريف حقوق المصطفى)**». ولفظ ترجمة من المصطلحات الشائعة التي ترد في مقدمات الكتب لتدلّ على لفظ عنوان، كما أشرت إلى ذلك في كتابي: (**مقدِّمة الكتاب في التُّراث الإسلاميّ وهاجس الإبداع**).

أما أقسام الكتاب؛ فالأول منها في تعظيم العليّ الأعلى في تقدير النبيّ المصطفى قولا وفعلا (وقد استوعب نصف الكتاب تقريبا) (٥٣ - ٤٧٠)= ٤١٧ ص، وعرضه في أربعة أبواب: الباب الأول في ١٠ فصول - الباب الثاني في ٢٧ فصلا - الباب الثالث في ١٢ فصلا - الباب الرابع في ٣٠ فصلا.

القسم الثاني: (٤٧١ - ٦٠٢) = ٢٣١ ص، فيما يجب على الأنام من حقوقه ﷺ؛ لما أسبغ الله عليه من مقامات، ومن الواجبات على الإنسانيّة أن تؤمن به - في أربعة أبواب: الباب الأول في ٥ فصول - الباب الثاني في ٦ فصول - الباب الثالث في ٧ فصول - الباب الرابع في ١٠ فصول.

القسم الثالث: (٦٠٣ - ٧٥٩)= ١٥٦ ص، فيما يجب للنبيّ ﷺ، وما يستحيل في حقِّه، وما يجوز عليه، أو يصحّ من الأحوال البشريّة أن تضاف إليه. في بابين «وهذا القسم - أكرمك الله - هو سرّ الكتاب، ولباب

ثمرة هذه الأبواب، وما قبله لـه كالقواعـد، والتَّمهيـدات والـدَّلائل علـى مـا نورده من نكـت» فـي بـابين: الأول فـي ١٦ فصـلا - البـاب الثـاني: فـي ٩ فصول.

القســـم الرابــع: (٧٦٠ - ٨٨٤)= ١٢٤ ص، فــي تصــرّف وجــوه الأحكام فيمن تنقّصه، أو سبّه عليه الصلاة والسلام. ٣ أبواب. الأول فـي ١٠ فصول - الثاني: في ١٠ فصول. الثالث تتمة للثاني وفي ٥ فصول.

وبالنظر إلى بناء الكتاب وتصميم أقسامه، هناك ملاحظات:

الأولى: وجود تفاوت واضح بين أقسام الكتاب: الأول: ٤١٧ ص، الثاني: ٢٣١ص، الثالث: ١٥٦، الرابع: ١٢٤.

الثانيـة: أن القســم الأول اسـتوفى نصـف الكتـاب تقريبًـا، نحـو ٤١٧ صفحة.

الملاحظة **الثالثة**: التفاوت بين الأبواب المخصّصة لكل منهـا: البـاب الأول في أربعة أبواب، والثاني والثالث في اثنيْن، والرابع في ثلاثة.

ومع وجود هذا التفاوت في الظاهر؛ فإن تحديـده لموضـوع كـل قسـم وباب وفصل؛ يجعل التصميم في انسجام مع مراد صاحبه.

الملاحظة **الرابعة**: أن عِيَاضًا يعتبـر القسـم الثالـث «هـو سرّ الكتـاب، ولباب ثمرة هذه الأبواب، وما قبله له كالقواعد، والتَّمهيدات والدَّلائل على ما نورده من النكت البيِّنات».

وواضح من ملاحظته تلك؛ تنبيه قارئ الكتاب إلى جوهر ما شغله أكثر من غيره، فهو السرّ الذي أراد الاستدلال عليه والدفاع عنه، ومواجهة من يراه عدوًّا للقضية التي يدافع عنها.

ومع هذا، يلاحظ أنه جعل القسم الأول والثاني عبارة عن (قواعد وتمهيدات ودلائل على ما يورده من نكت وبيّنات) في قسميْن من ثمانية أبواب؛ وخصَّ القاسم الثالث ببابيْن فقط (من ١٥٦ص من بين ٨٨٤ ص)؛ وهو سرُّ الكتاب، والرابع بثلاثة أبواب؛ كلُّ هذا أحدث بعض الخلل في تنظيم التصميم العامّ الكتاب!

وقد تسوقف بعضهم هذه الملاحظات؛ لما يعرفونه لهندسة تبويب الكتاب، من ارتباط بموضوع الكتاب. ولكن ما يشفع لهذا التبويب؛ أن لصاحبه مهارة في هندسة كتبه، وأن كتاب (**الشفا**) بشكل خاص؛ قرئ عليه عشرات المرات، كما قيل، وعوتب في محبته له! وأظن أن ما يمكن أن يؤاخذ عليه التصميم، يرجع إلى عنوان الكتاب، أي بتحديد المراد بـ(**تعريف حقوق المصطفى**). فلم يكن عنوان الكتاب بالدِّقّة المعهودة في عناوين كتبه.

ثم ألم يعتبر الناس هذا الكتاب أعظم كتب عياض قدرًا، وأوسعها انتشارًا؟ وما حال شيء من ذلك في التاريخ من الإقبال عليه مدارسةً واختصارًا وشرحًا، وقد زادت شروحه على العشرين، وطارت نسخه شرقًا وغربا، وكان أشهر شروحه: (**نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض**) لشهاب الدين الخفاجي (أحمد بن محمّد ١٠٦٩هـ)، في ستة أجزاء، بتحقيق محمّد عبد القادر عطا.

٧ - مكانة الكتاب وآراء العلماء فيه

اعتبر الباحثون كتاب (الشفا) أشهر كتاب لعياض، واتفق أغلبهم على أنه استوفى ما كتب حول شمائل النبيّ ﷺ، وأنه أتى بما لم يُسبَق إليه.

كقول ابن فرحون، إبراهيم بن عليّ (٧٩٩هـ) في (الدِّيباج المُذْهَب): «أبدع فيه أي إبداع، وسلّم له أكفاؤه كفايتَه فيه، ولم ينازعه أحد في الانفراد به، ولا أنكروا مزية السبق فيه، بل تشوَّفوا للوقوف عليه، وأنصفوا في الاستفادة منه، وحمل الناس عنه، وطارت نسخه شرقًا وغربًا»[١].

وكقول أحمد المقَّري (١٠٤١هـ) في (أزهار الرياض): «بلغ فيه الغاية القصوى (...)، وحاز فيه قصب السبق، وطار صيته شرقًا وغربًا، وقد لهجت به العامّة والخاصّة، عُجْمًا وعُرْبًا، ونال به مؤلِّفه... من الرحمن قربًا، وفضائل هذا الكتاب لا تُستوفى».

وما جاء في (كشف الظنون) عند حاجي خليفة ١٠٦٧هـ: «وهو كتاب عظيم النفع، كثير الفائدة، لم يؤلَّف مثله في الإسلام» :٢/١٠٥٣.

وعند ابن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ) في (شَذَرات الذَّهَب): «ومن مصنفاته الشفا الذي لم يُسبق إلى مثله»: ٤/١٣٨.

في (شجرة النور الزكية) لمحمد بن محمد مخلوف (١٣٦٠هـ) قوله: «أبدع فيه كل الإبداع، وحمله الناس عنه، وطارت نسخه شرقًا وغربًا»: ١/١٤٠.

---

(١) الديباج المُذْهَب: ٢/٤٦.

واستوعب عليّ محمد البجاوي كلَّ ذلك في مقدمة تحقيقه لكتاب **(الشفا)** بقوله: «لم يُنسَج على منواله، حاز فيه مؤلِّفه قصب السَّبق، وطار صيته شرقًا وغربًا؛ فهو من أبرز كتب الشَّمائل وأوسعها شهرة (...)، حاز اهتمام العلماء في كل العصور، فمن شارح له ومختصر، ومُحَشٍّ عليه، ومخرِّج لأحاديثه» [ص٦].

ويقول عبده علي كوشك عن قيمة كتاب **(الشفا)** من بين مؤلفات عياض، في مقدمة تحقيقه له؛ فهو: «أجلُّها قدرًا، وأعظمها خطرًا، وأكثرها فائدةً، وأوسعها انتشارًا، فهو مصنَّف بلغ النِّهاية في بابه، ولم يُسبق إلى مثله، بل لم يصنِّف مثلَه متقدّمٌ ولا متأخِّرٌ.

فلا غرو أن طارت شهرتُه في الآفاق، وتلقّتْه الأمَّة بالقبول، وأثنى عليه العلماء المخلصون، والدُّعاة الصالحون، والمؤرِّخون المخلصون، وانتفع به الخاصّة والعامّة، فلا يكاد يخلو منه بيت أو مكتبة، أو مسجد، حتى إن الجند في المغرب العربيّ كانوا يُقسمون - أثناء أداء الخدمة العسكريّة - على البخاري والشفا» [ص١٠].

وجاء في كتاب **(الرسالة المحمدية)** لسليمان النَّدْوي (١٣٧٣هـ): «وقد قال لي يوما وأنا في فرنسا مستشرق اسمه (ماسنيون): يكفي لتعرف فرنسا محاسن رسول الله النبي ﷺ ومحامده، أن ينقل كتاب **(الشفا)** للقاضي عياض إلى إحدى اللغات الأوربيّة»[1].

---

(١) الرِّسالة المحمّديّة، ص١٠٧. المستشرق الفرنسيّ:(Louis Massignon ١٨٨٣ - ١٩٦٢).

وعمومًا، قدّم كلٌّ من صاحب (**الدِّيباج**) وصاحب (**أزهار الرِّياض**) كلَّ ما يمكن أن يُمدح به كتاب (**الشفا**).

ولاحظ عبده علي كوشك في مقدمة تحقيقه لكتاب (**الشفا**) أن العلماء أقبلوا عليه، واعتنوا به؛ شرحًا، واختصارًا، وتخريجًا، وترجمةً إلى بعض اللغات العالمية. وشروح الشفاء كثيرة وعديدة وربما زاحمت في كثرتها شروح الصحيحيْن.

وذكر من شروح (**الشفا**): ٤٠ شرحًا - المختصرات: ٩ - الكتب المؤلَّفة في تخريج أحاديث الشِّفا: ٤ - الكتب المؤلَّفة في المنتقى من أحاديث الشفا: ٢ - ترجمته إلى اللغة العالميَّة: ترجمة فارسيّة شرح بالتركيّة.

وبالرَّغم من الاهتمام الزائد بالكتاب والتقدير الذي لا يخلو من مبالغات؛ فإنه كانت على الكتاب مآخذ، منها وجود تأويلات بعيدة، وغلو ومبالغة في عصمة الأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام.

والغريب حقّاَ أن يُتَّهَم الكتاب بأنه محشو بالأحاديث المفتعلة والواهية؛ وهو أعلم أهل زمانه بعلوم الحديث!

فالذَّهبي (٧٤٨هـ) يقول في ترجمة عياض: «تواليفه نفيسة، وأجلها وأشرفها كتاب (**الشفا**)، لولا ما قد حشّاه بالأحاديث المفتعلة، عَمَلَ إمام لا نَقْدَ له في فنِّ الحديث ولا ذَوْقَ (...)، وكذا فيه من التَّأويلات البعيدة

ألـوان، ونبيُّنـا صـلوات الله عليـه وسـلامه؛ غنـيٌّ بمَدحـة التنزيـل عـن الأحاديث، وبما تواتر من الأخبار عن الآحاد، وبالآحـاد النظيفـة الأسـانيد عن الواهيات. فلماذا نتشبّع بالموضـوعات؛ فيتطـرّق إلينـا مقـال ذوي الغـلّ والحسد؟ ولكن من لا يعلم معذور. فعليك يا أخي بكتاب **(دلائـل النبـوة)** للبيهقي؛ فإنه شفاء لما في الصّدور، وهدى ونور »[1].

فقد قيـل: الأحاديـث مقبولـة فـي دلائـل النبـوة، وهـي موجـودة عنـد البيهقي (٤٥٨هـ) في كتابه: **(دلائل النبوة)**.

ولعل التّأويلات البعيدة فـي الكتـاب، والمغـالاة البعيـدة المـدى فـي تقديره، وإدخاله فـي عـالم الأسـاطير، وقـول بعضـم لـولا **(الشـفا)** مـا ذكـر عياض؛ كانت وراء ما نسب إلى ابن تيمية (٧٢٨هـ)من قوله: لقد غلا هـذا المغيربي.

وأعظم ما يتميز به هذا الكتاب حاجة كـل زمـان إليـه، وزماننـا أحـوج إلى إدراك عظمته وقيمته في الوجود البشريّ على الأرض؛ نتيجة لما حدث فيه من التّطاول على شخصه الكريم صلوات الله وسـلام، مـع مطـالع القـرن الواحد والعشرين، في شكل أنواع من (الكاريكاتور) وبعـض الأفـلام التـي يُمليها الحقد الدّفين على الإسلام منذ ما يعتبرونه عصورًا وسطى.

* * * *

---

(١) أعلام النبلاء: ٢٠/٢١٦.

الفصل الثالث

التحقُّق من المتن الحديثيّ بشرحه وشرح غريبه

تمهيد:

المبحث الأول: مع (مشارق الأنوار على صِحَاح الآثار)

المبحث الثاني: مع (إكمال المُعْلِم بفوائد مُسْلم)

المبحث الثالث: مع (بغية الرَّائد لما تضمَّنه حديث أمِّ زرع من الفوائد)

الفصل الثالث
التحقُّق من المتن الحديثيّ بشرحه وشرح غريبه

تمهيد:

وإذا كان الفصل السابق، قد حاولتُ فيه إبراز الجانب المنهجيّ في تأليفه لكتابي: **(ترتيب المدارك)** وكتاب **(الشفا)**؛ فإني آمل أن يأتي هذا الفصل ليكشف عن الجانب التطبيقيّ في منهجه في التَّحقيق، من خلال ثلاثة مباحث: أولها: **(مشارق الأنوار على صِحَاح الآثار)**، وثانيهما: **(إكْمال المُعْلِم بفوائد مُسْلم)**، وثالثها: **(بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد)**. فهو قد أبان في هذه الكتب عن خبرة واسعة بعلم الحديث روايَةً ودِرايةً، مع قدرة على الفهم وضبط ما التبس أو أَشْكَل من ألفاظ الحديث، والكشف عن مواطن الخطأ والوهم والزَّلَل والتَّصحيف.

* * * *

المبحث الأول:
مع كتاب: (مشارق الأنوار على صِحَاح الآثار)(١)

تمهيد:

يُعدُّ هذا الكتاب أدَلَّ كُتُب عِيَاض على سعة ثقافته في علم الحديث، وقدرته على الضبط والفهم، والتنبيه على مواطن الخطأ والوهم والزلل والتَّصحيف.

وقد ضبط عِيَاض في هذا الكتاب ما التبس أو أَشْكَل من ألفاظ الحديث الذي ورد في **الصحيحيْن** وموطأ الإمام مالك، وشرح ما غمُض في الكتب الثلاثة من ألفاظ، وحرَّر ما وقع فيه الاختلاف، أو تصرَّف فيه الرُّواة بالخطأ والتوهُّم في السَّند والمتن، ثم رتَّب هذه الكلمات التي عرض لها على ترتيب حروف المعجم. واتَّضحت من كل ذلك الكيفيّة التطبيقيّة للتعامل مع النصوص فيما يحتاج منها إلى ضبط وتحقيق.

فموضوع (**مشارق الأنوار**) تقويم الألفاظ الغريبة، والمشكلة الواردة في أحديث (**الصَّحيحين**) و(**الموطأ**) وشرحها وضبطها، وضبط الأسماء

---

(١) ط١[المكتبة العتيقة، تونس - دار التراث، القاهرة، ١٩٧٨م] - طبعة ثانية بتحقيق: البلعمشي أحمد يكن - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، المغرب، ١٤٠٢هـ[- ج٢ - ١ (ينتهي بحرف الكاف، بها تحريفات وتصحيفات).

والكنى والأنساب وأسماء الأماكن، مع التنبيه إلى فروق الرِّوايات، واختلاف الفاظ الرُّواة[١].

ومن أجل هذه الغاية كانت رحلة عِيَاض إلى الأندلس طلبًا للعلم، وهو في الثلاثين من عمره؛ وهي رحلة دامت ثلاثة عشر شهرًا، أراد منها أن يتوسّع في الرِّواية، وأن يُقيِّد روايات متون الحديث من أفواه أهلها، ويتحقَّق من صحَّة عبارتها؛ حتى تثبت لديه صحَّة الرِّواية متنًا وأداءً؛ فتكون أساسًا في البحث والدّرس؛ بحيث يستقيم المنهج النّقديّ في دراسة الحديث النبويّ الشريف على قواعد ثابتة.

وكان جوهر ما يرمي إليه عياض أن **يُؤَدَّى الحديثُ كما سُمِعَ عن رسول الله ﷺ**؛ تطبيقًا للحديث الصحيح؛ الذي أورده عِيَاض في مقدمته: (نضَّر الله امرًا سمع مقالتي فوعاها فأدّاها **كما سمعها**، فَرُبَّ حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه).

وممّا يقتضي التّنبيه إليه في هذا التّمهيد، أن عِيَاضًا مزج في كتابه **(مشارق الأنوار)** بين **مقدمة الكتاب** و**مقدمة العلم**، كما وجدناه يفعل في **(ترتيب المدارك)**.

أولا: مقدمة الكتاب

١ – ديباجة الكتاب

لما كان جوهر الكتاب دفاعًا عن السُّنَّة النَّبويّة، وتصفيتَها من شوائب التّحريف، وحمايتَها من إدخال الخلل في صِيَغها وعباراتها، والحرصَ على

---

(١) **القاضي عياض عالم المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته**: د. الحسين بن محمد شَوَّاط، ص٢٢١.

أدائها كما سُمعت من رسول الله ﷺ؛ جاء في حمدلة الديباجة أن الله عزَّ وجلَّ تولّى حفظ كتابه، وهيَّأ للسُّنَّة النَّبويّة من يحفظها ويحرص على صيانها، ويدفع عنها كل تحريف وتصحيف يشوب صياغتها؛ فقال عِيَاض:

«الحمد لله مُظْهِرُ دينِه المبين، وحائطُه من شُبَه المُبطلين، وتحريفِ الجاهلين (...)، وبيَّن على لسان نبيِّه من مناهجه وشِرعته ما وُكِّلَ نفيُ التَّحريف عنه لعدول أعلام الهدى من أمَّته، فلم يزالوا - رضوان الله عليهم - يذُبُّون عن حِمى السُّنن (...)، ويُنبِّهون على من يُتَّهَمُ بهتْك حريمها، ومزْج صحيحها من سقيمها، حتى بانَ الصِّدقُ من المَيْن، وبان الصبحُ لذي عيْنيْن (...)؛ فأبانوا عِلَلَها، وقيَّدوا مُهمَلَها، وأقاموا مُحرَّفها، وعانَوْا سقيمَها، وصحَّحُوا مُصحَّفَها، وأبرزوا في كل ذلك تصانيف؛ كثرت صنوفُها، وظهر شفوفُها، واتخذها العالمون قدوةً، ونَصَبَها العلماء قبلةً»[١/١].

وما عِيَاض إلا واحد من أعلام الأمّة هؤلاء، وما منهجهم في التصحيح والضبط والتنقيح إلا ما مارسه عياض من منهج في كتبه.

٢ - دواعي تأليف كتاب (مشارق الأنوار)

لاحظ عِيَاض أن زمانه شهد تراجعًا في عدد أمثال أولئك العلماء الذين أبانوا العلل، وقيَّدوا المهمل، وأقاموا المحرَّف، وصحّحوا المصحَّف، وكانوا منارات في علم الحديث؛ إذ «كلَّتْ بعدهم الهِمَم وفترتْ الرغائب، وضعُفَ المطلوبُ والطالبُ، وقلّ القائم مقامه في المشارق والمغارب، وكان جُهْدُ المبرِّز في حمْل علم السنن والآثار، نَقْلَ

ما أثبت في كتابه، وأداءَ ما قيَّده فيه دون معرفة لخطئهِ من صوابه؛ إلاَّ آحادًا من مَهَرَة العلماء، وجهابذة الفُهماء، وأفرادًا كَدَرَاري نجومِ السَّماء»[١/٢].

وقدّم عِياض صورة مزرية وقاتمة لما صار إليه أمرُ حَمَلَة العلم من ضعف في التعامل مع أحاديث رسول الله ﷺ؛ نتيجة ما ساد من جهل بحقيقة هذا العلم متونًا وإسنادًا، وما شاع فيها من تحريف وذاع من صحيف.

وأمام ما آل إليه حال الصَّنْعَةِ الحديثيّة من تراجع في زمن عِيَاض، وما شهدته من تعثُّر وتضاؤل عند أهلها؛ دَعَتِ الحاجة إلى القيام بمواجهة الوضع؛ ونظرًا لمكانة عياض وأهليته لذلك؛ تكرّر السؤال عليه للنُّهوض بالمهمَّة دون غيره.

ومن هنا نجد عِيَاضًا يكشف عن الدواعي العلميَّة التي كانت وراء تأليفه لـ(**مشارق الأنوار**) خاصة، وعنايته بتوثيق النَّصّ الحديثيّ ضبطًا وتحقيقًا، في مجمل أعماله، كما سنرى.

- فقد ساد الجهل بحقيقة هذا العلم متونًا وإسنادًا؛ نتيجة ضعف الهمم وفتور الحماس في نفوس أهل العلم، مع إحساسه بأن المشرق أصبح أيضا يعاني الكثير من التراجع فيما يعانيه من الغرب الإسلاميّ.

- وتراجعتْ نسبةُ أهل العلم، فلم يجد في زمانه «إلا آحادًا من مَهَرَة العلماء، وجهابذة الفهماء، وأفرادًا كدَرَاري نجوم السماء»، كما قال.

- ونتيجة للأمريْن السَّابقيْن ولغيْرهما، ظهرت إشكالات في قراءة المتون وإهمالات في تصحيحها؛ تدعو إلى جمع الشَّوارد وتسديد المقاصد، مع شيوع التَّحريف وذيوع التَّصحيف، كما قال عياض.

وبكل هذا تراجعت الصَّنْعَة الحديثيَّة وانهارت عند أهلها. وكان أساس انهيارها التساهُل في الرواية أخذًا وأداءً؛ بحيث أوسعوا المتون الحديثيّة اختلالا، كما قال.

وأصبح الشيخ الذي تنتظم به المحافل، ويُعتدّ به في علم الحديث؛ «حضورُه كَعَدمِه؛ إذ لا يَحفظ حديثَه، ويُتقنُ أداءَه وتحمّلَه، ولا يُمسك أصلَه؛ فيعرفُ خطأه وخَلَلَه» [١/٤].

وقدّم عِيَاض جملة من مظاهر التَّساهل؛ مثيرة للاستغراب، في التعامل مع علم الحديث روايةً ودرايةً؛ فقد أصبح هناك من الشيوخ من يُستعار له «كتابُ مَنْ عُرِف سَماعُه من شيوخه، أو يشتريه من السوق، ويكتفي بأن يجد عليه أثرَ دعوى بمقابلته وتصحيحه (...)، ثم ترى الرَّاحل لهذا الشأن (...)؛ قد سلك من التَّساهل طبقة من عدم ضبطه لكتابه، وتشاغله أثناء السَّماع بمحادثته لجليسه (...). وأكثرهم يحضر بغير كتاب، أو يشتغل بنسخ غيره، أو تراه مُنْجَدِلًا يغِطُّ في نومه...» [١/٣].

ومع سيادة التَّساهل في التَّحرّي والضبط في زمانه؛ كَثُرَ التّغيير في المصنَّفات، وظهر الفساد في المتون وقراءتها، «وشاع التّحريف وذاع التّصحيف، وتعدّى ذلك منثور الرِّوايات إلى مجموعها، وعمَّ أصولَ

الدواوين مع فروعها؛ حتى اعتنى **صُبَابَة أهل الإتقان والعلم، وقليل ما هم، بإقامة أَوَدِهَا، ومعاناة رَمَدِهَا»** [١/٣ - ٤].

وأمام ما حدث من (**إشكالات وإهمالات في بعض الأمهات**) دعت الضرورة إلى أن يؤلِّف كتاب (**المشارق**) «يجمع شواردها، ويُسدّد مقاصدها، ويُبيّن مشكل معناها، وينصّ اختلاف الروايات فيها، **ويُظهر أحقَّها بالحق وأولاها»** [١/٥]. وهذا جوهر ما يطمح إليه كل من أراد أن يُخرج كتابًا؛ يمكن أن يوصف بالتحقيق؛ وذلك بإظهاره لأحق الرِّوايات بالحقِّ وأولاها به. ويكون من حقِّه آنذاك أن يستعمل مصطلح تحقيق فيما يقوم به.

٣ - موضوع الكتاب

اهتمَّ عِيَاض في كتابه هذا بـ(**الموطّأ**)وبـ(**الصحيحيْن**)؛ باعتبارها أهم دواوين السُّنَّة النَّبويّة على الإطلاق. فانصرفت همّته لضبط ألفاظها المتقاربة والمتشابهة، وتفسير غريبها، وكذا ضبط أسماء الأماكن، وتحديد مشكل الأسماء والألقاب؛ ممّا له علاقة بموضوع الأنساب.

وقد رتّب ما ورد في كلماتها من غريب على حروف المعجم؛ فبدأ بحرف الألف وختم بالياء على ترتيب المعجم عند المغاربة.

وأخضع كل حرف إلى أربعة فصول:

الأول: في ضبط الألفاظ الواردة في تلك المصادر، وشرح ما وقع فيها من خَلَل أو وَهَم، وبيان الصواب فيها.

والفصل الثاني: ما في الحرف من أسماء الأماكن، وما وقع فيها من اختلاف أو وَهَم أو تصحيف.

وفي الثالث: ما وقع في الأسماء والكنى من التباس أو اختلاف أو وَهَم.

وفي الفصل الرابع: ما يُستشكل في الحرف من الأنساب نتيجة خلاف أو وَهَم.

فبضبطه لما التبس وأَشكل، وبتنبيهه على مواطن الخطأ والوَهَم والتَّصحيف، وشرحِه لما غمُض من ألفاظ، وتحريره لما فيه اختلاف، أو تصرّف فيه الرواة بالخطأ والتوهم في السند والمتن؛ يكون عياض من أوائل من مارسوا منهج التَّحقيق بدقَّة متناهية في أهم مصادر التُّراث الإسلاميّ، ويكون أوَّل من اهتم بهذه الجوانب في هذه الأمّهات بهذه المنهجيّة الرَّائدة في التَّدقيق والتَّحقيق.

ولا شكّ أنَّ الدَّواعي العلميّة كانت تلحُّ في الدعوة إلى ذلك، في غياب خطَّة تضع حدًّا للإشكالات والإهمالات واختلاف الروايات، وتعمل على جمع الشَّوارد وتسديد المقاصد، كما لاحظ عياض.

وأمام تلك الوضعية المزريَة بعلم الحديث وأهله، دعت الضَّرورة إلى تأليف (مشارق الأنوار)؛ ليجمع الشَّوارد، ويُسدِّد المقاصد، ويُظهر أحقَّها بالحقِّ وأولاها، كما قال. وكان يحول دون إتمام الكتاب وإنجازه، وكانت نفسه تسوّف ذلك، إلى جانب القواطع والشواغل التي تصرف عن ذلك.

وأخيرًا قرّر التفرغُّ لإنجاز الكتاب، حين انبعثت لديه «عَزْمَةٌ مصمِّمة للتفرغ، وترتيب مضمَّنه وتصنيفه». فاستخار الله تعالى وشرع في تأليف الكتاب و«**توطئة مسالكه**».

وعندما دخل المعترك للنُّهوض بإظهار الحقّ في (**الموطّأ**) و(**الصحيحيْن**)؛ نظر في آثار السَّابقين نظرة منهجيَّة ثاقبة؛ فقال:

«فنظرت في ذلك ؛فإذا جميع ما وقع من ذلك في جماهير تصانيف الحديث، وأمَّهات مسانيده، ومنثور أجزائه؛ يطول ويكثُر، وتتبُّعُ ذلك ممّا يشّقُّ ويعسُر، والاقتصار على تفاريق منها لا يرجع إلى ضبط ولا يُحْصُر؛ فأجمعت على تحصيل ما وقع من ذلك في الأُمَّهات الثَّلاثِ الجامعةِ لصحيح الآثار؛ التي أُجْمِعَ على تقديمها في الأعصار، وقَبِلها العلماءُ في سائر الأمصار: كُتُب الأئمة الثلاثة :(**الموطّأ**) لأبي عبد الله مالك بن أنس المدنيّ، و(**الجامع الصحيح**) لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ و(**المسند الصحيح**)لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النَّيسابوريّ؛ إذ هي **أصول كل أصل**، ومنتهى كل عمل في هذا الباب وقَوْل، وقدرة مدَّعٍ كل قوّة بالله في علم الآثار وحَوْل، **وعليها مدار أندية السَّماع وبها عِمارَتُها**، وهي مبادئ علوم الآثار وغايَتُها، ومصاحف السُّنن ومذاكرتها، **وأحقُّ ما صُرفت إليه العناية وشُغلت به الهمّة**.

ولم يؤلَّف في هذا الشأن كتابٌ مفردٌ تقلَّدَ عُهدةَ ما ذكرناه على أحد هذه الكتب أو غيرها؛ إلا ما صنعه الأمام أبو الحسن علي بن عمر الدَّارقطنيُّ في (**تصحيف المحدِّثين**)؛ وأكثره ممّا ليس في هذه الكتب، وما

صنعه الإمام أبو سليمان الخطابيّ في جزء لطيف، وإلا نكتًا متفرقة وقعت أثناء شروحها لغير واحد؛ **لو جُمعتْ لم تَشْفِ غليلا، ولم تبلُغ من البُغْيَةِ إلا قليلا**؛ إلا ما جمع الشيخ الحافظ أبو علي الحسن بن محمّد الغسّاني، شيخنا رحمه الله، في كتابه المسمّى بـ**تقييد المهمل**(١)؛ فإنّه تقصَّى فيه أكثر ما اشتمل عليه الصَّحيحان، وقيَّده أحسن تقييد، وبيَّنه غاية البيان، وجوَّده نهاية التّجويد، لكن اقتصر على ما يتعلق بالأسماء والكنى والأنساب وألقاب الرجال، دون ما في المتون من تغيير وتصحيف وإشكال، وإن كان قد شذّ عليه من الكتابيْن أسماء، واستُدركتْ عليه فيما ذكَرَ أشياء؛ فالإحاطة بيد من يعلم ما في الأرض والسماء [ص،٥ - ٦].

٤ - منهجه العامّ

أ - تحديد الأسانيد التي اعتمدها للكتب الثلاثة .فـ(صحيح البخاريّ) وصلت إليه عن طريق محمد بن يوسف الفِرَبريّ (٣٢٠هـ)،

---

(١) الغسّاني (المعروف بالجيَّاني أيضا)، أبو عليّ حسين بن محمد (٤٢٧ -٤٩٨هـ)، وصفه ابن باشكوال في كتاب **(الصِّلة)** بأنه من جهابذة المحدثين، وكبار العلماء المسندين، عوّل عليه النّاس في الرّواية، سمع منه أعلام قرطبة: فقهاؤها وكبارها. وقال: جمع من سعة الرواية ما لم يجمعه أحد أدركناه:١/١٤١-١٤٣.
وكتابه: **(تقييد المهمل وتمييز المشكل)**؛ عمدة العلماء في معرفة الصَّحيحيْن وضبط ما يحتاجون إليه من ضبط روايات وألفاظ وأسماء وألقاب وأنساب.
وكتابه جمع فيه رجال الصحيحيْن، وأخذه الناس عنه، تحقيق: عليّ محمد العمران ومحمّد عزيز شمس - ط١[دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م].

وأكثر الرِّوايات من طريقه، ومن رواية إبراهيم بن معقل النَّسفيّ عن البخاريّ، وما دخل إلى المغرب والأندلس كان عن طريقهما، على كثرة رواة البخاريّ عنه لكتابه.

ب - تحديد الطرق التي روى بها عياض رواية الفِربري: وكل الروايات وقعت له سماعًا، وبعضها وقعت له إجازةً :(رواية أبي ذر الهَرَويّ، رواية الأصيليّ، رواية القابسيّ، رواية كريمة المروزية، رواية ابن السَّكَن، رواية الكُشّاني...).

ج - اعتماد صناعة حديثية، مقارنة بين الرِّوايات، وإنزال كل منها منزلتها الخاصَّة بها؛ فيقدِّم تصوُّرًا للرِّوايات في ضوء هذه الاختلافات، ويُساعد على تحرير تلك الرِّوايات.

د - ترتيب الكتاب على حروف المعجم للوصول إلى الكلمات المقصودة وعن كيفيّة معالجتها، قال:

«فتولّينا إتقان ضبطها، بحيث لا يلحقها تصحيف يظلِمُها، ولا يبقى بها إهمال يُبهمُها؛ فإنْ كان الحرف ممّا اختلفت فيه الرِّوايات نبَّهنا على ذلك، وأشرنا إلى الأرجح والصَّواب هنالك، بحكم ما يوجد في حديث آخر رافع للاختلاف (...)

وترجمنا فصلا في كل حرف، على ما وقع فيها من أسماء أماكن من الأرض، وبلاد يُشْكِلُ تقييدها(...) ثم نعطف (...) على مشكل الأسماء والألقاب، ومبهم الكُنَى والأنساب (...).

وذكرنا في آخر كل فصل من فصول كل حرف ما جاء فيه من تصحيف، ونبّهنا على الصواب والوجه المعروف».

هـ - منهجه في ضبط الألفاظ تَبَعًا لاختلاف الرِّوايات

تحديدُها بالشكل حتى لا يلحقها تصحيف- التنبيه عليها إن اختلفت رواياتها - الإشارة إلى الأرجح منها والصواب فيها؛ بحكم ما يوجد في حديث آخر رافع للاختلاف - أو يكون هو المعروف في كلام العرب - أو الأشهر أو الأليق بمساق الكلام والأظهر -أو نصّ عليه جهابذةُ العلماء وقُدوة الأئمة- وتَمَّ إدراكُه بتحقيق النظر، وكثرةِ البحث في ضوء ما رسَّخوه من مناهج؛ ممّا ينبغي اقتفاؤه.

واعتبر الباحث عبد العليّ الودغيري أن كتاب **(المشارق)** من المعاجم المتخصصة بألفاظ علم الحديث؛ إذ شرحها يتوقف عليه الفهم. ومن خصائص معجمه هذا، كما يقول: «العناية بضبط اللفظ، وتقييد طريقة نطقه وهجائه، بواسطة النَّصِّ والعبارة؛ غير تارك للتَّصحيف والتَّحريف مجالا يعرضها مرة ثانية إلى خطأ جديد يحتاج فيه إلى وضع معجم جديد».

وأكَّد الباحث أن غاية عِيَاض كانت «محصورة في ضبط وشرح ما هو موجود ومتداول في كتب الحديث؛ ولا سيَّما تلك الألفاظ التي يتعاورها التَّصحيف، أو يُخطئ النَّاس في قراءتها أو فهمها»[1].

---

(١) القاضي عياض اللغوي، ص ٤٥٣، (مجلة المناهل، العدد ١٩).

ثانيا: عن أهمية الكتاب وقيمته واعتداد صاحبه به

١ - قيمة الكتاب في ذاته

يمكن اعتبار كتاب (**مشارق الأنوار**) أهمّ ما ألِّف في بيان الاختلاف بين الرِّوايات والتمييز بينها، مع بيان وجه الصّواب فيها؛ إذ اتّسع في ذكره للاختلافات الكثيرة التي وقعت للرِّواة في السَّنَد والمتن في أصح ثلاثة كتب في تراث الإسلام، مع العناية بضبطها وتحقيق متونها وما يقتضيه كل ذلك.

٢ - وعن أهمِّيَّة الكتاب في نفس صاحبه

فبضبطه وتصحيحه لما وقع في (**الأُمَّهات الثَّلاثِ الجامعةِ لصحيح الآثار**)؛ أي في (**الموطأ**) و(**الصحيحيْن**)؛ توجّه عِيَاض لقارئه بالتَّنبيه إلى قيمة إنجازه العلمي؛ بحيث يرجو - كما يقول: «ألا يبقى على طالبِ معرفةِ الأصول المذكورة إشكالٌ، وأنه يستغني بما يجده في كتابنا هذا عن الرحلة لمتقني الرجال، بل يكتفي بالسَّماع على الشيوخ، إن كان من أهل السَّماع والرِّواية، أو يقتصر على أصل مشهور الصحَّة، أو يصحِّح به كتابَه، ويعتمد فيما أَشْكَلَ عليه على ما هنا، إن كان من طالبي التَّفقُّه والدِّراية.

فهو كتاب يحتاج إليه الشَّيخ الرَّاوي، كما يحتاج إليه الحافظ الواعي، ويتدرَّج به المبتدي، كما يتذكّر به المنتهي، ويُضطرُّ إليه طالب التَّفقُّه والاجتهاد، كما لا يستغني عنه راغب السماع والإسناد، ويحتجُّ به الأديب في مذاكراته، كما يعتمد عليه المناظر في محاضراته» [١/٧].

وتكفي الإشارة إلى رأيه في قيمة كتابه بقوله فيه: «لم يتقدَّم في موضوعه تأليف جامع، ولا اختص به تصنيف رائع».

٣ - وحين يصل الاعتداد بالذات منتهاه

فحين يعتلج هاجس الإبداع في نفسه، يستطرد في بيان قيمة كتابه عند أهل العلم، وكيف أنه ألَّفه بحكم الاضطرار والاختيار، فرصّعه بجواهر مصونات الشيوخ والصدور والفهوم؛ فيقول عن كتابه (**مشارق الأنوار**): «سيعلم مَن وقف عليه من أهل المعرفة والدِّراية قدرَه، ويوفيه أهل الإنصاف والدِّيانة حقَّه؛ فإني **نخلتُ فيه معلوماتي**، وبثثتُه مكتومي، **ورصَّعتُه بجواهر محفوظي ومفهومي**، وأودعته مصونات الصناديق والسطور، وسمحت فيه مضنونات المشايخ والصُّدور؛ مما لا يبيحون خفيّ ذكره لكل ناعق، ولا يبوحون بسرِّه في متداولات المهارق، ولا يُقلِّدون خطير دُرِّه إلا لَبَّاتِ أهل الحقائق، ولا يرفعون منها راية إلا لمن يتلقَّاها باليمين، ولا يودعون منها آية إلا عند ثقةٍ أمين.

وقد ألَّفتُه بحكم الاضطرار والاختيار، وصنفتُه منتقى النكت من خيار الخيار، وأودعتُه غرائب الودائع والأسرار، **وأطلعتُه شمسًا يُشرق شعاعها في سائر الأقطار، وحرَّرتُه تحريرًا تحار فيه العقول والأفكار**، وقرّبتُه تقريبًا تتقلب فيه القلوب والأبصار، وسميتُه بـ(**مشارق الأنوار على صحيح الآثار**).

وإلى الله جلَّ اسمه ألجأ في تصحيح عملي ونيتي، وإليه أبرأ من حولي وقوتي».

فكلّ الخلفيات المنهجيّة تنكشف، ولا تحتاج إلى تعليق أو تمطيط؛ فهي دالة على ما يُحتاج إليه في التنظير لكتابة البحوث العلميّة؛ انطلاقا من تحديد نوعية المخاطبين، والعمل على الإبداع ولا شيء غير الإبداع؛ ليكون شمسًا في سائر الأقطار، وتكون منهجيته في التأليف مما (**تحار فيه العقول والأفكار**).

٤ - وعن أثر مشارق الأنوار وقيمته

تكفي الإشارة هنا إلى كتاب ظهر محققا بعنوان: (**مطالع الأنوار على صحاح الآثار في فتح ما استغلق من كتاب الموطّأ والبخاريّ ومسلم، وإيضاح مبهم لغتها، وبيان المختلف من أسماء رواتها، وتمييز مشكلها وتقييد مهملها**)، من تأليف أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف الحمزي الوهراني، ابن قُرْقُول (٥٦٩ - ٥٠٥هـ[1]؛ أحد تلامذة عِيَاض، وقد اعتُبر كتابه نسخة محقّقة ومدقّقة من (**مشارق الأنوار**)، واعتبره بعضهم تلخيصًا له.

ومن المصنفات التي لها علاقة بـ (**مشارق الأنوار**)، إلى جانب (**مطالع الأنوار على صحاح الآثار**)، هناك(**لوامع الأنوار نظم مطالع الأنوار**) لابن الموصلي: محمد بن محمد، الشافعيّ، شمس الدين- (**تهذيب مطالع الأنوار**) لابن خطيب الدهشة محمود بن أحمد، الفيومي، الحموي.

---

(١) تحقيق: دار الفلاح لتحقيق البحث العلمي وتحقيق التراث - ط١[دار الفلاح، أبو ظبي، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢/م.

قال ابن خَلكان عن (مشارق الأنوار): «وهو كتاب مفيد جدًّا في تفسير غريب الحديث المختص بالصِّحاح الثلاثة وهي: الموطّأ والبخاري ومسلم»[١].

وذكر د. محمّد بنشريفة أن الكتاب «أعجب به المشارقة، وبَهَرَهم بمنهجه وسمعته، وقال فيه أحد أئمة الحديث وهو ابن الصَّلاح الدِّمشقيّ بيته المشهور:

مشارق أنوار تبدّت بسبتة وذا عجبٌ كون المشارق بالمغرب»[٢].

وكتاب (مشارق الأنوار)، طبع قديما على نفقة المولى عبد الحفيظ العلويّ (١٨٧٦ - ١٩٣٧م) وأخرجته وزارة الأوقاف في طبعة أخرى.

ومن طبعاته: **الأولى**: ١٣٣٣هـ، المكتبة العتيقة بتونس، ودار التراث بالقاهرة، كاملة في مجلدين من القطع الكبير. بها تحريفات وتصحيفات. **الطبعة الثانية**: ١٤٠٢هـ، بتحقيق البلعمشي أحمد يكن. طبعة وزارة الأوقاف :ج٢ - ١، وينتهي بحرف الكاف، بها تحريفات وتصحيفات.

* * * *

(١) وفيات الأعيان: ٤٨٣/٣.

(٢) سيرة موجزة، ص٣٥.

المبحث الثاني:
مع كتاب: (إكمال المُعْلِم بفوائد مُسْلم)

تمهيد:

هذا كتاب موضوعه التّفقُّه في صحيح الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجّاج (٢٦١هـ) روايةً ودرايةً، أراد به عِيَاض أن يشرح صحيح مسلم، أو بعبارة أصح أن يُكمِّل به ما نقص من كتاب: (المُعْلِم بفوائد مسلم) لأبى عبد الله محمد بن عليّ بن إبراهيم المازَرىّ التَّميمىّ (٥٣٦هـ)[١].

- وكتاب **المُعْلِم** للمازَريّ أول كتاب وضع لشرح صحيح مسلم. اعتنى فيه بغريب الحديث اعتناء ينمّ عن رغبة في تحقيق الألفاظ النّبويّة الغامضة البعيدة عن الفهم؛ لقلة استعمالها فتحتاج إلى البيان، ولاحظ محقِّقه أنه اعتمد (الغريبين) للهَرَويّ[٢]. واعتبره أوّل شراح الحديث الذين

---

(١) مازَر (وبكسر الزاي أيضًا) بلدة بجزيرة صِقيلية، وينسب المازري أيضًا إلى المهديَّة ببلاد إفريقيا. وقيل إنه صار إلى درجة من العلم لم يصل إليها غيره في زمنه، ولم يكن للمالكية في وقته في أقطار الأرض أفقه منه، وصار لفظ الإمام لقبًا له؛ فلا يعرف إلا بالإمام المازَريّ: **لوامع الدرر في هتك أستار المختصر**: محمد بن محمد المجلسي الشنقيطيّ: ١/٩٣ - ٩٤.

(٢) **المُعْلِم بفوائد مسلم**، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر - ط١[بيت الحكمة، =

فتحوا باب الاستنباط من السنة النبويّة؛ لأن من تقدمه انصرفت عنايتهم إما للسند وإمّا لغريب الحديث[١].

وبغاية الإكمال وضع عياض كتابه:(**إكمال المعلم بفوائد مسلم**)[٢]. وقيل إنه على **المُعْلِم** أسَّس عياض شرحه لمسلم المسمى بـ **إكمال المُعْلم**. وكان عياض ممن أخذ عن المازَري بالإجازة.

وعن محتوى كتاب (**المعلم**) للمازَريّ يقول عِيَاض إن المازريّ» وإن كان قد أودعه جملةً صالحةً مما في كتاب الحافظ أبى عليّ من الكلام على إسناده، وكلا الكتابين نهايةٌ في فنّه، بالغٌ في بابه، مودَعٌ من فنون المعارف وفوائدها، وغرائب علوم الأثر وشواردها، ما تُلُقِّيَ كُل واحد منها بالقبول، وبلغ الطالب بها من رغبته المأمول.

وكل واحد من الكتابيْن أجازه لنا مؤلِّفه، أعظم الله بذلك أجورَهما، وأشرق بما سعيا فيه بين أيديهما وبأيمانهما نورُهما «[١/٧٢].

إذا كان كلا الكتابين نهاية في فنّه، بالغٌ في بابه؛ فما نوع النقص الذي اعترى كتاب المازَريّ؟ وما نوع الإكمال الذي يريد أن يُضيفه عِيَاض، حسبما يوحي به عنوان عياض؟

= تونس، ١٩٨٧هـ] (٣ مجلدات). وظهر في طبعة ثانية بالدار التونسيّة للنشر، وبالمؤسسة الوطنيّة للكتاب بالجزائر، ١٩٨٨م، مقدمة التحقيق: ١/٢٢١.

(١) نفسه: ١/٢٤١.

(٢) **إكمال المعلم بفوائد مسلم**. تحقيق: د. يحيى إسماعيل - ط١[دار الوفاء، المنصورة، ومكتبة الرشاد بالرياض، ١٩٩٨م] - وحقق جزءاً من الكتاب: د. الحسين بن محمد شوَّاط في إطار إعداد أطروحة الدكتوراه.

أولا: مع مقدمة الكتاب

يلاحظ أن الكتاب اشتمل على مقدِّمتيْن: **مقدِّمة الكتاب ومقدِّمة العلم**، كما وجدنا في **(ترتيب المدارك)** و**(مشارق الأنوار)**.

١ - مع ديباجة الكتاب

يقول عياض بعد **البسملة** عن **حمدلة** الكتاب: «الحمد لله المستفتَح بحمده كلُّ أمر ذى بال، والصلاة على محمد المصطفى نبيِّه وعلى آله خير آل؛ بالضّراعة إليه جلّ اسمه في توفيقي وتسديدي؛ لما أُدبِّره وأُحبِّرُه من مقال، وأن يُخلِّصه من التصنُّع لغير وجهه ذي الجلال» [١/٧١].

يلاحظ أن عياض يذكِّرنا في ديباجته هذه بالحديث، وبه يتمّ **التنظير** للاستفتاح في مقدِّمة الكتاب في التراث الإسلاميّ، وفي سياق الحمدلة يضرع إلى الله تعالى، أن يُسدِّد فكره في تدبير أمر الكتاب، وأن يخلِّصه عن التَّصنُّع لغير وجه الله عزَّ وجلَّ؛ وفي هذا تذكير بالحديث الذي قدَّم به البخاريّ صحيحَه: (إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى).

٢ - الدَّواعي العامّة لتأليف (إكمال المُعْلِم)

يذكِّرنا عياض في سياق الحديث عن دواعي تأليف الكتاب بإكمال ما تدعو الحاجة العلميّة إليه، باستحالة الإحاطة البشريّة بالعلم؛ فيقول إنَّ: »الإحاطة على البشر ممتنِعةٌ، ومطارح الألباب والأذهان للبحث مُتَّسِعَةٌ« [١/٧٢].

وتأتي الدَّواعي العامّة لعناية عِيَاض بـ(**إكمال المعلم**) في رغبته في دراسة الجوانب العلميّة من صحيح مسلم، وبعبارته في **التفقُّه في صحيح مسلم** الذي لم يظهر فيه كتاب مختصّ في ذلك، وجاء السبب المباشر، من أجل تحقيق ذلك؛ في سياق اجتماع طلبة العلم لديه **للتَّفقُّه في صحيح الإمام مسلم**.

وهكذا حدّد عياض كيفيّة التّفقّه المنهجيّ في صحيح مسلم بـ«الوقوف على معاني أخباره، والبحث عن أغواره، والكشف عن أسراره، **وإثارة الفقه ودقائق العلم من آثاره**، والاقتباس للهُدى وحقائق الدِّين من جذاه وأنواره، وتقصِّي ألفاظه عن حِكَمِه واعتباره، وبيان غامضه ومشكله، وتقييد مُبهمه ومُهمله، والتّنبيه على ما وَقع من اختلال لبعض رواته، في أسانيده ومتونه، والبسط لما أشار إليه - رحمه الله - في مقدّمته من أصول علم الأثر وفنونه.

ولم يكن في ذلك كتاب مختصٌّ بهذه الأمور، ولا تأليف اعتنى به كالاعتناء بغيره ممّا تقدَّم»[١/٧١].

يستفاد مما سبق أن طلبته اجتمعوا لدراسة (**صحيح مسلم**) في الجوانب العلميّة التي ذكرها، وكان من أهمِّها: بسط ما ورد في **مقدِّمة مسلم لصحيحه**، وتقصِّي ألفاظه وبيان غامضه ومُشكله، والكشف عمّا لم يذكر صاحبه في متن الحديث، ولم يتمّ شكلُه وضبطُه. والمثير للنظر في هذا أنه لم يكن هناك كتاب مختصّ بهذه الأمور التي عرض لها هنا. ولا يجد من آثار السابقين في الموضوع إلا ما تناوله الغساني (أبي عليّ

الحسين بن محمد الجيَّاني ٤٩٨هـ) في كلامه على مشكل أسانيد مسلم في صحيحه، وكتاب **المُعلم** للمازَري الذي أودع كتابه جملة صالحة مما في كتاب شيخه المذكور هنا.

٣ - التَّبريرات العلميّة لـ(إكمال المُعلِم)

حدّد عياض جملة التّبريرات العلميّة التي من أجلها نهض بهذه المهمّة في الأسباب الآتية:

«كثيرًا ما وقفنا في الكتاب المذكور على أحاديث مشكلة لم يقع لها هناك تفسير، وفصول محتملة تحتاج معانيها إلى تحقيق وتقرير، ونُكت مجملة لا بد لها من تفصيل وتحرير، وألفاظ مهملة تضطرُ إلى الإتقان والتقييد، وكلمات غيَّرها النَّقَلَةُ من حقّها أن نُخرجَ صوابَها إلى الوجود».

فالأسباب التي حدت به إلى وضع (الإكمال)، يمكن عرضها في ضوء ما سبق كالتالي:

(أ) أحاديث يعاني قارئها من إشكالات من حيث التفسير.

(ب) وتحتاج معانيها عند التَّفصيل إلى التَّحقيق والتقرير.

(ج) مع وجود نكت مجملة تحتاج إلى التفصيل والتَّحرير.

(د) ووجود ألفاظ مهملة تحتاج إلى الإتقان والتَّقييد.

(هـ) تصويب ما غيَّره النَّقَلَة.

٤ - الدَّواعي الخاصّة للنهوض بـالإكمال

كانت حاجة طلبته ماسّة إلى (**إكمال المعلِم**)، كما أعربت عنها كثرة الرّغبات، في إكمال ما نقص، وما يحتاج إلى زيادات وتنبيهات.

ويذكر عِياض أن العذر في ذلك بيِّن؛ إذ لم يستجمع المازَري عدّةَ التأليف لمؤلَّفه؛ فجاء عبارة عن تعليقات شروح لما تَلَقَّفه الطلبة عنه في مجالسه، ثم حال دون استيفاء غرضه ما دهمه من مزمن مرضه [١/٧٢].

وكان ممّا حال دون تحقيق تلك الرّغبات أمران: أولهما:

أن« القواطع عن الإجابة تقطع»؛ أي أن ظروفه التي كانت تحول دون ذلك، ولم تكن ملائمة لإنجاز ذلك، وثانيهما أن« شغل المحبَّة التي طوّقت عُنُق الإنسان تمنع»؛ أي أن مكانة الإمام في نفس عِياض تمنعه أن يُساميه في إتمام ما نقص من عمله.

وزاد عياض قائلا:

«والرجاء لوقت فراغ ذلك يُشوّفُ ويُطمِع، إلى أن منَّ الله بإحسانه بحلِّ تلك القِلادة وزوالها، وفرَّغَ البال من عهودها الفادحة وإشغالها؛ فتوَّجَه الأمر وانقطع العذر، وانبعثت همَّةُ العبد الفقير بمعونة مولاه وتوفيقه إلى الإجابة، راغبةً لمولاها جلَّ أسمه في المعونة وتَوخِّي الإَصابة«[١/٧٣].

ومن الغايات العلميّة البعيدة، والدّواعي الخاصّة أيضًا للنهوض بـ(**إكمال المعلم**) أنه جاء به لإضافة ما تمَّ إغفاله في فنَّي الرّواية والدّراية في كتابيْن:

أوَّلهما: إكمال ما غفل عنه هو نفسه في كتابه: (**مشارق الأنوار على صحائح الآثار**).

وثانيهما: ما غفل عنه المازَري في كتاب: (**المعلِم بفوائد مسلم**).

ويُذكّر عياض بالسياق العام لكتابه فيقول:

«وعند الوقوف على ما أودعناه **هذا التعليق**، وضَمّنَاه الكتابَ الآخر الذى بين أيدينا المُسمَّى بـ(**مشارق الأنوار على صحائح الآثار**)؛ المشتمل على الأمهات الثلاث،(**موطأ**)الإمام أبى عبد الله مالك بن أنس المدنيّ، وصحيح الإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل **البخاريّ**، وصحيح الإمام أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوريّ - رضى الله عنهم أجمعين ووفَّاهم جزاء صنيعهم - **تقفُ** على مقدار ما أشرنا اليه، وكثرة ما أغفِلَ في الكتابين من الفنَّين عليه»؛ أي فنّ الرواية وفنّ الدّراية [٧٢/١].

ويستفاد من هذا أن عِيَاضًا ألَّف (**إكمال المُعلِم** قبل **مشارق الأنوار**).

٥ - نوع تأليف (الإكمال) ومنهج عياض فيه

كيف يأتي هذا الإكمال؟ أهو **شرح** أم **تعليق** أم **تذييل** أم **تضمين** أم شيء آخر؟

بعد التّردّد في تحديد نوع التّأليف حول كتاب **المعلم**؛ وجد أنّ القيام بشرحه» لامعنى له، مع ما قد تقرّر في **المُعْلِم** من فوئد جمّة لا تُضاهَى، ونكت متقنة، وقف عندها حسنُ التّأليف وتناهى، فيأتي الكلام في ذلك ثانية غير مُفاد، وكالحديث المعاد«[٧٣/١].

فاستخار الله عزَّ وجلَّ، أن يسلك سبيل العدل والإنصاف، **فحدّد** الطريقة التي انتهجها في **إكماله**؛ بحيث يكون »ك**التذييل** لتمامه **والصّلة لإكمال** كلامه؛ فنبدأ بما قال - رضي الله عنه - **ونضيف** إليه ما استتبَّ وتوالى؛ فإذا جاءت **الزيادة** فصّلناها بالإضافة إلينا إلى أن ننتهي منها، ثم عطفنا على سَوْق ما يليه من قوله، ويتطارد الكلامُ الكلامَ بيننا نُوَبًا بقوّة الله وحوله.

وكان في(**المُعْلم**) تقديم وتأخير عن ترتيب **كتاب مسلم**، فسقناه مساق الأصل، ونظَّمنا فصوله على الولاء فصلًا بعد فصل«[١/٧٣].

وفي بداية تطبيقه لعملية (**الإكمال**) نجده يقول: » وهأنذا أبتدئ بنقل ما تقدّم في (**المعلم**)، ثم أُتْبعُه بما **تضمَّنتُ** إن شاء الله«[١/٧٧].

٦ - تواضع عِيَاض في مقدِّمته

رأيناه حين هيّأ الله له ظروف تأليف الإكمال، يدعو الله عز وجلَّ أن يمُنَّ عليه بالمعونة والسّداد؛ فيذكر أن الله تعالى منَّ عليه بإحسانه بأن أزال تلك الموانع التي قطعته عن الإجابة لرغبات طلبة العلم، »فانبعثتْ همّة العبد الفقير إلى معونة مولاه وتوفيقه إلى الإجابة؛ راغبةً لمولاها جلَّ اسمه في المعونة وتوخّي الإصابة«[١/٧٣].

ويُعرب عن تواضعه، ومُشعرًا في الآن نفسه بعلم ما هو بصدده، ومعترفًا في ذات الوقت بمن سبقه، بقوله متوجِّهًا إلى قارئ كتابه: »وأنا أتبرّأ لقارئه، من التعاطي لما لم أُحِطْ به علمًا، والإغفال عما لا ينفكُّ عنه البشر

سَهْوًا ووَهْمًا، وأرغب لمن حقَّق فيه خللًا أن يُصلحه، أو وَجَد فيه مُغْفَلًا أن يُبَيِّنه ويُفْصِحَه، أو رأى فيه متأَوَّلًا أن يُحسن تأويلَه، أو ألفى فيه محتَمَلًا أن يُوضِّح دَليلَه. وقد أخذتُ الكتاب ضِمَمَه، على وِفقَة تشهَد بالإنصاف **والاعتراف لذي السَّبق بسبقه** »[١/٧٣].

ولا يُخفي، مع تواضعه، إعجابه بكتابه، حين يقول:

«ووسمتُه بكتاب (**إكمال المُعْلم بفوائد مسلم**)، وتحرَّيت فيه بجهدي الصوابَ بفضل الله المنعم، وأودعتُه من الغرائب والعجائب ما يَعرفُ قدْرَه كلُّ معْتَنٍ بها مُتهمِّم، ومن الحقائق والدقائق ما يُنير كُل مبْهَم، وتَسير مع كل مُنْجِدٍ ومُتْهِم.

وإلى الله أرغب أن يجعلنا ممن انْتَفَعَ بما عُلِّمَ، وهُدِيَ إلى الصراط المستقيم وأُلْهِمَ «[١/٧٣ - ٧٤].

ورأى عِيَاض أن يترك أمر الإسناد عند كلٍّ من أبي عليّ الغسّاني وأبي عبد الله المازَري، ومحاولة استقصائه لدى السابقين، وممّا حدّثه به بعض شيوخه؛ إذ باب التصنيف في علم الإسناد»بابٌ واسعٌ، والتّصانيف منه كثيرة موجودة«[١/٧٥].

ويقول:»ولولا ذكر الإمام أبى عبد الله - المازري - لأطراف مما ذكره الحافظ أبو عليّ - الغسانيّ - من ذلك لتركنا الكلام على هذا الفن في هذا **التعليق** جملةً (...)؛ ولا قتصرنا على الشرح والمعاني دون العلل والأسامي «[١/٧٥].

ثـم يـذكر عِيَـاض أسـانيده فـي كتـاب (**صـحيح مسـلم**) رحمـه الله، والطّرق التي وصل بها إليه؛ مبيِّنًا علته في ذلك بقوله: »وأنا أقـدّم بـين يـدي الكلام أسانيدي في هذا الكتاب؛ ليُعرَف أثناءه عند الاختلاف الألفاظُ ممّن نُضيف إليه روايَةً أجدُها، والطَّرِيقَ إليه إن شاء الله، وهـو المسـتعان، لا إلـه غيره، ولا خيرَ خيرُه«.

وبدأ بذكر أسانيده فقال: »سمعتُ جميع الصحيح لمسلم بقراءتي في مدينة مُرسية - حماها الله تعالى - على قاضـى القضـاة الحـافظ أبـى علـيّ الحسين بن محمد الصَّدَفيّ، ثنا به عن أبى العباس أحمد بن عمـر العـذرى المعروف بالدّلائىّ... «[١/٧٥].

ويستفاد من مقدمة (**الإكمال**) أنه لم يشرع في تأليفه إلا بعد زمـن مـن تدريس صحيح مسلم.

ثانيا: مقدمة العلم

١ - المدخل إلى صحيح مسلم

ذكر أسانيده بشيء من التّفصيل، والطّرق التي وصلت بها إليه - أتـى ما بما قاله المازَري عن صحيح مسلم وما ورد من إشارة مختصرة مـن حيـاة مسلم - ثم أضاف عياض **ما حضره من أخبار مسلم**، ومـا كـان مقصـده مـن تـأليف الصـحيح، مع اضـطراره - كمـا يقـول - إلـى تفسـير الصّـحيح مـن السقيم، وفصول من علوم الحديث؛ يُعرِّف من خلالها مذهب مسلم، ويبيّن غرضه فيه [١/٧٨].

وقدَّم عياض نبذة عن **حياة الإمام مسلم**، وما أثنى به أهل العلم من أقوال على صحيحه، ووجد من تلك الأقوال **من يفضل صحيح مسلم على صحيح البخاريّ**، ومن يقول: لم يضع أحد مثله، وأشار في الأخير إلى تواليفه التي رواها عن شيوخه، وإلى وفاته.

وتوقّف عِياض عند مقصده فيما جمع في هذا الكتاب من الصحيح؛ أي عند **منهجه في تصحيح الحديث** كما ورد في صدر خطبته. وذكر هنا متابعة الصَّحيحيْن، ومّن صنّفوا عنهما، من أهل الصَّنعة الحديثيّة، من أمثال أبي الحسين الدّارقطنيّ (٣٨٥هـ) وأبي ذَرّ الهَرَوِيِّ (٤٣٥هـ) وغيرهما.

وذكر عِيَاض» أنَّ البخاريّ ومسلمًا قد أخلّا بشرطهما في أشياء نزلت عن درجة ما التزماه إلى ما دونها استُدركتْ عليهما، وفيها ألف أبو الحسين الدّارقطنيّ كتابه المسمى بـ (**الاستدراكات والتتبُّع**)، وذلك في مائتي حديث، مما في كتابيهما«[١/٨٦].

٢ - عرضه لمسائل لها علاقة بعلوم الحديث

ممّا هو أقرب إلى مقدِّمة العلم، ما ساقه عياض من مسائل لها اتصال بعلوم الحديث ذكرها الإمام مسلم في مقدمة **صحيحه**، وقال إنه قام ببسطها. وفي نهاية شرح عِيَاض لمقدمة الإمام مسلم قال:» والكلام في هذا الباب كثير يحتاج إلى بسط وقد ذكرنا منه ما يُحتاج إليه من له تهمّم بهذا الباب وعلمه، وبسطنا في هذه الفصول في كتاب (**الإلماع إلى معرفة أصول الرِّواية وتقييد السَّماع**)، وأشرنا منه إلى نكت غريبة، لعلك تجدها مجموعة في غير هذين الكتابين»[ص ٣٨٣]. ويتضح من هذا أن ما جاء في مقدمة

(الإكمال) حول مسائل علوم الحديث؛ يُعتبر إضافة وتكميلا لما أورده في كتابه **(الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السَّماع)**.

ثالثا: عن فوئد الكتاب ومنهجه وقيمته

١ - من فوئد الكتاب

وعرض محقق الكتاب هذه الفوائد كالآتي:

أولا: أمور كشف عنها وأزال الإبهام فيها

أ - كشف عما في بعض النُّسخ من صحيح مسلم من تبويب وتراجم، غابت عن كثير من الشُّرّاح، حتى ذاع الخطأ أن مسلمًا لم يبوِّب صحيحه، وأن البخاريّ فضل عليه في ذلك. ففي كتاب الطَّهارة: باب التطييب بعد الغسل من الجنابة؛ علَّق عِيَاض بقوله: وبذلك بطل من ادَّعى أن مسلمًا لم يبوِّب كتابه.

ب - أتى بمسائل لعلوم الحديث تعتبر إضافة وتكميلا لما ورد في كتابه **(الإلماع إلى معرفة أصول الرِّواية وتقييد السَّماع)**؛ ممّا له علاقة بمقدمة العلم، كما سيأتي الحديث عن ذلك في الفصل الرّابع.

ج - أنه نقل عن مصادر مهمَّة لم يُبق الزمان لنا منها غير ما احتفظ به لنا القاضي عِيَاض، مثل **(الموعب في شرح الموطأ)** ليونس بن مغيث.

د - زيادة في التصحيح: النسخة التي اعتمدها عياض غير النسخة التي اعتمدها النَّوويّ.

ثانيا: ضبطه للنُّصوص وتصحيحه للتَّصحيف الواقع في فنون بعض كتب الحديث

أ - إحاطة عياض بجميع روايات (**الموطأ**)؛ أي **المقابلة** بين نُسخه؛ أعانته على تصحيح ما في الصحيح من أوهام، وكانت له وقفات ومراجعات أثناء مقابلته لما ورد في النُّسخ. من ذلك أنه يضبط المصطلحات ضبطًا يزيل الشكّ عنها. ففي قول مسلم في شهر: إن شهرًا نزكوه. يقول عِيَاض (هذه الرِّواية الصحيحة بالنون والزاي، وهكذا سماعنا من الأسدي عن السَّمرقنديّ عن الفارسيّ، وكذا أقرأناها على أبي جعفر عن الطبريّ عن الفارسيّ عن الجلوديّ، وسمعناها من القاضي الصَّدَفي وغيره عن العذري). ثم قال: وسائر الرواة تركوه بالنون والراء. وبالنون والزاي ذكر هذا الحرف الهروي وفسَّره، وهو الأشبه بمساق الكلام، ومعناه: طعنوا فيه، وهو مأخوذ من النَّيْزَك، وهو الرُّمْحُ القصير.

ومن نماذج تحقيقاته:

(من رواية القاسم بن زكريا، حدّثنا حسين، ثنا زائد فيقول: كذا في أكثر النُّسخ والأصول، ووقع في بعضها حُصَيْن - بالصاد المهملة - ولستُ أدري من أين كتبتُه، والصواب حسين بالسِّين) [١٩/١].

قال محقِّق الكتاب: وبظهور (**الإكمال**) أمكننا أن تصويب الكثير من عبارات الأئمة، والرجوع إلى النُّسخ الدّقيقة، وضبط لكثير من العبارات الواردة بصحيح مسلم بالتصويب والترجيح بما صح له.

وتمكُّن عِيَاض من ناصية اللغة أعانه على تصويب ما ذهب إليه بعض أئمة اللغة في بيان عبارة أو تفسير لفظ لرواية، كما ظهرت براعته في الترجيح بين الروايات والتَّدقيق في مراجعها. ومن هنا لوحظ أن ابن حجر في (فتح الباري) والعَيْنيّ في (عمدة القارئ)، قد التزم كل منهما ضبط عِيَاض، والنَّسج في الكثير من مباحثه على منواله.

٢ - كلمة عن منهج عِيَاض في (الإكمال) وقيمته

أولا: كلمة عن منهج عِيَاض في (الإكمال)

تفصيل ما أجمله العلماء في النَّص - تفسير الحديث أولا قبل أن يأتي بقول المازري - البدء بما تركه الإمام من شرح أو تعليق - التَّرجيح بين الرِّوايتيْن الصحيحيْن تبعًا للسياق - الاستفادة من النُّسخ المغايرة لنسخة مسلم المعتمدة لديه - استقراء كلام العرب إذا حدث اختلاف في الاشتقاق - مراعاة الدقة في وصف حالة التحمل: كذا وجدته بخطٍ شيخنا... - الرجوع إلى أهل اللغة في بيان معاني الألفاظ - في شرحه لمفردات الحديث يورد لها الشواهد من القرآن والسنة - يعرض ما للفظة من روايات لغوية متعددة، بردِّها إلى الأصول اللغويّة والقواعد النّحويَّة - شدة العناية بضبط المختلف فيه رجال السند.

وبهذا تتَّضح قيمة الكتاب؛ فيكون أوَّل شرح موسّع ومكتمل لصحيح مسلم، ويصبح من المصادر المعتمدة عند اللاحقين، وتتضح بدقة منهجيته في تأليفه للكتاب.

ثانيا: كلمة عن قيمة كتاب (الإكمال)

الأصل في كتاب المازري أنه مما نقله عنه طلبته مما سمعوه من تعاليقه على شرحه لصحيح مسلم، وكانت تعاليقه لمّا جمعت أول كتاب في شرح صحيح مسلم بالتحرير والتقييم، والشرح والتهذيب.

فقد جاء في مقدمة كتاب: (**المُعْلِم**) للمازري:«هذا كتاب قصد فيه إلى تعليق ما جرى في مجالس الفقيه الإمام الجليل أبي عبد الله محمد بن عليّ المازريّ رضي الله عنه حين القراءة عليه لكتاب مسلم بن الحجاج - رحمه الله - في شهر رمضان المكرّم من سنة تسع وتسعين وأربعمائة منقولا ذلك بعضه بحكاية لفظ الفقيه الإمام أيّده الله وأكثره بمعناه»[١].

وجاء عمل عِيَاض؛ مما اعتبره إكمالا له، واتضح عند شراح صحيح مسلم؛ أنه ضمّن شرحه فوائد نفيسة، وأنه بلغ به شأوًا لم يصله أحد من المتأخِّرين.

ولوحظ أن عمل عِيَاض كان حاضرًا في آثار اللاحقين، وخاصة في متابعته فيما أشكل من صحيح مسلم، واعتماده في ضبط الحروف المهملة؛ كما ظهر (**منهاج**) النَّوويّ و(**إكمال إكمال المُعْلِم في شرح صحيح مسلم**) للأُبِّي (محمّد بن خَلَفة ٨٢٧هـ و ٨٢٨هـ). وقد جمع الأُبي في **إكمال الإكمال** شروح **صحيح مسلم** لكل من المازري وعِيَاض والقرطبيّ والنَّوويّ مع زيادات وتنبيهات.

---

(١) **المُعْلِم**، ص ٢٦٩ - ٢٧٠.

المبحث الثالث: مع كتاب:
(بغية الرَّائد لما تضمَّنه حديث أمِّ زرع من الفوائد)(١)

تمهيد:

قدّم نموذجًا لثقافته الحديثيّة من خلال تعرُّضه لحديث واحد بتوثيقه، والوقوف عند سنده وطرُقه وصِيَغه، وتحديد موضوعه، وشرح لغته، والوقوف عند خصائصه البيانيّة، قصد فهم معانيه الخفية وإدراك مراميه الفقهيّة، واستنباط مقاصده.

وفي ضوء كل هذا تظهر خبرة عِيَاض في التأليف، ومكانته في الضبط والتحقيق.

أولا: مع ديباجة الكتاب وسبب تأليفه

اختصر ديباجة الكتاب بقوله:

«الحمد لله رب العالمين، وأفضل صلواته على مصطفاه؛ محمد خاتم النبيئين».

---

(١) تحقيق: صلاح الدين بن محمد الإدلبي - محمد الحسن أجانف - محمد عبد السلام الشرقاوي - ط١[وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، الرباط، - ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م].

أمّا عن سبب التأليف في هذا الحديث، فإن بعضهم سأله عن «تفسير مشكل معانيه وأغراضه، وفتح مقفل غريبه وألفاظه» [ص١]. وواضح أن السائل وقف دون فهم معاني الحديث، وما يرمي إليه، ووجد عنتًا في فهم لغة الحديث؛ التي وقفت حاجزًا دون إدراك مراميه؛ لانغلاقها على إدراكه. فاتَّجه إلى عياض يسأله إنجاز ذلك، ولا شكّ أن السائل كان يعلم ما لعِيَاض من طاقة فيما اعترض سبيله لفهم الحديث ومراميه.

ويلاحظ أنه لم يرد لعنوان الكتاب ذكر في خطبة الكتاب. وأشار المحقِّقون أنه ورد في النسخة الزيدانية باسم (**بغية الرائد لما تضمَّنه حديث أمِّ زرعٍ من الفوائد**) كما سمّاه به ابنه في (**التعريف**)، وهو أعرف بأسماء مؤلفاته، وبهذا العنوان ورد وفي الديباج لابن فرحون [مقدِّمة التحقيق:هـ].

وقد استهل الجانب الفقهي المتعلق بحسن عشرة الرجل مع أهله؛ بحال الإمام مالك، ورأيه في الموضوع؛ بما يتّضح معه نزوعه المالكيّ:

«وقد كان مالك رضي الله عنه يقول: في ذلك مرضاةٌ لربِّك، ومحبَّةٌ في أهلك، ومَثْراة في مالك، ومنسأة في أجلك (...). وكان مالك رحمه الله من أحسن الناس خُلُقًا مع أهله وولده، وكان يحدِّث ويقول: يجب على الإنسان أن يتحبَّب إلى أهل داره حتى يكون أحبّ الناس إليهم» [ص ٣٢].

ثانيا: توثيق متن الحديث

حدّد عياض في البداية مصادر رواية الحديث؛ فذكر أن الإمام البخاريّ رواه في النّكاح في باب حسن المعاشرة مع الأهل، ومسلم في المناقب، والتِّرمذي في باب السَّمر من (**الشّمائل**)، وأبو نعيم في (**الحلية**) في ترجمة بشر الحافي، والخطيب في ترجمة حاتم بن الليث، وأخرجه النسائي في (السنن الكبرى).

وبعد ذلك، ساق عِياض نصّ الحديث مع اختلاف الرواة في بعض ألفاظه، فانتقل إلى تفسير السند، وبيَّن أن بعض الرواة جعل هذا الحديث من قول الرَّسول ﷺ، وبعضهم جعلوه من قول عائشة، رضي الله عنها، إلا قوله في آخر الحديث: (**كنت لك كأبي زرع لأمِّ زرع**)، وقد صوَّب رواية الفريق الثاني؛ تبعًا للخطيب البغداديّ والدَّارقطنيّ.

ثالثا: مع محتويات الحديث

بعد توثيق الحديث وتحديد سنده؛ انتقل إلى التعريف بأقوال النِّسوة موضوع الحديث، ويبدو أنهن كن في زمن الجاهلية، وأنهن من بطن من بطون اليمن، أو كن من قريش بمكة.

وأتى بأقوالهن تِباعًا وما ورد فيها من غريب اللغة وما اشتملت عليه من معان؛ حتى وصل إلى المرأة الحادية عشرة... وأتى بما استنبطه من فقه من أحاديثهن...

ثم استفاض في الحديث عن ضروب الفصاحة وفنون بلاغة، وأبواب البديع.

وموضوع الحديث يمكن أن يختصر فيما ورد من رواية: جلس عشر نسوة[١] فتعاهدن وتعاقدن، أن يتصادقن ولا يكتمن من أخبار أزواجهن شيئا.

«قالت الأولى: زوجي لحم جمل غثّ، ويروى (قَحْر)، على رأس جبل وعر، ويروى (وعث)، لا سهل فيُرتقى، ولا سمين فيُنتقى، ويروى (فينتقل)، وفي بعض الروايات، (على رأس قوز وعث)، ليس بلبْد فيُتوقَّل، ولا سمين فيُتنقَّل، ولا لي عنده معوَّل، ويروى: ولا له عندي معوَّل»[ص ٦ - ٧].

في تتبعه لروايات الحديث وتفسير سنده وكيف اختلف في سنده ورفعه، تظهر ثقافة عياض الحديثية، وصناعته وخبرته، وهي كافية لتأكيد كل ما قيل عن خبرته بصناعة الحديث ومعرفته بطرقه ورواياته.

فالحديث لا خلاف في صحَّته. والرِّواية عن عروة عن عائشة، رضي الله عنها. وروي من غير طريق عن عروة.

ويرى الدَّارقطنيّ أن الحديث حدَّثت به عائشة رضي الله عنها النبيَّ ﷺ. فقال لها حينئذ: (كنتُ لك كأبي زرع لأمِّ زرع).

---

(١) لم يفته الجانب اللغويّ في روايات الحديث: اجتمعن - جلسن، إحدى عشر امرأة - نسوة - جلس إحدى عشر نسوة - اجتمعت.

رابعا: منهجه في التأليف

عن الطريقة التي ارتضاها لشرح الحديث، والتّعليق عليه؛ قال عِيَاض: «ورأينا أن نبتدئ بالحديث وسياق متنه، مع اختلاف ألفاظ نَقَلته، وزيادة بعضهم على بعض في سرده، ثم نذكر بعد ذلك علة إسناده، وشرح غريبه، وعويص إعرابه، ومعاني فصوله، وما يتعلق به من فقه، وتنقدح منه من فائدة، ويتّجه فيه من وجه، بحول الله تعالى.

وطرُقُنا في هذا الحديث كثير متشعِّبة، جئنا ببعضها عن أئمة شيوخنا، وبعضهم يزيد على بعض، وفي متن الحديث بينهم اختلافات وزيادات، وتقديم وتأخير، فجئنا بأكملها رواية، وأحسنا سياقًا، بعد تقديم أشهر أسانيدنا فيها، إيثارًا للاختصار والائتلاف، واستظهارا بمن نهج لنا هذه السبيل من الأسلاف، ونبَّهنا على موضع الخلاف فيها، مما يفيد فائدة، أو يزيد فقرة شاردة، وثم زيادات من غير الطرق التي ذكرناها، جلبنا بعضها، ونبَّهنا على ما أمكن منها، والله وليّ التوفيق» [ص ٢].

ومن مظاهر إعجابه بكتابه، وأنّه أتى فيه بما لم يُسبَق إليه، قوله أثناء تناوله للجانب الفقهيّ؛ عن رأيه في العدالة والمروءة: «وهذه نكتة بالغة في هذا الفصل، تغلغل القول بها، لعلّك لا تجدها بهذا البيان في غير هذه الأوراق»[ص٤١].

ولم يفته أن يُنبِّه إلى ما حدث في بناء الكتاب من استطراد؛ فتابع قائلا:: «وقد طاش سهم القول - بما اعْتَرَضَ -، عن الغرض؛ فلْنكتفِ بما اقتضبناه من معقول ومنقول، ونعود إلى بغيتك فنقول» [ص٤١].

كما أحس بتوسُّعه في الحديث عن الجانب البلاغي في الحديث، كما سنرى في النقطة السادسة.

خامسا: بعض ما تضمّنه الحديث من الفقه

«في استهلال هذا الحديث من الفقه حسن عشرة الرجل مع أهله وتأنيسهن واستحباب محادثتهن بما لا إثم فيه (...). وهكذا ترجم البخاري عليه: (**باب حسن المعاشرة مع الأهل**)، وقد وردت الآثار الصَّحيحة بحسن عشرته ﷺ لأهله ومباسطته إياهم» [ص٣٢].

«وفيه من الفقه منع الفخر بحطام الدنيا وكراهته (...).

وفيه من الفقه جواز إخبار الرجل زوجه بصورة حاله معهم، وحسن صحبته إياهم، وإحسانه إليهم، وتذكيرهم بذلك تطبيبًا لأنفسهم، واستجلابًا لمودَّتهم (...).

وفيه من الفقه إكرام الرجل بعض أزواجه بحضرة ضرائرها، بما يراه من قول أو فعل» [ص٣٣].

«وفيه من الفقه جواز الحديث عن الأمم الخالية (...)؛ لأنَّ في سيرهم اعتبارًا للمعتبر (...)؛ فإن في هذا الحديث - إذا حدَّث به النساء - منفعةٌ في الحضِّ على الوفاء للبعولة، والنَّدْب لقَصْر الطرف والقلب عليهم، والشكر لجميل فعلهم، وحسن المعاشرة لهم، كحال أم زرع وما ظهر من إعجابها بأبي زرع، وثنائها عليه وعلى أهله، وشكرها إحسانه لها، واستصغارها كل شيء بعده.

وبسبب قصتها تمّ جلب الحديث (...)؛ مع ما فيه من التعريف بصبر الأُخَر اللاتي ذممن أزواجهن، والإعلام بما تحمَّلْنه من سوء عشرتهم وشراسة أخلاقهم؛ ليقتدي بذلك من بلغها خبرهنّ في الصَّبر على ما يكون من الأزواج، وتتأسَّى بمن تقدَّمها في ذلك» [ص٣٦ - ٣٧].

«وفيه من الفقه سؤال السائل العالم شرح ما أجمله له» [ص٤٢].

سادسا: توسُّعه في فنون بلاغية

وتوسع في هذا الجانب: فقال: «وحرَّرْت في هذا الفصل الأخير من علم البلاغة واستثرت ما في كلامهنّ من سرّ الفصاحة، وغرائب النقد، وبديع الكلام، ما فيه غُنية لمتأمِّليه؛ ممن شدا في باب الأدب شيئًا، وتطلَّع لأن يعلم صناعة الكلام، ويفهم منازع أرباب هذا الشأن» [ص٢١٥].

وقد تعرَّض لفنون البلاغة والبديع الآتية: التَّشبيه، الموازنة والمناسبة، التَّرصيع، الجناس أو المجانسة أو التَّجنيس، الطِّباق، المقابلة، التَّقسيم، لزوم ما لا يلزم، الإيغال، الاستعارة، الوحي، الإشارة، الإرداف والتتبيع، الكناية، التَّتميم، التَّسجيع والتَّكرار، المبالغة والغلو، التلاؤم أو الالتئام، الاتباع.

وهذا السيد أحمد صقر محقق كتاب الموازنة للآمدي (٣٧٠هـ)، نجده قد أعجب بالفصل الأخير من فصول (**بغية الرائد**) الذي كشف

فيه عياض عن فنون البلاغة في حديث أم زرع، فقال: «يعتبر في نظري من أروع فصول **البلاغة التطبيقيّة** في الكتب العربية، وهو يكشف عن ناحية مجهولة من مناحي عظمة عياض، وهي الناحية البلاغيّة التي ظهرت فيها شخصيته، وبرز فيها رأيه وتجلّى ذوقه الرقيق، ونقده الدقيق، وما علمت أحدا من قبلي نبّه على هذه الناحية أو أشار إليها (...). ولو انتشر منهج عياض هذا، ونهج نهجه فيه الدارسون لأساليب القرآن والحديث لغنيت الأبحاث النقدية، وتجدَّد شباب البلاغة العربيّة».

سابعا: قيمة الكتاب

قدَّم نموذجًا لما يمكن أن يكون دراسة لحديث واحد.

ويكشف شرحه لهذا الحديث الواحد خبرته العميقة بالصنعة الحديثيّة، وكيف ساق جميع روايات الحديث بأسانيده، على اختلاف رواته.

ويكشف من جهة ثانية عن طاقته في استنباط الأقضية الفقهيّة من حديث واحد، وما ينطوي عليه من أحكام وأقضية، ومدى معرفته الدقيقة باللغة والنحو والبلاغة.

وعن قيمة الكتاب في تاريخنا الثقافيّ، تكفي شهادة ابن حجر أن شرح القاضي عياض لهذا الحديث؛ كان أجمع الشُّروح وأوسعها، ومنه أخذ غالب الشراح بعده[١].

---

(١) فتح الباري: ١١/١٦٣ - ١٦٤.

ثامنا: شيء من الخاتمة وروح المنهج

وأنهَى كتابه بما هو أقرب إلى روح الخاتمة، مع التلميح إلى جوانب منهجيّة يُذكِّر بها قارئه، قال:

«هنا انتهى بنا القول (...)، وقد احتوى على جمل من العلم حسان، وفِقَر من ضروب الأدب غِراب، وخرَّجنا فيه نحو عشرين مسألة من الفقه، ومثلها من العربيّة، مع كثرة ما ذكرنا فيه من كلام الشارحين وأصحاب المعاني، وترجيح الصواب، وتوليد كثير ممّا لم يتقدّم فيه كلامٌ بَلَغَه علمي...

واقتصرتُ في أكثر ما ذكرتُه من اللغات على رفعها إلى ذاكرها من مقانع هذا العلم، واستغنيتُ بذلك عن الشاهد إلا في النّادر؛ حرصًا على الاختصار، واكتفاءً بأولئك القدوة، إذ هم المقلَّدون في ذلك، وذكرت الشواهد في المعاني تمهيدًا لها...

وحرَّرْتُ في هذا الفصل الأخير من علم البلاغة واستثرت ما في كلامهنّ من سرّ الفصاحة، وغرائب النقد، وبديع الكلام، ما فيه غُنية لمتأمِّليه (...) وعلى الله - جلَّ اسمه - الاعتماد في العفو على الزلل، والرغبة في غفران **المباهاة في القول والعمل**...» [ص٢١٤ - ٢١٥].

* * * *

الفصل الرابع

إسهام عِيَاض في التَّنظير لقراءة الكتاب المخطوط

تمهيد:

المبحث الأول:

نظرات عِيَاض في التعامل مع الكتاب المخطوط

المبحث الثاني:

مع كتاب الإلماع إلى معرفة أصول الرِّواية وتقييد السَّماع

الفصل الرابع
إسهام عِيَاض في التَّنظير لقراءة الكتاب المخطوط

تمهيد:

ارتباط تراث الإسلام بدين إلهيٍّ؛ جعل أهل العلم بذلك التُّراث طوال تاريخهم؛ يسعَوْن جاهدين، كلٌّ حسب مجال اهتمامه إلى تحرّي الضبط في التعامل مع النّصوص، والتَّدقيق في فهمها؛ لخطورة ما يمكن أن يُستنبط منها.

ولما كانت اللغة العربيّة أداة التَّواصل مع ذلك التراث؛ نِيط بها النظر في كيفية فهم النُّصوص وطرقها في الأداء وتبيُّن الحقائق؛ ومن هنا كان تحقيق النُّصوص متأصِّلا في جذور معارف المسلمين، وكان من الطبيعيّ أن تواكب تلك المعارف الدّينية خاصَّة، ومنذ نشأتها، ما يدعو إلى ضبطها والتحقُّق منها.

يقول رمضان عبد التواب (تـ ٢٠٠١م): «لقد سبق العرب علماء أوربا إلى الاهتداء إلى القواعد التي يقابلون بها بين النُّصوص المختلفة لتحقيق الرِّواية، والوصول بتلك الأصول إلى الدرجة القصوى من الصِّحَّة»[١].

(١) مناهج التحقيق بين القدامى والمحدثين، ص١٣.

ولمّا كانت اليد هي أداة الكتابة، كان من البداهة بمكان؛ أن يحتاج قارئ الكتاب إلى معرفة واسعة بلغة ذلك التُّراث؛ إذ يُصبح في مواجهة نص لغوي؛ يستدعي الفهم والضبط والتحقّق، وخاصة عندما تتعدّد نُسخه ويقتضي فهمه المقابلة بينها، وإعمال النظر في لغته وأساليبه في الأداء.

ويأتي هذا الفصل ليقدِّم لنا تجربة القاضي عِيَاض في قراءته للكتاب المخطوط، وما أسهم به في التنظير لكيفية التّعامل معه. وقد اتضح لي أن علم عياض - فيما وقفت عليه من كتبه - سار في مجمله في موكب تحقيق الكتاب المخطوط.

وقد تمّت الإشارة في الفصل الأول من هذا البحث، إلى ما كان يتمتّع به عياض من ثقافة لغوية تجعل منه قريبًا من ثقافة اللغويِّين أصحاب المعاجم. فهو يقول - مثلا - في كتاب: (الغنية) عن غريب ابن قتيبة:« قرأته على القاضي الشهيد ابن الحاج التجيبي في داره بقرطبة، وعارضت كتابي بكتابه (...)، وصحَّحت كثيرًا من شواهده وعويص حروفه علي أبي الحسن بن سراج»[ص٤٨].

كما ذكر أنه قرأ عليه (الغريبيْن) جميعه للهَرَوِيّ (٤٠١هـ)؛ أي غريب القرآن وغريب الحديث [ص٢٠٢].

وهذه الكتب من أصول علم الغريب وعلم اللغة على السواء؛ لما للغة القرآن ولغة الحديث من قيمة شامخة في البلاغة العربيّة، ولما لها من أهمِّيَّة في ضبط لغة القرآن ولغة الحديث.

وذكر الباحث: عبد العليّ الودغيري أن عِيَاضًا كان» ذا ثقافة لغويّة متمكنة تجلت في معرفته ورواياته لأصول اللغة وكتب الغريب، واستعماله لهذا الرصيد الثقافي في سائر كتاباته[1]».

وقد اتَّضح لي ارتباط علم عِيَاض بالتحقيق في فكره؛ فيما اعتبرتُه مقدِّمة للعلم في مقدمة كل من (**مشارق الأنوار**)، وكتاب (**المعلم بفوائد صحيح مسلم**)، أمّا مجهوده الرائد في الموضوع؛ فهو ما بثّه في كتابه (**الإلماع**). ومن هنا اقتضت طبيعة هذا الفصل، أن أتناول ما وقفته عليه من نظرات لعياض في تعامله مع الكتاب المخطوط.

وبعد إشارة إلى أصول علم الحديث قبل عِيَاض، أبدأ بما كان له من نظرات في تحقيق الكتاب المخطوط في كتابيْه المذكوريْن أولا؛ لأتتبّع بشيء من التفصيل ما ورد من ذلك في كتاب (**الإلماع**).

* * * *

---

(١) مقال: **القاضي عياض اللغويّ**، ضمن عدد المناهل، رقم ١٩، ص٤٣٢ - ولاحظ الباحث أن القفطيّ (٦٤٦هـ) ذكره في زمرة النَّحويِّين في كتابه: **إنباه الرواة على أنباه**.

المبحث الأول:
نظرات عِيَاض في التعامل مع الكتاب

أولا: أصول علم الحديث قبل عِيَاض

إذا كان القرآن قد تكفلَّت عناية الله بحفظه وصيانته؛ فإنَّ الله تعالى هيّأ جهود علماء الحديث لحفظ السنة النبويّة وصيانتها. وهؤلاء العلماء «حرّروا القواعد التي وضعوها لقَبول الحديث، وهي قواعد هذا الفن، وحقَّقوها بأقصى ما في الوُسع الإنسانيّ؛ احتياطًا لدينهم. فكانت قواعدهم التي ساروا عليها أصحَّ القواعد للإثبات التاريخيّ وأعلاها وأدقّها (...)، وقلّدَهم العلماء في أكثر الفنون النقليّة، وإن أعرض عنها - في هذه العصور المتأخرة - كثيرٌ من الناس، وتحامَوْها بغير علم ولا بَيِّنة.

وقلّدهم فيها العلماء في أكثر الفنون النقليّة، فقلّدهم علماء اللغة، وعلماء الأدب، وعلماء التاريخ، وغيرهم. (...)، وطبَّقوا قواعد هذا العلم عند إرادة التَّوثيق من صحة النَّقل في أي شيء يُرجع فيه إلى النقل، فهذا العلم في الحقيقة أساسٌ لكل العلوم النقليَّة»[1].

---

(١) **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**: ابن كثير (٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر (مقدمة المحقق)، ص٦.

وأهمّ من صنَّف في قواعد التحديث وأصوله قبل عِيَاض:

١ - الرَّامَهُرْمُزيّ (الحسن بن عبد الرحمن ٣٦٠ هـ) صاحب كتاب: (**المحدِّث الفاصل بين الرَّاوي والواعي**)، ويُعَدُّ أوَّل من صنَّف في هذا الفن.

٢- الحاكم النَّيسابوريّ (محمد بن عبد الله ٤٠٥ هـ)، صاحب كتاب: (**معرفة علوم الحديث**).

٣- أبو نُعيْم الأصفهانيّ (أحمد بن عبد الله ٤٣٠ هـ)، وقد عمل على كتاب الحاكم مُستخرَجًا.

٤ - الخطيب البغداديّ (أحمد بن علي ٤٦٣ هـ)، صنَّف كتابًا في أصول الحديث سمّاه: (**الكفاية في علم الرواية**)، وآخر في آداب الرواية سمّاه: (**الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع**).

وجاء القاضي عِيَاض ليضع كتاب (**الإلماع إلى معرفة أصول الرِّواية وتقييد السَّماع**)، بعد أن طُلب منه أن يصرف عنايته «إلى تخليص فصول في معرفة الضبط، وتقييد السَّماع والرِّواية، وتبيين أنواعها عند أهل التحصيل والدِّراية». فصرف عِيَاض عنايته للتأليف في هذا الموضوع لأول مرَّة في المغرب، وقال مخاطبا سائلَه:

«ولم يَعتنِ أحدٌ بالفصل الذي رغبتَه كما يجب، ولا وقفتُ فيه على تصنيف يجد فيه الراغب ما رغِب؛ فأجبتُك إلى بيان ما رغبتَ من فصوله، وجمعتُ في ذلك نُكَتًا غريبة من مقدمات علم الأثر وأصوله»[ص٤٣][١].

(١) ملاحظة: الأرقام الواردة في المقالة بين معقوفيْن هكذا []، تشير إلى أرقام الصفحات من هذه الطبعة للكتاب.

ولاحظ محقق الإلماع السيِّد أحمد صقر (١٩١٥ - ١٩٨٩م) أنَّه جمع موادَّ كتابه من مؤلَّفات المشارقة ولا سيَّما من كتاب (**المحدِّث الفاصل**) للرَّامهرمزي، و(**معرفة علوم الحديث**) للحاكم، و(**الكفاية في قوانين الرِّواية**)، و(**الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السامع**)، وغيرهما من كتب الخطيب البغداديّ. وقد ذكر القاضي عِياض في كتابه: (**الغُنْية**) - وقد ترجم فيه لنحو مائة شيخ ممن أخذ عنهم رواية أو إجازة - أنه روى تلك الكتب وغيرها من كتب المشارقة في علوم الحديث [ص٢٢].

ومن المعروف أنَّه من مطالع القرن الهجريّ الرابع، بدأ الناس يأخذون العلم من الصُّحُف - بعد أن كانوا يأخذونه من أفواه الرجال -، وأحسَّ علماء الحديث بضرورة وضع قواعد تساعد على قراءة تلك الصُّحف وضبطها، ومحاولة الوقوف على الوجوه التي يرتضيها لها مؤلفوها، وترتضيها الحقيقة التّاريخيّة الممكنة.

وإذا كان الخلاف في شأن كتابة الحديث قائما خلال العهود الأولى؛ فقد تقرَّرت كتابة الحديث بالإجماع. وبفعل التحوُّلات الثقافيّة العامّة وجد طالب العلم نفسه في مطالع القرن الرَّابع، يواجه الكتُب المخطوطة، ويُعاني من المقابلة بين نسخها، ورواياتها وتخريج نصوصها، وتحديد محتوياتها. وهذا المجهود يضع قارئ هذه المخطوطات في قلب ما اصطُلِحَ عليه بتحقيق النصوص، كما أرسى أصولها علماء الحديث، وتقرَّرت اليوم في أعمال المستشرقين والباحثين من غيرهم على السواء.

والقاضي عِيَاض بتأليفه لكتابه: **(الإلماع إلى معرفة أصول الرِّواية وتقييد السَّماع)**، أسهم في تقريب المخطوطات من أفهام القُرّاء، ووضع عِدَّة أبواب في كتابه تُفيد في قراءة المخطوطات وضبطها وتصحيحها.

ثانيا: علم عِيَاض يقوم على الضبط والتَّصحيح والتَّحقيق

إذا نظرنا إلى في الفصليْن الثالث والرابع من هذا البحث، نجد فيهما عياضًا مهتمًّا بغريب الحديث، مشكله ومختلفه، صحيحه وسقيمه، مع اتِّساعه في روايات الأمهات، بأكثر طرقها وأسانيدها ونُسخها. ومن المعلوم أن العناية بالرواية تقوم على المقابلة بين النُّسخ بضبطها وتصحيحها وتحقيقها على الأصول الصَّحيحة.

ولاحظ محقِّقا كتاب **(التَّنبيهات)** لعياض أنه كان صاحب اهتمام شديد بالتحقيق وجمع الأصول، وأنّه اقتنى لنفسه **أعلاقًا من أمهات الشيوخ**، وجمع الأمهات والمصادر من مختلف المدارس المالكيَّة والمصريّة والبغداديّة والأندلسيّة[1].

ووضع المحقِّقان للمبحث الرابع من مقدمة **التنبيهات** عنوانًا هكذا: **أثر القاضي عياض في فنِّ التحقيق**. وقالا في نهايته إن إسهامه في ميدان التحقيق ما زال يستحقُّ الكثير من العناية[2].

وقدّم عِيَاض نظرات في مجال التحقيق عبر رحلته الدائمة مع عالم الكتب المخطوطة، من خلال كتابيْه: **(الإلماع)** و**(التنبيهات)**. وتوقّف

---

(١) **التنبيهات**، مقدمة المحققيْن، ص٣١.

(٢) **نفسه**، ص ٦١.

الباحثون أمام تلك النظرات ؛ فوجدوها من الآثار الرائدة التي أسهمت في وضع منهج التحقيق للكتاب المخطوط ؛ إذ اعتبر جمعَ النُّسخ لبلوغ نص مستقيم أولا ، والمقابلة بينها هما الأساس في إخراج كتاب من الحالة التي كان عليها مخطوطًا.

ثالثا: وقفة مع كتاب: (مشارق الأنوار على صِحاح الآثار)

مما يمكن أن يعتبر قديما في **مقدِّمة العلم**، والمدخل إلى البحث حديثا ؛ ما أورده عِيَاض في مقدِّمة كتاب **(مشارق الأنوار)** ؛ ممّا يمكن اعتباره نظرات في كيفية التعامل مع نسخ الكتاب ؛ وذلك في الأمور الآتية:

١- التَّذكير بطريقة السَّلف في التَّعامل مع الحديث

لاحظ عِيَاض ما حدث من جهل أو تجاهل في طريقة تصحيح الحديث ، وما أصبح سائدًا من التَّساهل في التحرّي والضبط ؛ فراح عِيَاض يُذكِّر أهل زمانه من أهل الحديث بطريقة السّلف من أهل العلم بكيفية التعامل مع الحديث النبويّ الشَّريف. ويمكن إيجاز ما تمّ إنجاز وتقريره في النقاط الآتية:

أ - إقرار الرَّاوي بما سمعه كما سمعه ورواه.

ب - التَّنبيه على ما انتقده في ذلك ورآه حتى يجمع الأمريْن ، ويترك لمن جاء بعده النظر فيهما.

ج - طرْح الخطأ البيِّن ، والإضراب عنه جملة.

د - أو تبييض مكانه والاقتصار على رواية الصواب.

هـ - أو الكناية عنه بما يفهم لا على طريق القطع.

٢ - الجسارة في إصلاح الحديث خسارة

ومع التَّساهل في ضبط متن الحديث، أثناء مدارسته؛ ظهر **التَّجاسر** عند بعضهم في زمانه على تصحيح الكتب؛ مما أصبح بعضهم يعتبره مخالفًا للصواب. وما كان من هذا **المُتجاسر** على تصحيح الحديث بدون علم؛ إلا أن «غيَّرَ الروايةَ بمنتهى علمه، وقَدْرِ إدراكه، وربما كان غلطُه في ذلك أشدَّ من استدراكه؛ لأنَّه متى فتح هذا الباب لم يوثَق بعدُ بتحمُّل رواية، ولا أنِس إلى الاعتداد بسماع، مع أنه لا يسلم له ما رآه (...)؛ إذا فوق كل ذي علم عليم؛ ولهذا سدَّ المحقِّقون باب الحديث على المعنى وشدّدوا فيه؛ **وهو الحق الذي أعتقدِهُ ولا أمتريه**؛ إذ باب الاحتمال مفتوح، والكلام للتأويل مُعرَّض، وأفهام النّاس مختلفة (...). **والمرء يُفتَنُ بكلامه ونظره، والمغترّ يعتقد الكمال في نفسه**.

فإذا فُتح هذا الباب وأُورِدت الأخبار على ما يُتفَّهم للرّاوي منها؛ لم يتحقّق أصل المشروع، ولم يكن الثاني بالحَكَم على الأول بالأولى من كلام الثّالث على الثّاني؛ فيندرج التّأويل وتتناسخ الأقاويل(...)؛ ففي الحديث حجّة وكفاية وغُنْيَة» [١/٤].

فهذا **المُتجاسر** ذهب إلى رواية الحديث بالمعنى، وغاب عنه الإقرار بما سمعه كما سمعه، دون تزيُّد أو ادّعاء، أو بلغة عِيَاض دون جَسارة.

قال عِيَاض: » **وأما الجسارة فخسارة**، فكثيرًا ما رأينا من نبَّه بالخطأ على الصّواب؛ فعكس الباب، ومن ذهب مذهب الإصلاح والتّغيير؛ فقد سلك كل مسلك في الخطأ ودلَّاهُ رأيُه بغرور«[١/٤].

ويتّضح ممّا سبق أن عِيَاضًا يرفض التَّساهل في التحرِّي عن حقيقة الحديث، والتَّنبيه إلى كيفية تصحيحه وضبطه، ومعتمده في كل هذا أن يُؤَديَ الرَّاوي ما سمع من الحديث **كما سمعه**، كما تقرّر في **دعاء** النبيّ ﷺ: (**نضَّر الله امْرًا سمع مقالتي فأدّاها كما سمعها**)، مع اشتراط الحفظ والوعي في السَّماع والأداء. وبهذا يُمنَع نقل الخبر على المعنى كما كان في منهج السَّلف، ويتمّ الاكتفاء برواية الصواب.

رابعا: وقفة مع علوم الحديث من كتاب: (إكمال المُعْلِم)

ممّا هو أقرب إلى مقدمة العلم، ما ساقه عِيَاض من مسائل لها اتِّصال بعلوم الحديث ذكرها الإمام مسلم في **مقدمة صحيحه**، وقام عِيَاض ببسطها. وفي نهاية شرحه لها، قال: » والكلام في هذا الباب كثير يحتاج إلى بسط وقد ذكرنا منه ما يُحتاج إليه من له تهمّم بهذا الباب وعلمه، وبسطنا في هذه الفصول في كتاب (**الإلماع لمعرفة أصول الرِّواية وتقييد السَّماع**)، وأشرنا منه إلى نكت غريبة، لعلك تجدها مجموعة في غير هذين الكتابين«[ص ٣٨٣].

ويتضح من هذا أن ما جاء في مقدمة (**الإكمال**) حول مسائل علوم الحديث؛ يُعتبر إضافة وتكميلا لما أورده في كتابه (**الإلماع لمعرفة أصول الرِّواية وتقييد السَّماع**).

خامسا: وقفة مع كتاب:(التَّنبيهات المستنبَطَة على الكتب المدوَّنة والمختلَطَة)

١ - موقع الكتاب في تصويب المتن الفقهيّ المالكيّ

يحدثنا عياض بأن أسد بن الفرات بن سنان القيرواني (٢١٤هـ)، كان أول من شرع في وضع المدوّنة، فكانت تسمى الأَسَدِيَّة؛ وهي عبارة عن أسئلة سألها أسد بن الفرات عبد الرحمن بن القاسم (١٩١هـ) التي أجاب عنها بما سمعه من شيخه الإمام مالك (١٧٩هـ).

وأخذ سحنون (٢٤٠هـ) الأَسديَّة، ثم رحل بها إلى ابن القاسم،« فسمعها منه، وأصلح فيها أشياء كثيرة، رجع ابن القاسم عنها، وجاء بها إلى القيروان؛ وهي في التأليف على رتبة ما كانت عليه (كتب أسد) غير مرتبة المسائل، ولا مرسَّمة التَّراجم».

وهكذا أسقط ابن القاسم من الأَسديَّة ما كان يشكّ في نسبته إلى مالك. أمّا سحنون» فنظر فيها نظرًا آخر، وبوَّبها، وطرح مسائل منها، وأضاف الشكل إلى شكله، على رتبة التّصانيف والدّواوين؛ فسمِّيت تلك (**الكتب المدوَّنة**). وبقيت منها بقية لم ينظر فيها ذلك النّظر؛ فبقيت على أصلها من تأليف أسد؛ فسمِّيَت ب(**المختلَطَة**) لاختلاط مسائلها[١]».

---

(١) التنبيهات المستنبطَة على الكتب المدوَّنة والمختلَطَة، تحقيق: د. محمّد الوثيق ود. عبد النعيم حميتي:١/١٨ - ١٩.

وما دونه سحنون، ونقَّحه ورتّبه وبوّبه؛ أطلق عليه **مدوّنة**، وأصبح المصدر الثاني في الفقه المالكيّ.

وهنا تتَّضح مكانة كتاب:(**التَّنبيهات المستنبَطَة على الكتب المدوَّنة والمختلَطَة**) للقاضي عِيَاض ومدى أهمّيّته في الفقه المالكيّ؛ إذ هو عبارة عن مراجعة علميّة لما انتهت إليه الكتابات في مجال الفقه المالكيّ؛ وتلك هي **التنبيهان المستنبطَة**؛ التي استطاع عِيَاض من خلالها أن يحفظ لذلك الفقه صحَّته.

فموضوع الكتاب: مواجهة لما في المدوّنة من اختلاف الروايات، وتأويلات المختصرين لها، واختلاق الشارحين لنصوصها؛ ومن هنا قال د. محمّد بنشريفة إن كتاب (**التنبيهات**)«يعتبر عمدة ومرجعا لحل ألفظ المدونة ومشكلاتها»[١]. أمّا المحققان المغربيان فيعتبران عمل عياض مفتاحا لمن أراد أن يشتغل بتحقيق المدونة[٢].

٢ - مطالبة المتفقِّهة ومحاور الكتاب

وفي حديث عِيَاض عن سبب تأليف الكتاب؛ يُحدِّد مطالب المتفقهة من أهل زمانه، ومن خلالها يتضح أن تحقيق الجوانب الفقهيّة يقتضي ضبط ألفاظ المدوَّنة؛ فاستجابت محاور الكتاب لمطالب المتفقِّهة، وجاءت على الشكل الآتي:

---

(١) **القاضي عياض سيرة موجزة**، ص ٨.

(٢) مقدمة التحقيق: التنبيهات المستنبطَة على الكتب المدونة المختلَطَة:١/٨

يقـول بعـد البسـملة والحمدلـة:: »وبعـد؛ فـإن أصـحابنا مـن المتفقِّهـة - أسعدنا الله وإياهم بتقواه - رغبوا في الاعتناء بمجموع يشتمل على:

أ - شرح كلمات مشكلة وألفـظ مغلّطَة؛ ممـا اشتملت عليـه الكتـب المدوَّنة والمختلطَة، اختلفت الرِّوايات في بعضها، ومنها ما أُرتِج على أهل درسـها وحفظهـا. وربمـا اختلـف المعنـى لـذلك الاخـتلاف فحُمـل علـى وجهيْن، أو تحقق الصواب والخطأ في أحد اللفظيْن.

ب - وفـي ضـبط حـروف مشـكلة علـى مـن لـم يعتنِ بعلـم العربيـة والغريب.

ج - وأسماء رجال مهملة لا يُعلم تقييدها إلا من تهمّم بعلـم الرجـال والحديث، وقد استمرَّت روايات الأشياخ في الكتـاب فـي كثيـر منهـا علـى الوهم الصريح، والتَّصحيف القبـيح؛ لتـوفر عـامتهم وجمهـورهم علـى علـم المسـألة والجـواب، وتفـرغهم لـذلك عـن التحقُّـق بعلمـيْ الأثـر والإعـراب (...).

د - وأضـفت إلـى الغـرض المطلـوب بيـان معـاني الألفـاظ الفقهيّـة الواقعـة فـي هـذه الكتـب، وكيفيـة تجوزهـا عـن موضـعها، وأصـل اشـتقاق أصولها وفروعها[١]».

---

(١) نفسه: ١/ ٥ - ٧. وعن كتابـه (**التنبيهات**) قـال ابـن خَلِّكـان: جمع فيه غرائـب وفوائد: ٣/٤٨٣.

٣ - نموذج لما تحتاجه الأسماء من بيان

وعن جانب التحقيق، أكتفي بالمثاليْن اللذين بدأ بهما، والأغرب فيهما أن يكونا ممّا تحتاجه الأسماء من بيان، ويكونا في اسميْن علميْن ارتبطا بوضع **المدوَّنة**، وعليهما مدار تأليفها وتصحيحها وتنقيحها وترتيبها. قال عياض: «ومما يحتاج إلى بيانه في هذه الأسماء؛ ما يقع فيه كثير من الناس في اسم نسب ابن القاسم (العُتَقِيّ) بضمّ العين المهملة وفتح التاء؛ وهو نسب مولاه؛ فإنه عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة - مولى زبيد بن الحارث العُتَقِيّ - منسوب إلى العُتَقَاء؛ وهم جماعة من العرب مُنَّ عليهم فسُمُّوا العُتَقَاء لذلك. ومسجده بمصر يعرف بمسجد العُتَقَاء. كذا قيَّده أهل المعرفة بعلم الرّجال (...). وأكثر الناس يضمّون التاء، وهو خطأ، ويفتحها على الصواب؛ قيَّدتُه على **المتقنين** وأهل العلم.

وأخبرني الفقيه أبو بكر ابن عطية عن بعض شيوخه المصريّين أنه قال له: إنما هو الغَيَفِيّ؛ بالغين المعجمة المفتوحة وياء باثنتيْن تحتها ساكنة، وفاء، منسوبة إلى (غَيْفَة)؛ قرية على مرحلة من مصر (...)؛ وهو في نسب أبي القاسم غلط، والصواب ما ذكرناه قبل.

وأمّا سَحْنُون فالذي سمعناه من جماهير شيوخنا **المتقنين**، وسائر المحدثين والفقهاء، بفتح السِّين. وبعض المتأدِّبة والمتفقِّهة يقولون بضم السِّين. ويقولون: إنه لا يوجد فَعلول في اللسان العربيّ، وقد أنكر عليهم هذا **الحُذَّاقُ**، ووجّهوا وجهه بما ليس هذا موضعه. والصّواب ما قاله الجمهور.

وسمعتُ بعض مشايخي يحكي عن بعض شيوخه بإفريقية؛ أنه إنما سمِّيَ بسحنون - اسم طائر حديد -؛ لحدَّة ذهنه في المسائل، وسحنون لقب، واسمه عبد السّلام، وكنيته أبو سعيد رحمه الله»[١].

سادسا: مكانة كتاب (الإلماع) في مجال تحقيق الكتاب المخطوط

ولأهمِّيَّة النظرات التي أودعها في كتاب: **(الإلماع إلى معرفة أصول الرِّواية وتقييد السَّماع)**، أشير هنا إلى مكانته في مجال تحقيق الكتاب المخطوط. فقد قيل إن هذا كتاب: لو لم يؤلِّف عِيَاض غيرَه؛ لكان به مفخرة المغرب على امتداد الزمن الثقافيّ.

وإعجابًا به، وتحت تأثير منه؛ ألف د. أسعد رستم (١٨٧٩ - ١٩٦٥م)، (مؤرِّخ لبنانيّ من أسرة مسيحيَّة) كتابه: **مصطلح التاريخ**. ذكر في مقدمته أنه حضر لاحتفال الحكومة السُّورية سنة ١٩٣٦م بمرور ألف سنة على وفاة المتنبي، وكان آنذاك منكبًّا على مطالعة كتب مصطلح الحديث، فوقف أثناء قراءاته لمخطوطات المكتبة الظاهريّة، وقال:

«ومن أهمِّ ما وجدتُ فيها نسخة قديمة من رسالة القاضي عِيَاض في علم المصطلح، كتبها ابن أخيه سنة ٥٩٥ للهجرة. وكنتُ قد قرأت عنها شيئًا في بعض رسائل المصطلح؛ فاستنسختها بـ(الفوتوستات)، وبدأتُ بدرسها وتفهُّم معانيها؛ فإذا هي من أنفس ما صُنِّف في موضوعها. وقد سما بها القاضي عِيَاض إلى أعلى درجات العلم والتدقيق في عصره.

---

(١) نفسه:١/١٤ - ١٧.

والواقع أنه ليس بإمكان أكابر رجال التَّاريخ اليوم أن يكتبوا أحسن منها في بعض نواحيها، وذلك على الرغم من مرور سبعة قرون عليها. فإنَّ ما جاء فيها من مظاهر الدقَّة في التفكير والاستنتاج تحت عنوان (**تحرِّي الرواية والمجيء باللفظ**)؛ يضاهي ما ورد في الموضوع نفسه في كتب الفرنجة في أوربا وأمريكا.

والواقع أن (الميثودولوجية) الغربية التي تظهر اليوم لأول مرة بثوب غربيّ، ليست غريبة عن علم مصطلح الحديث، بل تمُتُّ إليه بصلة قوية. فالتاريخ دراية أولا ثم رواية، كما أن الحديث دراية ورواية.

ولو أن مؤرخي أوربا في العصور الحديثة اطّلعوا على مصنَّفات الأئمة المحدِّثين - أمثال - عِيَاض - لما تأخَّروا في تأسيس علم (الميثودولوجية) إلى أواخر القرن الماضي»[1].

ومن المعروف أن حركة تدوين الحديث واكبتها محاولات لوضع قواعد للضبط والصيانة؛ ممّا أطلق عليه علم مصطلح الحديث.

وسنرى من خلال النظرات التي بثَّها عياض في كتابه هذا كيف تقررت كيفية التعامل مع النَّصّ المخطوط، وكيف يتمّ استكشاف الحقيقة الثاوية فيه، وكيف كان بنظراته تلك رائدًا في مجال تحقيق الكتاب المخطوط.

---

(١) **مصطلح التاريخ** (بحث في نقد الأصول وتحري الحقائق التاريخية وإيضاحها وعرضها وفيما يقابل ذلك في علم الحديث): د. أسعد رستم، ص١٢. والميثودولوجيا: :علم المناهج.

المبحث الثاني: مع كتاب:
(الإلماع إلى معرفة أصول الرِّواية وتقييد السَّماع)

أولا: مع موضوع الكتاب ودواعي تأليفه والسَّبق الزمني فيه

رأينا أن عِيَاضًا لاحظ أنَّ الكتُب في عصره لحِقها التغيير والفساد، وشاع فيها التحريف وذاع التصحيف؛ فكان موضوع (مشارق الأنوار): تحقيق نصوص الموطأ والصحيحيْن، وموضوع (**إكمال المُعْلِم بقواعد صحيح مسلم**)؛ الكشف عن أسراره وبيان غامضه ومُشكله، وتقييد مُبهمه ومُهمله، والتنبيه على ما وقع فيه من اختلال لبعض رواته في أسانيد متونه.

وقد رأينا عِيَاضًا، يعتبر ما ساقه في (**إكمال المعلم**) من مسائل تتصل بعلوم الحديث إضافة وتكميلا لما أورده في كتابه (**الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع**)؛ مشيرًا إلى ذلك بقوله: «والكلام في هذا الباب - يعني صيغ التحمُّل - كثير، يحتاج إلى بسط، وقد ذكرنا منه ما يُحتاج إليه من له تهمّم بهذا الباب وعلمه، وبسطنا في هذه الفصول في كتاب **الإلماع لمعرفة أصول الرِّواية وتقييد السَّماع**، وأشرنا منه إلى نكت غريبة، لعلك تجدها مجموعة في غير هذين الكتابين».

وبالرغم مما بذله في (مشارق الأنوار) و(إكمال المعْلم) ؛ مما يُفيد في تحقيق الكتب المخطوطة وفي أساليب التعامل معها ؛ فإني أكتفي هنا بالوقوف عند كتابه (الإلماع) الذي ألَّفه في علوم الحديث ، وما ورد فيه من أصول تُفيد في ضبط النُّصوص وتحقيق الكتب المخطوطة.

وبكلمة مقتضبة عن كتاب (الإلماع) ومقدمته ؛ يلاحظ أن عنوان الكتاب يوحي: بالمعرفة المختصة ببيان أصول رواية الأحاديث ، وتقييد سماعها وكيفية ذلك.

وعن موضوع الكتاب يقول في مقدمته: »تلخيص فصول في معرفة الضبط وتقييد السَّماع والرِّواية ، وتبيين أنواعها عند أهل التحصيل والدِّراية ، وما يصحُّ منها وما يتزيّف ، وما يتفق فيه من وجوهها ويختلف» [ص٣].

وعن دواعي تأليف الكتاب ، يقول: »أيها الراغب في صرف العناية إلى تلخيص فصول في معرفة الضبط والتقييد والسماع والرواية...» [ص٣].

وعن قضية سبقه إلى النظر في علم الحديث من حيث الدراية ، أو ما عرف بعلم مصطلح الحديث ؛ يذكر أنه لم يجد مصنَّفًا في هذا الشأن ، ويقصد بالمغرب.

وعن الإعجاب بكتابه يرى أن كل فصل من فصوله عِلْمٌ قائم بنفسه ؛ ففي حديثه عن الإجازة - مثلا - يقول: »وقد تقصَّينا وجه الإجازة بما لم يُسبق» [ص١٠٧].

ثانيا: الوقوف على خطِّ الرَّاوي فقط

حدَّد القاضي عِيَاض وجوه أخذ الحديث النبويّ في ثمانية أنواع؛ بها تتحقَّق طرق تحمُّل المعرفة بالسُّنَّة.

أولها: السَّماع من لفظ الشيخ، حين يُملي، أو يُحدِّث من حفظه، أو يَقرأ من كتابه.

ثانيها: القراءة على الشيخ، أو الاستماع إليه، وقد تكون القراءة من كتاب أو حفظ.

ثالثها: المُناوَلة وذلك حين يتناول الطالب نُسخةً مصحّحة بخط الشيخ، أو كُتبتْ عنها فأقَرَّها، أو يأتيه الطالب بنسخة صحيحة من رواية الشيخ، أو بجزء من حديث فيقف عليه الشيخُ ويعرفه ويُحقِّق جميعَه ويُجيزه له [ص٧٩].

رابعها: الكتابة، ذلك أنَّ الشيخ إذا كتب شيئًا من حديثه للطالب فقد حَدَّثَه.

خامسها: الإجازة، وهي الإذن للطالب بالمشافهة أو الكتابة، أن يتولّى رواية الحديث.

سادسها: الإعلام للطالب أنَّ هذا الحديث من رواية الشيخ.

سابعها: وصيَّة الشيخ بكُتُبه عند موته أو سفره لرجل.

ثامنها: الخط، وهو الوقوف على كتاب بخط مُحدِّث مشهور يُعرَفُ خطُّه ويُصحِّحُه، وإن لم يَلْقَهُ ولا سَمِعَ منه، أو لَقِيَهُ، ولكن لم يسمع منه كتابَه فيقال: **وجدتُ بخط فلان**، وكتبتُ في كتاب فلان **بخطه** [ص١١٦ - ١١٧].

فما وُجد بخط المؤلف، أطلق عليه علماء الحديث مصطلح **وِجادَة** (بكسر الواو، مصدر مولَّد لفعل وَجَدَ). والوِجادةُ ما أُخِذَ من صحيفة؛ أي ما عُثِر عليه من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة؛ أي الوقوف على خطٍّ الراوي فقط، على حد تعبير عِياض. وذكر د. أحمد شوقي بنبين أن مصطلح وجادة ظهر عند المعافى بن زكريا (٣٩٠هـ) وعند الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ

فهل تُعتَمَدُ الوِجادةُ، ويُؤخَذُ ما فيها، أم لا؟

يقول عِيَاض: «اختَلَفَ أئمَّةُ الحديث والفقه والأصول في العمل بما وُجد من الحديث بالخط المُحَقَّق لإمام، أو أصلٍ من أصول ثِقَةٍ، مع اتفاقهم على منع النَّقل والرِّواية به: فمعظم المحدثين والفقهاء من المالكيّة وغيرهم لا يرون العمل به، وحُكيَ عن الشافعيّ جوازُ العمل به، وقالت به طائفة من نُظّار أصحابه» [ص١٢٠].

وإذا كان تقييد الحديث قد أَقَرَّتْه أحاديث نبويّة كثيرة، ووقع عليه الإجماع من جميع أئمَّة العلم، وإذا كانت مجالات الثَّقافة الإسلاميّة العربيّة أصبحت تُؤخذُ من الصُّحُف أي من الكتب المخطوطة؛ فإنه كان من الضروريّ أن **تُعتَمَدَ الوِجادات**؛ وذلك لتعذُّر شروط الرِّواية كما كانت مقرَّرة

في السَّابق. وكيف ينتشر العلم، ويتداوله النَّاس في زمن عِيَاض دون أن يستندوا إلى الكتابة؟ والحال في زمانه كما يقول: «داعية للكتابة؛ لانتشارِ الطرُق، وطولِ الأسانيد، وقلَّةِ الحفظ، وكَلالِ الأفهام» [ص١٤٩].

وهكذا أمام تشعُّبِ الأسانيد وطولها، وضعف الذاكرة والقريحة، واتِّساع مجالات المعرفة؛ أصبح طالب العلم مُطالَبًا بتحقيق النصوص، وتخريجها وضبطها على وجه يُقَرِّبُها من الأصل المُفتَرَض الذي كُتبتْ به أول مرة.

ثالثا: تحقيق النَّصّ والمقابلة بين نسخه

إنَّ الهدف الجوهريَّ من التحقيق العلميّ للمخطوط اليوم هو أن نُقدِّم قراءة صحيحة له؛ تُراعي فيه الدقَّة والضبط، مع وضع الفهارس الفنيَّة له.

فماذا تقرَّر قبل عِيَاض عند«أهل التحقيق من مشايخ الحديث وأئمة الأصوليِّين والنُّظار»؟

تقرَّر«أنَّه لا يجب أن يُحدِّث المُحدِّث إلا بما حفِظه من قَلْبِه، أو قيَّده في كتابه، وصانه في خزانته؛ فيكون صوْنُه كصوْنِه في قلبه، حتى لا يدخله ريْبٌ ولا شكٌّ في أنَّه كما سمِعَه».

وإذا رَجَعَ إلى كتاب، يُشترط ألا يرتاب في حرف منه، ولا في ضبط كلمة. وإن شكَّ في أمانة صاحبه، أو أحسَّ بتغيير في عباراته؛ لم يَجُز له الاعتمادُ على ذلك الكتاب؛«إذ الكلُّ مجمعون أن لا يُحَدِّثَ إلاّ بما حَقَّقَ، وإذا ارتاب في شيء فقد حدَّثَ بما لم يُحقِّقْ أنه من قول النبيّ ﷺ،

ويُخشى أن يكون مُغيِّرًا فيدخل في وعيد من حدَّث عنه بالكذب، وصار حديثُه بالظنِّ، والظنُّ أكذبُ الحديثِ» [ص١٣٥].

ونجد الإمام مالك لا يأخذ الحديث ممن تحدّث من الكُتُب، ولا يَحفظ حديثَه، ويقول: أخاف أن يُزادَ في كتبه بالليل [ص١٣٦].

المبدأ الأول في تحقيق النَّصِّ هو الحرص على توثيقه والتشدُّد في تصحيحه، ولهذه الغاية عقد عِيَاض بابًا «في تحقيق التقييد والضبط والسماع ومَن سهَّلَ في ذلك وشدَّد»، وأكّد فيه أنَّ «التحقيق الاّ يُحدِّثَ العالمُ أحدًا إلا بما حقَّقَ» [ص١٤١].

وأول خطوة في التحقيق قديمًا وحديثًا هي جمع الأصول المخطوطة والمقابلة بينها. وعند عِيَاض لا يُعتمَد المخطوط إلاّ«إذا صحّتْ المعارضة بالأصول والمقابلة بكتاب الشيخ» [ص١٤١].

فقد رُويَ عن زيد بن ثابت أنه قال: «كنتُ أكتبُ الوحيَ عند رسول الله ﷺ، وهو يُملي عليَّ، فإذا فرغتُ قال: اقرأه، فأَقْرَأُهُ، فإذا كان فيه سَقَطٌ أقامَه» [ص١٦١].

ورُويَ عن أنس بن مالك أنَّ الصَّحابةَ كانوا يتراجعون الحديث بينهم - كأنما زُرِع في قلوبهم - أي أنهم كانوا يتعارضونه مُشافهةً [ص١٤٢].

ورُويَ عن هشام بن عُروة، قال: قال لي أبي أكَتَبْتَ؟ قلتُ: نعم. قال: قابلْتَ؟ قلت: لا. قال: لم تكتُبْ. ونُقل عن الأوزاعي قوله: مثَلُ الذي يكتُبُ ولا يُعارضُ مثل الذي يدخل إلى الخَلاء ولا يستنجي [ص١٦٠].

وقال الأخفش: «إذا نُسِخَ الكتابُ ولم يُعارَضْ، ثم نُسِخَ ولم يُعارَض؛ خرجَ أعجميًّا»(١).

وعلى أيٍّ، فالمقابلة ضرورة علميَّة؛ إذ لا بدَّ من الوقوف على اختلاف الروايات بحسب تعدُّد النُّسخ واختلافها.

والمحقِّق اليوم كما كان بالأمس يجمع نسخ المخطوطة ويُرتِّبها من حيث أهميتُها. ثم يُفاضِلُ بينها عند المقابلة، ومن البداهة أن يكون أساس المفاضلة نابعًا من طبيعتها وأهمِّيتها بالقياس إلى غيرها.

ومقابلة النُّسخ بالأصل هي مرتكز التحقيق عند القاضي عِيَاض، فهو يقول: «وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضته به؛ فمُتَعَيِّنَةٌ لا بدَّ منها. ولا يحِلُّ للمسلم النَّقِيِّ الروايةُ ما لم يُقابِلْ بأصل شيخه أو نسخةٍ تَحقَّقَ ووَثِقَ بمقابلتها بالأصل، وتكون مقابلتُه لذلك مع الثِّقة المأمون ما يُنظر فيه؛ فإذا جار حرْفٌ مُشكلٌ نظر معه حتى يُحقِّق ذلك» [ص١٥٨ - ١٥٩].

والمقابلة بنسخة الشيخ إمَّا أن تكون بمحضره، أو مع شخص آخر، أو ألا تكون المقابلة مع أحد غير نفسه، على حدِّ تعبير عِيَاض.

وظروف المقابلة تختلف باختلاف الأزمان والأشخاص، ولا شكّ أنَّ مرحلة القرن السادس، والحروب الصليبيّة تجتاح العالم العربيّ شرقًا وغربًا، على ما ينتابُه من ضعف، ويجري فيه من صراعات داخلية؛ ممّا

---

(١) المحدِّث الفاصل بين الرَّاوي والواعي: الرَّامهُرْمُزيّ (الحسن بن عبد الرحمن ٣٦٠ هـ)، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، ص ٦٨٠.

يَحول دون الحصول على النسخ، وتتبُّع مظانِّها ويجد الباحث يُقابل بغير الأصل؛ إذ لم يتمكن منه. ومع مرور الوقت ازداد الاطمئنان إلى المعارضة مع النفس. فماذا على الباحث أن يفعل؟

يقول عياض: «فليُقابلْ نسختَه من الأصل بنفسه حرْفًا حرْفًا؛ حتى يكون على ثقة ويقين من معارضتها به ومطابقتها له، ولا ينخدع في الاعتماد على نَسْخِ الثِّقَة العارف دون المقابلة، نعم ولا على نَسْخ نفسه بيده، ما لم يُقابل ويُصحِّح؛ **فإن الفكر يذهبُ، والقلب يسهو، والنظر يَزيغُ، والقلم يطغى**» [ص١٥٩ - ١٦٠].

وهنا يُحدِّد عِيَاض طريقة المقابلة حرفًا حرفًا، ويدعو إلى الاعتماد على النفس كليًا، والتسلُّح بالشكّ فيمن يثق به، كما يشكّ فيما خطَّت يداه؛ لأنَّ الإنسان تعتريه عوارض النسيان والسهو وسوء النظر وآفة التصحيف.

رابعا: تحديد النسخة الأمّ

إذا كانت المقابلة تقتضي الوقوف عند اختلاف الرِّوايات؛ فإن عِيَاضًا عقد بابًا لـ«ضبط اختلاف الرِّوايات والعمل في ذلك»، وأكّد فيه ضرورة إتقان ذلك الضبط، ومعرفته وتمييزه، وإلا اختلطت الرِّوايات، ووقع الاضطراب في النُّسخ.

وطالب القاضي الباحثَ ألاّ «يُغْفَل عند كثرة العلامات واختلافات الروايات تقييدُ ذلك في أوّل دفتره، أو على ظهر جزئه أو آخره، والتَّعريف

بكل علامة لمن هذه؛ لئلا يَنسى وضع تلك العلامات مع طول الزمن وكِبَر السِّنِّ واختلال الذكر؛ فتختلط عليه روايته، ويُشكِل عليه ضبطُه»[ص١٩٢].

فأمام تعدُّد النُّسخ ينبغي أن يتمّ ترتيبُها، وتُختار واحدة منها؛ تُتَّخَذُ نسخةً أصلية وعُمدة، وقد اصطلح على تسميتها بـالنُّسخة الأمّ، ولعل عيَاضًا كان من أوائل من استعملوا هذا المصطلح أيضًا.

فحين تختلط الروايات، ينبغي للباحث أن يتخذ نسخة أصلا يطمئن إليه، ويُطلَق على هذا الأصل مصطلح الأمّ. قال: وأولى «أن يكون الأمّ على رواية مختصّة، ثم ما كانت من زيادة الأخرى أُلحقتْ، أو من نقص أُعلم عليها، أو من خلاف خُرِّج في الحواشي، وأُعْلِمَ على ذلك كلِّه بعلامة صاحبه من اسمه أو حرف منه للاختصار؛ لا سيما مع كثرة الخلاف والعلامات، وإن اقتُصِر على أن تكون الرواية المُلحَقَةُ بالحمرة؛ فقد عمل بذلك كثيرٌ من الأشياخ وأهل الضَّبط» [ص١٨٩].

والأصل في النُّسخة الأمّ أن تكون أقرب إلى روح المؤلف. وبعد أن تُعتَمَدَ أصلا في التحقيق؛ ما زيد عليها وما نقص يُخَرَّجُ في الحاشية قصد التَّوثيق والتَّصحيح، وتوضع رموزٌ لاختصار النسخ، وهو ما يُعرف اليوم بهوامش التحقيق.

خامسا: تصحيح الخطأ وصيانة النَّصِّ

عندما يجد المحقِّق خطأ في نسخته، لا ينبغي له أن يُبادر إلى تصحيحه قبل أن يتبيّن له وجه الصواب فيه. وقد لاحظ القاضي عِيَاض أنَّ أكثر الأشياخ يحترمون النَّصَّ، وينقلون الرواية «كما وصلت إليهم

وسمعوها، ولا يُغيِّرونها في كتبهم (...)، لكن أهل المعرفة منهم يُنبّهون على خطئها عند السماع والقراءة وفي حواشي الكتب، ويقرأون في الأصول على ما بلغهم. ومنهم من يجْسُرُ على الإصلاح»[ص١٨٥ - ١٨٦].

ووجد عِيَاض، مِمَّن جَسَروا على الإصلاح كثيرًا، القاضيَ أبا الوليد هشامَ بن أحمد الوَقْشيِّ (٤٠٨ - ٤٨٩هـ)، «فإنه لكثرة مطالعاته وتفنُّنِه، كان في الأدب واللغة وأخبار الناس وأسماء الرجال وأنسابهم، وثقوبُ فهمِه، وحدَّةُ ذهنِه؛ جَسَرَ على الإصلاح كثيرًا، وربما نبَّه على وجه الصواب، لكنَّه ربما وهِم وغَلِط في أشياء من ذلك، وتَحَكَّمَ فيها بما ظَهَرَ له أو بما رآه في حديث آخر، وربما كان الذي أصلحه صوابًا، وربما غَلِط فيه وأصلح الصوابَ بالخطأ» [ص١٨٦].

وعِياض حين يُرخِّص هذه الجَسارة على الإصلاح، يدعو إلى«حماية باب الإصلاح (...)؛ لئلا يجسُر على ذلك من لا يُحسنُ، ويتسلّط عليه من لا يَعلمُ» [ص١٨٦].

فاللفظ قد يُحرّف فيتغيَّر معناه، وقد يُصاب بالتَّصحيف فيتغيّر بسبب النَّقْط، وقد يدخل في النّصّ ما ليس منه، وقد ينقص منه ما يضِلُّ به القارئ، وأمام أمثال هذه العوائق التي تحول دون التحَقُّق من النّصِّ دعا القاضي عِيَاض أهل العلم إلى ضرورة التنبيه على الخطأ عند السَّماع والقراءة في حواشي الكتب، وذلك حرصًا منه على سلامة النصِّ وصيانته. وقد حدَّد عِيّاض الطريقة السَّليمة للأشياخ في التَّصحيح، ورسمها في الخطوات الآتية:

«- يُذكر اللفظ عند السماع كما وقع، - ويُنبَّه عليه.

- ويُذكر وجه صوابه إمَّا من جهة العربيَّة أو النقل أو وروده كذلك في حديث آخر.

- أو يقرأه على الصواب،

- ثم يقول: وقع عند شيخنا أو في روايتنا كذا، أو من طريق فلان كذا، وهو أولى (...).

- أنْ تَرِدَ تلك اللفظةُ المُغيَّرَةُ صوابًا في أحاديث أخرى (...)؛ بخلاف إذا كان إنما أصلحها بحكم علمه، ومقتضى كلام العرب» [ص١٨٦ - ١٨٧].

سادسا: نقْطُ الحرفِ وشكلُه

كيف يقرأ المحقِّقُ اللفظَ على الصواب؟

يقول عِيَاض: «وأما النَّقْطُ والشَّكل فهو متعيَّن فيما يُشْكِل ويَشتبِه»[ص١٤٩].

وقد ذهب الرَّامَهُرْمُزي (٣٦٠هـ) إلى أنَّ «النَّقط لابدَّ منه، ولا حاجة إلى الشَّكل مع الإشكال، وقال آخرون: الأولى أن يُشكَل الجميعُ»[١].

---

(١) المحدِّث الفاصل بين الرَّاوي والواعي: الرامهرمزي (الحسن بن عبد الرحمن ٣٦٠ هـ)، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، ص٦٠٨.

ورأى عِيَاض من الناحية التربويَّة أن يُشْكَلَ الجميعُ ، فالمبتدئ وغيرُ المتبحِّر في العلم، لا يُميِّزُ ما أَشْكَلَ[1] مما لا يُشكِل ، وقد يقع النِّزاع على لفظة بين الرُّواة فيبقى متحيِّرًا [ص١٥٠].

فاللفظة تخرج إلى النُّور عندما تُنقَطُ وتُشْكَلُ ، وقد ساق عِيَاض أمثلة في الخلاف بين العلماء كان سببها اختلافهم في الإعراب[ص١٥٠].

ونبَّهَ هنا إلى ضرورة ضبط الأعلام ، وقال: «أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس ؛ لأنه لا يدخله القياس ، ولا قبْلَه شيء يدل عليه ، ولا بعده شيء يدل عليه» [ص١٥٤]. ويُمثل لذلك بأبي الحَوْراء (بالحاء والراء)، وأبي الجَوْزاء (بالجيم والزاي) ؛ فالأول هو ربيعة بن شيبان ، والثاني هو أوس بن عبد الله الرَّبعي[ص١٥٦].

سابعا: كيف تُضبَطُ الحروف المُشْكِلة ؟

كما تُعرَفُ الحروف المُعجَمَةُ بالنَّقط ، يدعو عِيَاض إلى ضبط الحروف المهملة لبيان إهمالها. كيف ذلك ؟

على المصحِّح «أن يرسُم ذلك الحرفَ المُشكل مُفردًا في حاشية الكتاب قُبالةَ الحرف بإهماله أو نقطه أو ضبطه ؛ ليَستبينَ أمرَه ، ويرتفِعَ

---

(١) أشكَلَ الأمرُ: التبسَ وغمُض. وأَشْكَلَ النّصَّ: ضبَطَه بالحركات. وشَكَّلَ الكتابَ: شَكَلَه ضبطه بالنقط والحركات. جاء في كتاب: **حكمة الإشراق إلى كُتّاب الآفاق** لمرتضى الزبيدي (١٢٠٥هـ):«قال بعض أهل اللغة: شَكْلُ الحروف من شَكْل الدّابّة ؛ لأنَّ الحروف تُضبَط به وتُقيَّد ، فلا يَلتبِسُ إعرابُها ؛ كما تُضبَطُ الدّابَّة بالشِّكَال» ، ضمن **نوادر المخطوطات**، تحقيق: عبد السلام هارون: ٢/ ٩٧.

الإشكالُ عنه، مما لعله يوهمه ما يُقابله من الأسطار فوقه أو تحته من نقط غيره أو شكله، لا سيما مع دقَّة الكتاب وضيق الأسطار، فيرتفع بإفراده الإشكال. وكما نأمره بنقط ما يُنقط للبيان، كذلك نأمره بتبيين المُهمل بجعل علامة الإهمال تحته، فيجعل تحت الحاء حاءً صغيرةً (...) وهو عمل أهل المشرق والأندلس» [ص١٥٧].

ويلاحظ أنَّ ترقيم الحواشي في العصر الحديث وضع حدًّا لكل مشكلاتها، فإذا كانت الملحقات لما سقط في الأصول توضع في الحواشي على الصُّورة التي حدَّدها عِيَاض، فماذا يفعل المُحقِّق إن أراد أن يوضِّح جانبًا من جوانب النصّ؛ كأن يشرح كلمةً أو يُنبّه على خطأ؟

يقول عِيَاض: «وأما ما يُكتَبُ في الطُّرَرِ والحواشي من تنبيه، أو تفسير، أو اختلاف ضبط، فلا يجب أن يُخَرَّجَ إليه، فإنَّ ذلك يُدخل اللَّبْس، ويُحتَسَبُ من الأصل، ولا يُخرَّجُ إلا لما هو من نفس الأصل» [ص١٦٤].

فهو لا يُريد في هذه الأحوال أن يوضَعَ خطُّ تخريج، حتى لا يُحسَبَ من الأصل، وإنما يوضع خطُّ التخريج لما هو من الأصل نفسه.

ولعل هذا ما حدا بالمحققين في العصر الحديث أن يضعوا هامشيْن أحدهما للمقابلة واللَّحَق، والثاني لكل ما من شأنه أن يُوضِّح النصّ. ولا شكّ أن وضع الهوامش في الأسفل قد أعطى للباحث التحكُّم في مساحة المكتوب. هذا إذا حدَثَ نقصٌ في المتن، فكيف إذا وقعتْ فيه زيادةٌ؟

ثامنا: الضَّرْبُ والحّكُّ والشَّقُّ والمَحْوُ

إذا غلِطَ النَّاسخُ وزاد في كتابته شيئًا، فإن الزائد لا يُمحى ولا يُضْرَبُ عليه، ولا يُطْمَسُ، أو يُكْشَطُ بالسِّكّين. وشيوخ الحديث - كما يقول عِيَاض - «يَكرهون حضورَ السكين في مجلس السماع، حتى لا يُبْشَرَ شيءٌ؛ لأنَّ ما يُبشَرُ منه قد يصحُّ من رواية أخرى. وقد يُسمعُ الكتابُ مرة أخرى على شيخ آخر يكون ما بُشِرَ وحُكَّ من رواية هذا صحيحًا في رواية الآخر؛ فيُحتاجُ إلى إلحاقه بعد أن بَشَرَه» [ص١٧٠].

فالإبقاء على النَّصّ مقروءًا يُعطي للنَّصِّ قيمتَه عند المقابلة. وعقد القاضي بابا «في التصحيح والتمريض والتضبيب»؛ وضع فيه مجموعة قواعد التصحيح منها:

- أن يكتب القارئ «صح» على الحرف ليُعرَف أنَّه صحيح معنىً وروايةً.

- «فإن كان اللفظ غير صحيح في اللسان: إما في إعرابه أو بيانِه، أو فيه اختلال من تصحيف أو تغيير، أو نَقَصَتْ كلمة من الجملة أخلّت بمعنى، أو بُتِرَ من الحديث ما لا يَتِمُّ إلا به: إما لتقصير في حفظ راويه، أو للاختصار (...)، أو بتقديم أو تأخير قَلَبَ مفهومَه، ونَثَرَ منظومَه» [ص١٦٦].

- في مثل هذه الحالات يوضَعُ على اللفظ، أو مكان البتْر أو الخلَل، خطٌّ أول مثل الصاد، يُسميه أهل التقييد «ضَبَّة»، ويُسمونه «تمريضًا»،

وكأنها صاد التصحيح كُتِبتْ بمدتها، وحُرِّفتْ حاؤُها ليُفرَق بينها وبين ما صحَّ لفظًا ومعنىً (...)، وكُتب عليه هذا علامةً على مرضه، ولئلا يُرتاب في صحّة روايته [ص١٦٦ - ١٦٧].

إنَّ وَضْعَ «الضَّبّة» تنبيهٌ على الخلل الواقع في التعبير، وأمانةٌ في نقل النَّصِّ من مرضه حتى يستعيد صحّةَ لفظه ومعناه. ونجد عِيَاضًا يدعو مرة أخرى ألا يتجاسر أحدٌ على إصلاح المخطوط بغير علم، فقد يصبح عين الخطأ ما أصلحه.

ويُفهَمُ مما سبق وجوبُ احترام رواية المخطوط، ويُلزِمُ أهلَ التحقيق بالتَّصحيح، والتَّضبيب والتَّمريض حتى يُحافِظَ النصُّ على حقيقته الأولى. لكن كيف نُصلحُ المخطوطة إذا وقع فيها بَتْرٌ أو نَقَصَ منها شيءٌ؟

تاسعا: التخريج والإلحاق للنقص

عقد القاضي بابًا بهذا العنوان، حدد فيها الطريقة المتَّبعة في المغرب والأندلس، في تخريج المُلحقات لما سَقَطَ من الأصول. فقد جرى العمل على«كتابة خط بموقع النصّ، صاعدًا إلى تحت السطر الذي فوقه، ثم ينعطف إلى جهة التخريج في الحاشية انعطافا يُشير إليه، ثم يبدأ في الحاشية باللَّحَق؛ مقابلا للخط المنعطف بين السطرين، ويكون كتابها صاعدًا إلى أعلى الورقة، حتى ينتهي اللَّحَق في سطر هناك أو سطرين أو أكثر على مقداره، ويكتب آخره (صح)، وبعضهم يكتب (بعدَ التصحيح رُجِعَ)، وبعضهم يكتب انتهى اللَّحَق» [ص١٦٢].

والمراد باللَّحَق تخريج الساقط في الحواشي. ويريد القاضي باللحَق ما يجيء بعد شيء يسبقه، والقاعدة المتَّبعة اليوم في وضع اللحَق أو الملحق؛ أن يُوضع في الهامش، ما يُمكن إلحاقُه، إذا كان يحتمله، وألا يُلحَق بالكتاب بعد الفراغ منه، ورأى عِياض «أن تتَّجه الكتابة في الحاشية من أسفل الورقة إلى أعلاها؛ لئلا يجد بعده نقصًا وإسقاطا آخر، فإنْ كنا كتبنا الأول نازلا إلى أسفل وجدنا الحاشية به ملأى، فلم نجد حيث نخرجه» [ص١٦٣].

ورأى أن يكون التَّخريج أبدًا إلى جهة اليمين؛ لأنَّك إن خرّجتَ إلى جهة الشمال، ربما وجدتَ في السطر نفسه تخريجًا آخر، فلا يُمكن إخراجه أمامه [ص١٦٣].

ووجد عِيَاض أنَّ أهل المشرق، كانوا يكتبون «في آخر اللحَق الكلمة المتصلة به من الأمّ ليدل على انتظام الكلام»؛ فرفض عِيَاض هذا الاختيار خوفًا من وقوع إشكال جديد، ورأى أنَّ الصواب هو أن يتحقق التصحيح عند آخر تمام اللّحَق [ص ١٦٢ - ١٦٣].

عاشرا: فكيف يقع التّنبيه على الزيادة دون طمس للمكتوب؟

- أَكْثَرُ الضابطين أن يوضَعَ خطٌّ يختلط بالكلمة المضروب عليها، فيَحدُثُ «الضَّرْبُ والشَّقُّ».

- ومنهم من لا يخلط الخط بالكلمة ويُثْبِته فوقها، لكنه يعطف طرف الخط على أول المُبْطَل وآخره ليميزه من غيره.

- ومنهم من يُحَوِّقُ على الكلام المضروب عليه بنصف دائرة، وكذلك في آخره.

- وربما اكْتُفِيَ بوضع دائرة صغيرة على أول الكلام وآخره، وكأنها ترمز إلى الصفر لخلو موضع الكلام منها.

- إذا كان الزائد الكثير، كُتب عليه «لا» في أوله و«إلى» في آخره. وقد يُكتفى بمثل هذا بعلامة من تثبت له فقط، أو بإثبات «لا» و«إلى» فقط.

- وأما ما هو خطأ محضٌ فالتَّحويق التام عليه أو حَكُّهُ أولى. وإذا تكرّر الحرف وأُريد الضربُ على أحدهما، وجد القاضي من يُبقي على الأول، ويُبطل الثاني، ومن يُبقي على أجودهما صورةً، لكنه اختار أن ينظر إلى موقع الحرف في السطر.

- فإن تكرَّر الحرف في أول السطر مرتيْن يُضرب على الثاني لئلا يُطمس أول السطر.

- وإن تكرّر في آخر سطر وأول الذي بعده، يُضربُ على الأول الذي في آخر السطر.

- وإن وقعا جميعًا في آخر السطر، يُضرب على الأول أيضا؛ لأنَّ ذلك من سلامة أوائل السطور [ص١٧١ - ١٧٢].

الحادي عشر: ثم ماذا لو وقع التكرار في كلمتين؟

إذا تكرر المضاف أو المضاف إليه، وكذلك الصفة مع الموصوف وشِبْهُ هذا، فينبغي ألا يُفصل ينهما في الخط، ويُضرب بعد على المتكرر من ذلك؛ كان أولا أو آخرًا، فمراعاة هذا مضطر للفهم وربما أدخل الفصل ينهما بالضرب والاتصال إشكالا وتوقفًا. فمراعاة المعاني والاحتياط لها أولى من مراعاة تحسين الصورة في الخط [ص١٧٢].

والملاحظ أنَّ القاضي بقدر ما يحرص على نقاء المخطوط ووضوحه، نراه يحرص كذلك على مراعاة المعاني، وما يضمن للقارئ حسن الفهم.

وما يمكن قوله في خاتمة هذا الحديث عن كتاب (**الإلماع**)؛ إنه كان إلماعًا في تأدية النص القديم دقةً وتوثيقًا؛ إذ قدَّم هذا العالم أصولا تُفيد في تحقيق النُّصوص بشكل أدقّ، وكشف عن تجربته الشخصيّة في تعامله مع المخطوطات.

وكل من حاول التأريخ للمعرفة بتحقيق النصوص، سيقول مع د. رمضان عبد التواب: «لقد سبق العربُ علماءَ أوربا، إلى الاهتداء للقواعد التي يُقابلون بها بين النصوص المختلفة لتحقيق الرواية، والوصول بتلك النصوص إلى الدرجة القصوى من الصحَّة»(١).

---

(١) **مناهج تحقيق التُّراث بين القدامى والمحدثين**، ص٥.

إذا كان يُراد بالتحقيق العلمي للنّصّ أن يُقدم صحيحًا موثّقًا واضحًا مضبوطًا، فإنَّ عِيَاضًا كانت تلك مقاصده في (**الإلماع**)، وقد أشار إلى ذلك محقِّقُه في المقدمة، فعَدَّ ما جاء في أبواب الكتاب كلامًا جيدًا يصلح أن يكون أساسًا للنشر. وما ساقه د. رمضان عبد التواب من جهود علماء العربية في التحقيق، كان كتاب (**الإلماع**) حاضرًا يُمثل جهود رجال الحديث، في تدوين قواعد تحقيق النصوص، وذلك في كتابه: (**مناهج تحقيق التُّراث بين القدامى والمحدثين**).

وإذا أردنا البحث عن أصالة صاحب (**الإلماع**)، فإننا نجد أنه قد أفاد من جهود المشارقة، وخاصة من الرَّامَهُرْمُزيّ والخطيب البغداديّ؛ إلا أنَّ جهود الغرب الإسلاميِّ كانت ماثلة في (**الإلماع**) كما أنَّ تجربة عِيَاض المُحدِّث العالم كانت حاضرة في أبواب الكتاب، وهي تجربة واسعة وعميقة، ومن تلك التجربة نجد أقواله:

«- أما تخريج الملحقات لما سَقَطَ من الأصول، فأحسنُ وجوهها ما استمرَّ عليه العمل **عندنا** (...) واختار أهل الصَّنعة من **أهل أفقنا**... وليس **عندي**» [ص١٦٢ - ١٦٣].

«- وقد حدثني بعض من لقِيتُه ممَّن يَعتني بهذا الشأن، أنَّ كتبَ الحَكَم المستنصر بالله، إلى أهل (**بيت المقابلة والنسخ**) بقصره برسوم منها بعض ما ذكرناه»[ص١٦٥].

ويقول عن ضبط اختلاف الرِّوايات: «ولأهل الأندلس فيه يدٌ ليست لغيرهم، وكان إمام وقتنا في هذا الشأن: الحافظ أبو علي الجَيَّاني، شيخنا رحمه الله، مِنْ أَتْقَنِ الناس بالكتب، وأضبطِهم لها، وأقومِهم لحروفها، وأعانه على ذلك ما كان عنده من الأدب وإتقانه، وأفرسِهِم ببيان مُشْكِل أسانيدها ومتونها، وأعانَه على ذلك ما كان عنده من الأدب (...)، وصحبته للحافظ أبي عمر بن عبد البر [٤٦٣هـ]؛ آخر أئمة الأندلس في الحديث، وأخذه عنه، وتقييده عليه وكثرة مطالعته» [ص١٩٢ - ١٩٣].

وأقول في الأخير؛ إذا كانت مقدمة **ابن الصلاح** (٦٤٣هـ)، قد صارت عمدة في علم مصطلح الحديث إلى يومنا هذا؛ فإن (**إلماع**) عياض ظل المُلهم الأول لابن الصلاح. وإن المقابلات التي أثبتها المحقق الكبير السيد أحمد صقر في هوامش الإلماع، تؤكد بحق قوله إن كتاب (**الإلماع**) كان معينا لابن الصلاح، (٦٤٣هـ)، ومن دار في فلَك **مقدِّمته** في علم مصطلح الحديث، والمعروفة أيضا بـ **أنواع علم الحديث**، و**كتاب علم الحديث**.

ويكفي في الحديث عن قيمة كتاب (**الإلماع**) أن يقال إنّه كان أول كتاب في قوانين الرِّواية بالمغرب، وإنه ظل معينا ثرًّا للمؤلفين عامّة في علوم الحديث، وكونه ما يزال عمدة لأسس تحقيق الكتاب المخطوط في زماننا هذا.

* * * *

خاتمة البحث

أكتفي في ختام هذا البحث بكلمتيْن في شأن القاضي عِيَاض مؤلِّفًا ومحقِّقًا:

أولا: القاضي عِيَاض مُؤَلِّفًا

يتميَّز أهم ما بقي من كتبه بالمزج بين مقدمة الكتاب ومقدِّمة العلم في صدر أهمّ كتبه؛ يُجلِّي في الأولى مكوِّنات مقدِّمة الكتاب كما تمثَّلت في مصنَّفات التُّراث الإسلاميّ، وفي الثانية رغبته العلميّة في جعل موضوع الكتاب يتناغم مع سياقه المعرفيّ ومجاله الفكريّ العامّيْن.

بالنِّسبة لمقدمة الكتاب؛ التي لا تخلو في الغالب لديه من أناقة؛ كما هو بشكل خاص في كتاب: (**الشفا**)؛ نجد عِيَاضا في كتبه يستوعب عناصر المقدِّمة التي أضحت في زمانه ثابتة ومقرَّر في تأليف الكتاب العربيّ في الإسلام. بعد أن تمَّ اقتطاف، في القرنيْن الخامس والسادس الهجريَّيْن، ما بلغته الثَّقافة الإسلاميَّة العربية من نضج وسموّ في نهاية القرن الهجريّ الرَّابع.

لقد كانت لعِيَاض عناية خاصة بمقدِّمات كتبه؛ فكانت هي الحاملة لأصداء منهجه في التأليف؛ فبعد ديباجة الكتاب بأدائها البيانيّ المتميِّز،

وبروحانيتها الإسلاميّة المنسجمة مع موضوعها في أغلب الأحيان؛ يتأسَّسُ المنهج لديْه، بعد **البعدية**، على تحديد موضوع الكتاب بالدِّقَّة اللازمة، وبالوضوح التامّ، مع ذكر دواعي العناية به، والانشغال بقضاياه.

وتأتي الإشارة إلى استكمال العُدّة المعرفيّة للدُّخول إلى معترك الموضوع؛ باستيعاب الأعمال السابقة في مجاله، والنظر بإمعان فيما كُتِب حوله، قصدَ تجلية قضايا الكتاب من خلال محاور يتّضح بها البناء الملائم له، ويُعرب في سياقها عن ملامح المنهج الذي اتبعه في تصوُّره لتصميم قضايا الكتاب.

ووجدتُ عِيَاضًا يراوده الإحساس بهاجس الإبداع في مواطن عدّة من مقدمات كتبه، وقد يأتي ذلك في تضاعيفها. فتراه لا ينسى الحديث عن قيمة كتابه في نفسه، وما يُخامره من إعجاب بفَرَادته، والسبق به في معترك الفكر والإبداع. غير أن هاجس الإبداع لديْه، لا يُنسيه تواضع العلماء، وتقديرهم لطلاب العلم، والحديث إلى قرّائهم بالنصيحة والتّوجيه، مع دعاء الختم.

وأرى أن أول ما يستدعي النظر في الحديث عن منهج عياض في مصنّفاته؛ أمور أربعة:

أولها: خلفيته الثقافيّة ذات الطبع الموسوعيّ؛ فقد شُهد له لدى بالاستبحار في علوم مختلفة ومتنوِّعة، مع الحرص على طلب العلم، والذكاء فيه والفهم له.

وثانيها: تميُّز تلك الثقافة الموسوعيّة بالتعمُّق في أصول الفقه وأصول الدِّين على المذهب الأشعريّ وعلم الكلام والجدل والمناظرة؛ والمعرفة الواسعة بالمذاهب الفكرية والاتِّجاهات العَقَديَّة مع اختلاف آراء أصحابها، كما لاحظ ذلك ابن تاويت الطنجيّ (تـ١٩٧٤م). والطابع الجدلي واضح - مثلا - في مواجهة خصومه، كما في (الشفا)، وفي ترجيحه لمذهب الإمام مالك على بقية المذاهب في كتابه (ترتيب المدارك).

وثالثها: وكان من آثر ثقاته تلك؛ مهارته في تأليف كتبه؛ وما يجده من مساحة في التحكُّم في موضوعه، وطاقته المنهجيّة في استيعاب عناصر القضية التي يكون بصددها، وإلمامه الدّقيق بتفاصيلها. ورأينا أن التأليف أخذ قسطًا من حياته، وأنه شُهِد له بالبراعة في تآليفه؛ فابن خَلِّكان اعتبر (كلَّ كتبه بديعة)، والذّهبي اعتبرها (نفيسة)، والمقّري جعلها (عديمة النظير والقرين)، كما رأينا.

رابعها: إتقانه لعلوم العربية من نحو وبلاغة وكلام العرب، وجاءت خبرته بها وكأنَّه أحد اللغويّن المعجميِّين البيانيِّين؛ فكان ذلك الإتقان وتلك الخيرة؛ من الأمور التي ساعدته في ثقاته الموسوعيَّة عامة، والحديثيّة خاصة، على استقراء ما يتعلّق بالموضوع الواحد، والبرهنة عليه بالأدلَّة والشواهد وتنويع الأمثلة والوجوه، واتِّساع مدى المناقشات. وسيأتي الحديث عما يستكمل ذلك من التحرِّي والضبط في النقطة الموالية.

ثانيا: القاضي عِيَاض مُحقِّقًا

تكشف آثاره المتبقِّية، أنّ همَّه الأوّل كان القدرة على قراءة النّصّ المخطوط؛ وقد تجمَّع لديه من نسخ المخطوطات ما تدعو الحاجة العلميّة إليه، وسعى إلى سماع ما فيها من أفواه أصحابها **أولا**، فقراءتها قراءة تقوم على تتبُّع النُّسخ وتوثيقها قصد المقابلة بينها؛ لاستخلاص الحقيقة التي تنطوي عليها؛ اعتمادًا على تصحيح ما فيها من أسانيد، **ثانيا**.

والتحقُّق من حقيقة النصوص وتوثيقها، لا تتم عند من لهم ثقافة عِيَاض إلا بتصحيح الأسانيد. وكيف يكون أمر من أُثِرَ عنه قولُه: (ما أحفظ من أثر أو حكاية إلا عندي بها سند)! !

وتأتي آلية القراءة لتُمِدَّ ألفاظ النَّصِّ بما تحتاج إليه من معرفة بأبنيتها، وضبطها بالشكل الصَّحيح، وتفسير غريبها في ضوء علوم اللسان العربيّ، وما يحمله الأداء البيانيّ في تلك النّصوص من المعاني، ويوحي به من دلالات.

وترى تلك الفهوم المرافقة لقراءة النصوص، والآليات المتبعة في قراءتها في ثقافة المسلمين؛ سائرة في موكب دينهم وعقيدتهم، وما بذلوه من جهود في نصوصهم الدّينية، وما عرفته من اجتهادات ومتابعات، وكل ذلك في ضوء معتركهم في التاريخ، وما حفلت به حياتهم من صِدامات وصراعات.

وترى العقول ترحل عبر مسار الآيات وسياقاتها وقراءتها، ثم تنتقل إلى الأحاديث النبويّة الشريفة روايةً ودرايةً؛ مستحضرة أقوال الصَّحابة، وآراء لأهل العلم بها عند الحاجة إليها.

وأستطيع أن أقول إن هاجس التحرِّي والتتبُّع لصحَّة كلِّ ما يقرأه القاضي عِيَاض؛ جعله مشغول البال في أعماله بالتصحيح والتصويب، ومهوَّس الفكر بالضبط والتَّحقيق.

ويكاد منهجه العلميّ في تعامله مع نصوص الثَّقافة العربيّة عامة؛ يقوم على الضَّبط والتحرّي والتَّدقيق في النَّقل، أو ما نصطلح عليه اليوم بـ(**تحقيق النصوص**).

والحمد لله ربِّ العالمين.

مصادر البحث ومراجعه

أولا: المصادر

- الإعلام بحدود قواعد الإسلام: حققه وعلق عليه: محمد صدِّيق المنشاوي السوهاجي، راجعه وقدَّم له: محمد عبد الرحمن عبد المنعم - ط١[دار الفضيلة، القاهرة، د. ت].

- إكمال المعلم بفوائد مسلم: تحقيق: يحيى إسماعيل - ط١[دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ١٩٩٨م].

- الإلماع في ضبط الرِّواية وتقييد السَّماع، تحقيق: السيّد أحمد صقر - ط١ [دار التراث، القاهرة، ١٩٧٠م].

- بغية الرائد لما في حديث أم زرع من الفوائد: تحقيق: صلاح الدِّين أحمد الأدلبي، محمد الحسن أجانف، محمّد عبد السلام الشرقاوي - ط١[وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م].

- ترتيب المدارك، تعاقب على تحقيقه كل من: محمد بن تاويت الطنجيّ، عبد القادر الصحراوي، محمد بنشريفة، سعيد أحمد أعراب - ط١، وزارة الأوقاف، المطبعة الملكية، ١٣٨٤ - ١٤٠٣هـ - ط٢ [مطبعة فضالة المحمدية، ١٩٨٣م].

- التَّنبيهات المستنبطَة على الكتب المدونة المختَلَطَة: تحقيق: د. محمد الوثيق ود. عبد النعيم حميتي - ط١[دار ابن حزم، بيروت، ٢٠١١م].
وحقّقه أيضا: د. أحمد عبد الكريم نجيب - ط١[المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، ٢٠١٢م].

- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، تحقيق: محمّد عليّ البجاوي - ط١[طبعة دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٩٨٤م].

- الغُنية فهرست شيوخ القاضي عياض تحقيق: ماهر زهير جرار - [بيروت، دار الغرب الإسلاميّ، ١٩٨٢م].

- مشارق الأنوار على صِحاح الآثار- ط١[المكتبة العتيقة، تونس - دار التراث، القاهرة، ١٩٧٨م].

ثانيا: المراجع

- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: ابن كثير، إسماعيل بن عمر (٧٧٤ هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر - ط١[دار الكتب العلميّة، بيروت، د. ت].

- تاريخ إفريقيا في العهد الحفصيّ من القرن ١٣ إلى نهاية القرن ١٥: روبير برانشفيك، نقله إلى العربية حمّادي الساحليّ - ط١] دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ١٩٨٨م].

- التعريف بالقاضي عياض لولده أبي عبد الله محمد، تحقيق: د. محمد بنشريفة - ط١[المطبعة والوراقة الوطنيّة الداوديات، مراكش، ٢٠٠٩م]. منشورات جامعة القاضي عِيَاض - سلسلة أعمال الذكرى الثلاثين - ٢ -

- جمهرة تراجم فقهاء المالكية: د. قاسم علي أسعد - ط١[دار البحوث والدِّراسات الإسلاميّة وإحياء التُّراث، دبي، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م].

- سير أعلام النبلاء: الذهبي، محمد بن أحمد (٧٤٨هـ) - ط١[مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت]

- كتاب الصِّلة: أبو القاسم خلف بن عبد الملك، ابن بَشْكُوَال (٥٧٨هـ)، تحقيق: شريف أبو العلا العدوي - ط١[مكتبة الثقافة الدينيّة، القاهرة، ٢٠٠٨م].

- القاضي عياض الأديب (الأدب المغربيّ في ظل المرابطين): عبد السلام شَقُّور - ط١[دار الفكر المغربيّ، الرباط، ١٩٨٣م] - رسائل جامعيّة: -١

- القاضي عياض السبتي (ثَبَت ببليوغرافي): د. حسن الوراكلي، جمع فيه ٤٨١ مرجعًا بين مقال وكتاب، إما بطريقة إجمالية أو تفصيلية في مختلف والمصادر والمراجع، في العربية وغيرها.

- القاضي عياض عالم المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته: د. الحسين بن محمد شوَّاط - ط١[دار القلم، دمشق، ١٩٩٩م].

- القاضي عياض سيرة موجزة: د. محمد بنشريفة، منشورات جامعة القاضي عياض - سلسلة أعمال الذكرى الثلاثين - ١ - ط١[المطبعة والوراقة الوطنيّة، مرّاكش، ٢٠٠٩م].

- القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث رواية ودراية: أ. د. عليّ محمّد الترابيّ - ط١ [دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٧م].

- القاضي عِيَاض ونظراته في منهج تحقيق المخطوط: عباس أرحيلة - مجلة عالم الكتب - مجلة محكمة متخصصة في الكتاب وقضاياه، ع ١- المجلد ٢٦ رجب شعبان ١٤١٥هـ/ يناير- فبراير ١٩٩٥.

- لوامع الدرر في هتك أستار المختصر، شرح مختصر خليل (٧٧٦هـ): محمد بن محمد المجلسي الشنقيطيّ (١٢٠٦-١٣٠٢هـ)، تحقيق: اليدَالي ابن الحاج أحمد - ط١[دار الرضوان، نواكشوط، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م].

- مجلة الإيمان، عدد خاص عن القاضي عِيَاض، السنة ٨، العدد ٧٢ - ٧٣ صفر والربيع الأول ١٣٩٨هـ/ يناير فبراير ١٩٧٨م.

- مجلة دعوة الحق، عدد خاص عن دورة القاضي عِيَاض بمراكش، العدد ٣ السنة ٢٢، رجب ١٤٠١هـ/ ماي ١٩٨١م.

- مجلة المناهل المغربيّة عدد خاصّ عن القاضي عِيَاض (عدد ١٩، السنة السابعة، صفر ١٤٠١هـ/ دجنبر ١٩٨٠م)

- المحدِّث الفاصل بين الرَّاوي والواعي: الرَّامَهُرْمُزِيّ (الحسن بن عبد الرحمن ٣٦٠ هـ)، تحقيق: محمد عجَّاج الخطيب - ط١[دار الفكر، بيروت، ١٩٨٤م].

- المُعْلِم بفوائد مسلم: المازَريّ، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر - ط١[بيت الحكمة، تونس، ١٩٨٧هـ]. وظهر في طبعة ثانية بالدار التونسيّة للنشر، وبالمؤسسة الوطنيّة للكتاب بالجزائر، ١٩٨٨م.

- المعجب في تلخيص أخبار المغرب: محمّد بن عبد الواحد المراكشيّ - ط٧[دار الكتب بالمغرب، ١٩٧٨م].

- المقتبَس من كتاب الأنساب في معرفة الأصحاب: أبو بكر بن عليّ الصنهاجي المكنّى بالبَيْذَق (٥٥٩هـ)، تحقيق: عبد الوهّاب بنمنصور للطباعة والوراقة - ط [دار المنصور، الرباط، ١٩٧١م].

- مقدمة الكتاب في التراث الإسلاميّ وهاجس الإبداع: عباس أرحيلة (ط٢٠٠٣م) في طبعته ثانية مزيدة ومنقحة بعنوان: هاجس الإبداع في التراث الإسلاميّ، دراسة في مقدمة الكتاب (ط٢٠١٧م).

- مناهج العلماء المسلمين في البحث العلميّ: فرانتز روزنتال (٢٠٠٣م)، ترجمة: د. أنيس فريحة ط١[دار الثّقافة، بيروت، ١٩٨٠م].

- نوادر المخطوطات، تحقيق: عبد السلام هارون - ط١[دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م].

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أحمد بن محمد، أبو العباس ابن خَلِّكان (٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس - ط١ [دار صادر، بيروت، ١٩٧٠].

المحتوى التفصيلي للبحث